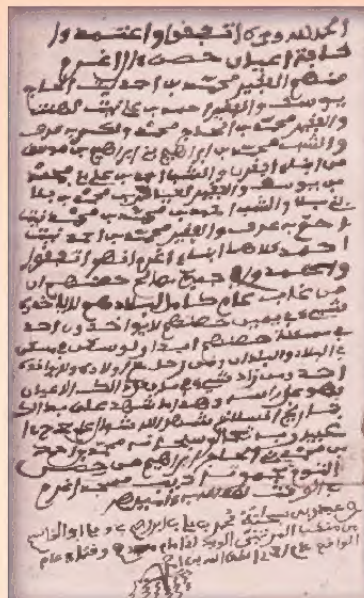




الموروث القانوني المكتوب بالأطلس الصغير

اللوح المنسوب الى تامالوكي



تحقيق: عبد العزيز ياسين

مراجعة وتقديم: الخطير أبو القاسم

الموروث القانوني المكتوب بالأطلس الصغير

اللوحة المنسوبة إلى تاماثوكت



الموروث القانوني المكتوب بالأطلس الصغير
اللوحة المنسوبة إلى تامالوك

تحقيق: عبد العزيز ياسين

مراجعة وتقديم: الخطير أبو القاسم

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
مركز الدراسات الانثروبولوجية والسوسولوجية
سلسلة دراسات وأبحاث رقم: 50

العنوان : الموروث القانوني المكتوب بالأطلس الصغير
اللوحة المنسوبة إلى تامالوكت
تحقيق : عبد العزيز ياسين
مراجعة وتقديم : الخطير أبو القاسم
الناشر : المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
تصميم الغلاف : وحدة النشر
الإيداع القانوني : 2015MO0998
ردمك : 978-9954-28-181-9
المطبعة : مطبعة المعارف الجديدة - 2015
حقوق الطبع : محفوظة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تقديم

يتشرف مركز الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية التابع للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن يضع بين يدي القراء والمهتمين وثيقة تنتمي إلى الموروث القانوني المكتوب الذي طبع التاريخ الاجتماعي والمؤسسي لمنطقة الأطلس الصغير في القرون السابقة للاحتلال الفرنسي.

وهي عبارة عن لوح ينظم استغلال وتدبير وصيانة إحدى المؤسسات الجماعية المتميزة، المعروفة محليا بأكادير والتي تترجم إلى العربية بالحصن أو المخزن الجماعي، يعود تاريخ كتابته أو بلورته أو على الأقل بدايات الاشتغال به إلى أوائل القرن السابع عشر الميلادي. ورغم أن الجمل الاستهلاكية تنسب صراحة وبمنطوق كلام الوثيقة إلى أكادير-ن-تمالوكت أو حصن تملكت، إلا أن القراءة المتأنية لهذه المدونة تكشف صعوبة نسبتها نظرا لاختلاف أصوله وتعدد الحصون التي تبنته كقانون تنظيمي لها في ما بعد¹.

لكن قبل أن نتطرق إلى هذا الموضوع ومختلف القضايا التي يثيرها تقديم مثل هذه النصوص والتعامل معها كإشكاليات النسبة والكتابة والتجنيس أو التصنيف، نريد أن نشير إلى أن تحقيق هذا النص القانوني وإعداده للنشر قام به، في إطار بحث بالتعاقد مع المركز، الطالب الباحث عزيز ياسين. إضافة إلى قراءته التقنية التي مكنته من إعادة كتابته لتيسير نشره وقراءته

1- نظرا لتعدد الدراسات والأبحاث والتصنيفات التي خصت هذه المنشأة وشملت خصائصها المعمارية والاجتماعية والتاريخية والوظيفية، سنكتفي في هذا التقديم بتناول كل مايتعلق بالوثيقة المنشورة وبعض القضايا التي يطرحها التعامل مع القوانين المنظمة لها، ومن أراد التعرف على بعض الجوانب المرتبطة بهذه المؤسسة الرجوع إلى بعض الدراسات المدرجة في آخر هذا التقديم وخاصة منها أعمال كل من جاك مونني (1949 و1951) ومونتاني (1929).

التي نحتفظ بها في هذه الطبعة مع بعض التغييرات والتعديلات الضرورية، قدم هذا الأخير بعض المعطيات الأولية المتعلقة بظرفيات حصوله على الوثيقة ومجال تداولها، سنعتمد على بعض منها في هذا التقديم.

يستفاد من المعطيات التي قدمها عزيز ياسين أنه حصل لأول مرة على نسخة من هذا اللوح من الأستاذ إبراهيم أوبلا من طاطا سنة 2006، في إطار عمل ميداني خصص لجمع وثائق الأعراف الأمازيغية في إطار برنامج عمل أطرته منظمة تاماينوت بدعم من منظمة العمل الدولية²، قبل أن يتفقد ويتمحص الوثيقة الأصلية المتضمنة في كناش لوح حصن إيغرم بقبيلة إيداوكنسوس، وهي التي اعتمد عليها في الأخير لإعداد النص للنشر.

ومخطوط أو كناش حصن إيغرم الذي يتضمن هذا اللوح يوجد في أكثر من 60 صفحة يضم إلى جانب هذا النص المعتمد أساسا كقانون تنظيمي للحصن بمنطوق كاتبه ووثائق أخرى كتبت في فترات تاريخية متفاوتة تتعلق بتحديد وبتسيير وتوسيع الحصن وإضافات بنود أخرى في ظرفيات تاريخية تحتم مراجعة أو تكييف اللوح مع مستجدات طارئة. ويمثل هذا النص الجزء الأكبر من الكناش ويقع في أربع وخمسين صفحة تشمل كل صفحة ما يعادل 29 سطر ويحتوي كل سطر على ما يقارب عشر كلمات. فهي وثيقة كاملة ويبدوا المخطوط المتضمن لها سليما، لا تعاني أوراقه من آثار ضارية ولا من ثقوب باستثناء ما لحق بعض صفحاته الأخيرة من آثار المياه لكن ذلك لم يؤثر على مادة كتابته.

يستفاد من القراءة الأولية لهذه الوثيقة أنها نسخة مكتوبة في سنة 1158 للهجرة الموافق لسنة 1745 ميلادية بقلم محمد بن أبي بكر الكنسوسي أحد

2 - شمل هذا البرنامج إضافة إلى أوراق وجلسات عمل حول العرف الأمازيغي تحريات ميدانية لجمع الدونات العرفية من أجل تشكيل خزانة قانونية أمازيغية بمقر الجمعية بالرباط وتوج بنشر كتاب حول الموضوع (Tamaynut، 2007).

حملة القرآن ببلدة آيت مالال بفرقة آيت وانزال بقبيلة إيداو كنسوس لفائدة أمناء حصن إيغرم أحد مداشر نفس الفرقة، وقد نسخ لوح حصن بلدته ليكون قانونا منظما لحصنهم الذي تم تشييده قبل عقد من الزمن، كما يستفاد من وثيقة أخرى مؤرخة في سنة 1148 للهجرة الموافق لسنة 1735 عقدت بموجبها الأسر السلالية المشار إلى أسمائها اتفاقية تتعلق ببناء الحصن وبتقسيمه على أربعة أجزاء وتوزيع الأسر على هذه الأجزاء بعد عملية القرعة مع إدخال بعض البنود تهم أساسا العقوبات المترتبة عن أعمال السرقة والضرب داخل الحصن، يمكن اعتبارها أحكاما تنظيمية مرحلية في إنتظار الحصول على لوح كامل.



عقد بناء حصن إيغرم في سنة 1148هـ/1735م

إذا كان أصل الوثيقة المعتمد عليها واضحا ويمكن نسبتها دون مشاكل إلى حصن إيغرم وتسمية كاتبها وتاريخ صياغتها، إلا أنها تعطي معطيات أخرى عن أصولها وتقلاتها المختلفة وتجعل من مسألة النسبة موضوعا جديرا بالاهتمام. فحسب ما تقدمه من معلومات، فقد وضعت في الأصل لتكون القانون المنظم لـ «حصن تملكت»، لكنها لا تعطي إشارات واضحة عن مكان تواجد وموقعه القبلي والمجموعة البشرية التي قامت بتأسيسه في فترة تاريخية تعود على الأقل إلى القرن السادس عشر. فإذا كان عزيز ياسين قد سلم في عمله المقدم إلى المركز انطلاقا من تحرياته ومن قراءته لبعض أسماء الأماكن والمجموعات البشرية المتضمنة في اللوح، أن حصن تامالوكت يقع في المجال الترابي لقبيلة إيكتاي/ اد أوكتوط أو كطوية في صيغتها المعربة وأن بقايا الحصن ما تزال بادية قرب أحد مداشر هذه القبيلة المسمى ميكران، إلا أن القراءة المتأنية لبعض فقرات هذا اللوح تفيد أن الأسماء البشرية والأماكينية التي يتضمنها النص والتي اعتمد عليها الباحث للخلوص إلى نتائج تخص حصنا جديدا استفاد هو الآخر من عملية النقاط اللوح. ويتضح جليا من عبارات أحد ناسخيه، قد يكون المسمى أحمد بن بوبكر الكطوي الذي قام بكتابة النسخة الموقعة بتاريخ 1020هـ الموافق لـ 1612م أو ناسخ آخر لم يذكر اسمه ولا تاريخ تحرير نسخته، تمييزه الصريح بين حصن تامالوكت والحصن الجديد المستفيد من عملية النسخ، ويتعلق الأمر إما بحصن تيويل أو الآخر المبني على ربوة بونرار. تقول إحدى الأحكام المضافة إلى اللوح الأول والموجودة بالصفحة الثالثة من المخطوط: "وحدود له ما رد الحيط دخل في الحدود كما في اللوح الأول بموافقة الأمان تملكت. وحدود حصن الحصن الجديد ومناخ المذكور حده، ومن القبلة طريق القاصد كرفظ، ومن اليمين طريق القادم القاصد رجل الماء، ومن الجوف حد ما حرث ومن الشرق الحفيد الذي نبت النين".

يتضح من هذه العبارة أن الحصن المخصص باللوح منشأة جديدة، "حصن جديد" يقول اللوح، ومخالف للأول المتواجد بتامالوكت، لأن

أمناءه، إضافة الى تبنيهم للمبدأ العام المؤطر لفهوم الحدود كما سطره المجلس المسير لتامالوكت، أضافوا معطيات طوبونيمية ومكانية مرتبطة به لتوسيع الحدود كي تشمل أحوازه. وبناء على هذا التمييز الصريح، يمكن لنا أن نربط هذا المعطى والمعلومات الأخرى التي تقدمها فقرات هذا اللوح بالحصن الجديد الواقع في المجال الترابي لقبيلة إيكطاي. نذكر على سبيل المثال أن حدود اليمين أشار إليها بالطريق القادمة من "رجل الماء"، و"رجل الماء" ما هو إلا تعريب لـ "ءاضار ن وامن"، وهذا الأخير إسم مدشر من هذه القبيلة ويشكل إلى جانب ءامكور أحد فرقها التي تحمل نفس الاسم وذلك حسب تقسيمها في ثلاثينيات القرن الماضي، حين وضع مونوغرافية القبيلة من طرف أحد مسؤولي الشؤون الأهلية إبان الحماية الفرنسية المسمى اليوتان دولا بواسيغ Lt De La Boissière (أرشف المصلحة التاريخية لوزارة الدفاع، فرنسا 3H2071).

أما اسم تامالوكت فلم نجد له أثرا في أماكنية قبيلة إيكطاي ولكن هذا الطوبونيم يوجد بكثرة في المناطق الأخرى المجاورة أو البعيدة من حدودها الجغرافية. فهي مثلا اسم مدشر في قبيلة إيكنان، واسم قرية وفرقة في قبيلة امتناكن، ويطلق أيضا على قريتين بكل من فرقة إيت نيحيت ب إيداو زدوت وبفرقة تانكارفا بقبيلة إيداو زال المجاورة لايداو زيكي وعلى قرية أخرى بقبيلة ءايت سمايون بأمن. وتتميز هذه الأخيرة بوجود آثار حصن قديم على رأس جبل قريب منها يسمى تمانارلم تبق منه، حسب مونوغرافية ءاملن التي وضعتها مصلحة الشؤون الأهلية الفرنسية والموجودة بأرشف المصلحة التاريخية لوزارة الدفاع الفرنسية بفانسين تحت رقم 3H2071، سوى بقايا بعض البيوت وخزانات المياه. يمكن أن نركن إلى أن هذا الحصن هو المعنى أصلا بهذا اللوح، لكن غياب إشارات واضحة في النص تجعل من الصعب الوصول الى خلاصة نهائية. ومن المحتمل أيضا أن ينتسب الى مدشر تامالوكت بفرقة نيحيت بإيداو زدوت، القرية جغرافيا من إيكطاي

دون أن ننسى حصنا آخر يحمل اسم تيمولاي ن واومالوكت في تراب قبيلة ءايت حربيل الذي وضعت له جاك مونيي (1951 : 22) تصميمًا هندسيًا مع ذكر أنه مدمر نهائيًا ولم يبق منه إلا بقايا آثار . صعوبة تحديد الموقع القبلي الدقيق واجهت أيضًا الباحث الفرنسي مونتاني الذي يتوفر على نسخة من هذا اللوح المنسوب إلى تامالوكت³ فاكتفى ، في تقديمه ونشره للوح حصن ايكونكا ، بعبارة غامضة تفيد أنه من الحصون المخربة ويوجد شرق بلاد إبلان (Montagne، 1929 : 189) .

وتزداد صعوبة تحديد هذا الحصن حين نخبرنا أحد نسائه الذي قام بتحرير اللوح لحصن بونرار أنه لم يعتمد مباشرة على نسخة تامالوكت ، وإنما قام بعملية النقل من لوح حصن آخر وهو ترويل ، وهو موضع رجحنا أن يكون تحريفًا بسيطًا لأحد مداشر نفس القبيلة المعروف حاليًا بتيوايانان وهو مقر إحدى المؤسسات التعليمية المعروفة في المنطقة والمصنفة من طرف محمد المختار السوسي (2012 : 120) ضمن المدارس العلمية العتيقة بمنطقة سوس⁴ .

يمكننا إذن أن نقول انطلاقًا من المعطيات التي يمنحها النص أن هذا اللوح في أصله منسوب إلى تامالوكت ، التي لم نستطع أن نثبت بدقة موقعها الجغرافي والقبلي ، وقبل أن يستقر به المقام في حصن إغرم بإيداوكنسوس الذي ما يزال يتوفر على نسخة منه تعود إلى سنة 1745 ، تبنته كقانون حصون أخرى وهي ترويل والحصن المبني على ربوة بونرار وحصن ءايت مالال . وإذا ما صح افتراضنا أن تيويال ما هي إلا صيغة ممكنة أو أصلية لتيوايانان ، فيمكن أن نقول بأن هذا اللوح والمنسوب إلى تامالوكت كان أساس التنظيم القانوني لبعض حصون قبيلتي ايكطاي وإيداوكنسوس .

3 - كتبها بهذه الصيغة المغايرة قليلًا عن النطق المتداول بالمنطقة تاملوكت Tamellokt

4 - من خلال تحرياتها لم نعثر على طوبونيم مماثل لتيوايلال في المنطقة من غير صيغ مجاورة كتاوايالت التي توجد في المجال الترابي لقبيلة إيسدالن وتيوليويين الواقعة بقبيلة توفلاعت وكلها مجاورة لإيكطاي .

فإذا كان تبنيه من طرف مؤسسات هذه القبيلة لا يطرح إشكالا اعتمادا على المعطيات المشار إليها أعلاه (أصل النسخة المعتمد عليها في نشر هذا اللوح ، توقيع الناسخ الأخير) ، فقراءة أسماء الأماكن الواردة فيه والمخصصة لأحد الحصون المتبناة له ، وهو الحصن الجديد المبني على ربوة بونرار أو حصن توويل ، مثل آيت تافا وآيت عمر وبونرار نفسه وأضارن وأمان وغيرها ومن اسم كاتبها المنتسب إلى ايكطاي⁵ تفيد أن هذا النص قد وقع العمل به كأساس قانوني لتنظيم حصن أو عدة حصون هذه القبيلة في بداية القرن السابع عشر على الأقل . فبونرار اسم موقع بايكطاي معروف بمدرسته العلمية العتيقة التي صنفها محمد المختار السوسي في جرده للمؤسسات التعليمية بسوس (السوسي ، 2012 : 120)⁶ وحول مؤخرا إلى مقر لأحد الجماعات القروية في التقسيم الإداري الأخير لإقليم تارودانت . وآيت تافا وآيت عمر اسم فرقتين من نفس القبيلة تقعان في جانبها الجبلي⁷.

وايكطاي من المجموعات القبلية التي استقرت في وسط الأطلس الصغير على مشارف سهل سوس وتحدها من جهة الشرق قبائل ايداوزدوت وايندوزال ، ومن الشمال والغرب قبائل أولاد يحيى وهوارة ، وإيسندان من الجنوب . وهي تابعة إداريا إلى إقليم تارودانت وتقتسم أغلبية مجالها الترابي حسب التنظيم الترابي الأخير للمملكة جماعتي تازموزت وبونرار . وتتوزع حسب المعطيات المستقاة من المونوغرافيا السالفة الذكر إلى

5 - من بين خصائص هذا النوع من الوثائق تحريرها من طرف إمام مسجد القرية أو فقيه مدرسة الفرقة أو القبيلة نظرا لطابعها العدلي والتوثيقي.

6 - في ترجمته للقبية الحاج محمد الريش الكطوي المتوفى نحو سنة 1347 للهجرة الموافق ل 1928 أشار المختار السوسي (1989 : 210-209) إلى أن هذا النقيض قام بالتدريس بمدرسة بونرار حتى «أفرغها مما فيها من الحبوب القائد حيدة في حدود 1333 هـ ففرق الطلبة» .

7 - تنتمي هاتين الفرقتين حسب التقسيم القبلي لإيكطاي في النصف الأول من القرن العشرين إلى المجموعة الجبلية . وتضم فرقة آيت عمر ثمانية مداشر هي : ماكلف ، إينغيل إيسكان ، إيمانيسن ، أكاز ، تيارت ، ناكنداقت ، تين لعسكر وإيخرازن وتعيش عائلاتها أساسا من تربية الماشية وكانت خاضعة لشيوخة تينوايان . في حين تضم فرقة آيت تافا أربعة مداشر هي : آيت باقا ، ماكرض ، آيت بورزيان وتيليو .

مجموعتين: جبليّة وسهليّة. فالمجموعة الجبليّة تعد الأكثر عدداً وتشكل من 7 فرق هي: ءايت عمر، ءايت تويزي، ءايت تافا، ءايت ءوبللا، ءايت ءيغيران، ميكران وءايت بوتاكورت. اما المجموعة السهليّة فتشكلها فرق ءايت موسى، ءاضارن وءامن، تازمورت وتيوانان.

أما قبيلة إيداوكنسوس فتقع في وسط الأطلس الصغير وتتوسط كل من قبائل إيداونيضيف، إيداو مارتيني، إيداوزكري وإيداوزدوت. وتشكل من ثلاث فرق هي ءايت إيلمكرت، ءايت إيكارن وءايت وانزال، والحصون الواردة في هذا اللوح موجودة كلها في الفرقة الأخيرة التي تشكل أكبر فرق القبيلة من حيث عدد القرى والسكان. وتقتسم مجالها الترابي حسب التنظيم الجماعي للمملكة كل من الجماعة القروية لسيدي بوعل التي تضم، إضافة إلى فرقة إيداو مارتيني المنتمية إلى قبيلة إيسافن المجاورة، كل من فرقتي إيلمكرت وءايت إيكارن، في حين تشكل فرقة ءايت وانزال بلدية إيفرم.

وانتقال هذا اللوح من مجال إيكطاي إلى إيداوكنسوس يمكن تفسيره بعوامل عديدة ساهمت في انتظام علاقات تاريخية واجتماعية بين هاتين القبيلتين: انتماؤهما إلى لف تاكوزولت حسب التوزيع القبلي التقليدي على الأحلاف في فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، اعتبار كل من مدرسة بونرار وتازمورت العلميتين من الوجهات الأساسية لطلاب إيداوكنسوس لاستكمال دراساتهم القرآنية والعلمية، استقرار عائلات من إيداوكنسوس بالمجال الترابي لايكطاي. فأحد مدائر فرقة ءايت موسى السهليّة يحمل اسم لكنايس لأن جل عائلته، حسب المعطيات الواردة في المونوغرافية المشار إليها أعلاه، تدعي أصولها من هذه القبيلة. ومن بين أعضاء جماعتها الإدارية المشكلة في بداية الخمسينيات من القرن الماضي نجد أسماء تحيل على عائلات سلالية بإيداوكنسوس من مثل ءايت لحاج، وءايت وءمان وءايت بوسنا وعائلة ءايت فنغا التي تحمل اسم إحدى قرى فرقة ءايت وانزال المعروفة بتافنغا، وهي مجاورة ل ءايت مالال. بعد هذا التحديد السريع

لبعض المجالات القبلية لتداول واستعمالات هذه الوثيقة، سنحاول الوقوف عند بعض الملاحظات الإضافية المتعلقة بها مباشرة ونبدأ بقيمتها وأهميتها.

تكمن أهمية هذا المدونة في تواجدها واعتمادها كقانون تنظيمي لبعض حصون قبيلة إيدواكنسوس (حصني ءايت مالال وإيغرم وكذا حصن ءانامر بفرقة ءايت إولمكرت الذي مازال يحتفظ بنسخة مطابقة لهذا اللوح)، وقد اعتبرت من طرف الباحثين الأوائل من مثل جاك مونيي (1951:70) منطقة «لا تملك على ما يبدو في مجملها العرف المكتوب» رغم تسليمها بوجودها في دائرة التبعية العدلية لحصن أجاريق⁸، باعتبار هذا الأخير الذي يعود تاريخ تدوين مدونته إلى أواخر القرن الخامس عشر الهجري المرجع الأول في هذا المجال. فاكشاف مثل هذه النصوص القانونية والوثائق العدلية الأخرى المسماة أرائن أو تيفاوين أو تيدكارين التي تزخر بها الخزائن الشخصية يمكن أن يساعد على رسم خرائط جديدة للقانون المكتوب وإعادة

8 - يعتبر حصن أجاريق، الموجود في المجال الترابي لقبيلة إيدوسكان ءوفلا، من أقدم هذا النوع من المؤسسات في الأطلس الصغير حسب ما هو متوفر من الوثائق والمعطيات حاليا، ويعود تاريخ بنائه حسب الفقيه البوقدوري (2000: 220) إلى سنة 869 للهجرة الموافق لسنة 1464 ميلادية حيث استقى هذا التاريخ من آخر لوحه الذي كتبه يونس بن محمد المرتيني. في حين، يشير محمد العثماني (2004: 105) أن تاريخ كتابة لوحه هو 904 للهجرة الموافق ل 1498 ميلادية ولا نعرف سبب هذا التضارب في التواريخ هل يعود إلى تعدد نسخ اللوح الذي يسم هذا النوع من الوثائق وفي التسلسل الزمني لمحاولات تكيفه مع المعطيات الجديدة وتنقيحه وتنميته لأن الألواح عادة لا تصاغ في مرة واحدة، أم يعود إلى خطأ أحد هؤلاء الكتاب. وتورد سليمة ناجي (2006: 245) أن تاريخ هذا اللوح قد يعود إلى فترة تاريخية قديمة لأنه يضم وثيقة تعود إلى 744 للهجرة الموافق ل 1344 ميلادية، إلا أنه يصعب علينا أخذ معطياتها بجدية نظرا للثغرات الملحوظة على قراءتها لبعض الوثائق التي ضمنتها كتابها من مثل القول بأن بناء حصن إيغرم يعود إلى سنة 1745 بينما يخبر المقد المبرم أثناء بنائه بأن عملية بدأ البناء تمت في سنة 1735، أي عشر سنوات قبل ذلك في حين أن سنة 1745 توافق تاريخ نسخ اللوح من ءايت مالال، وأيضا تقديمها لمعلومات مغلوطة عن حصون تيكفرت وإيتوغاين، حيث تقول مثلا أن لوح تيكفرت يحيل على لوح إيتوغاين (أو ءايت ءوغاين) الموضوع عشرات السنين قبله، في حين، واستنادا إلى معطيات البوقدوري والمعطيات المستقاة من قراءة بعض فقرات لوح تيكفرت فإن هذا الأخير سابق على إيتوغاين وأن لوح هذا الأخير لم يدون إلا في سنة 1020 للهجرة وأنه منقول من لوح تيكفرت.

النظر في بعض النتائج الأولية حول ميادين تداول الألواح وأصنافها وكذا حول بعض المقولات المكرسة والمرتبطة بعلاقة الثقافة الأمازيغية بالكتابة وجغرافية إنتاجها وانتشارها.

ويتميز هذا النص أيضا بعدم انتسابه الصريح إلى السلالة اللوحية المتفرعة عن مدونة أجارييف. فرغم أنه يتضمن بنودا مشتركة مع هذا اللوح ومع الألواح المتفرعة عنه، كلوح تيكفرت⁹ وإيكونكا، ورغم أن تاريخ إحدى نسخه المحررة لفائدة أمناء حصن تيوييل مزامن لتاريخ بناء وكتابة لوح حصن ايقوغاين¹⁰، الذي يعتبره روبير مونتاني (1951:6) أب اللوائح بالأطلس الصغير بعد مدونة أجارييف، فإن ناسخه لم ينسبوه إلى أي لوح من هذه الألواح.

ويمكن أن نضيف إلى مميزات هذا اللوح ندرة الإشارة إليه في الدراسات السابقة وفي المجاميع العرفية المنشورة إلى حد الآن كمدونات المترجم العسكري بن داود (1924 و1927) وألواح جزولة للأستاذ محمد العثماني (2004) وتاريخ إيلان للفقير البوقدوري (2000) ومجاميع القوانين الوضعية الأمازيغية التي قام بنشرها الأستاذ أحمد أرحموش (2001 و2007 و2013)، ولم نجد له أثرا إلا في مناسبتين.

الأولى تتمثل في الإشارة إليه من طرف مونتاني حين تقديمه وترجمته لحصن آيت باحمان بإيكونكا في إحالات هامشية تفيد أنه حصل على نص

9 حسب الفقير البوقدوري (2000:235)، يعود تدوين لوح حصن تيكفرت بتمرنيسث المنقول عن حصن أجارييف إلى ربيع الثاني من سنة 992 للهجرة الموافق لسنة 1584 وأورد بنودا منه في الصفحات 235 و236 و237 من نفس الكتاب.

10 - يعود بناؤه إلى حوالي 1020 للهجرة الموافق ل 1611، تاريخ نسخ لوحه من لوح تيكفرت من طرف محمد بن ناصر الفرياضي (البوقدوري، 2000: 220) ويوجد في المجال الترابي لايدوسكان ءوفلا ويضم حسب موني (1951: 55) التي وضعت له تصميمها هندسيا 232 غرفة موزعة على ثلاثة طوابق.

مدونة حصن تامالوكت من المترجم العسكري ذي الأصول الجزائرية بن داود مع ترجمته الفرنسية، لكن لا نعرف مصير هذا النص ولا ترجمته لأنه لم يثبت لدينا من خلال تفحص بيبليوغرافيتهما أن قام أحد منهما بنشر هذا النص ويمكن أن يعثر عليه مستقبلاً في الأرشيف الشخصي لأحد منهما. وذكر أن عدد بنوده تتأهز 350 بنداً وأن الحصن المنسوب إليه قد تم تدميره ويقاود بشرق إيلالين دون تحديد دقيق لموقعه وأن مدونته احتفظ بها بعض النساخ. ويتبين من خلال هذا الوصف ومن خلال أحد بنوده التي أوردها الباحث والمتعلق بالاحترام الواجب للحياة المسيرة للحصن مطابقتها للنص المقدم في هذا العمل¹¹.

والإشارة الثانية هي لسليمة ناجي في فصل من كتابها حول الحصون الجماعية يتعلق بدراسة تأسيس وتطوير امتداد حصن إيغرم من خلال مدونته العرفية حيث قامت باستثمار بعض الوثائق المتضمنة في الكناش واكتفت بالقول أن النص نسخ في عشرات الصفحات مدونة أخرى تنسب على ما يبدو لتامالوكت (ناجي، 2005: 68)، إلا أنها لم نشر إلى كون ممثلي العائلات السلالية بعد بنائهم الحصن قاموا بعد عقد من ذلك بالتعاقد مع الطالب محمد بن بوبكر الكنسوسي من بلدة مايت ملال المجاورة من نقل هذا اللوح المنسوب إلى تامالوكت من حصن بلدته إلى حصنهم الجديد ليشكل قانونه الأساسي التنظيمي وأن النصوص التي اعتمدت عليها في دراستها ليست إلا عقوداً تأسيسية

11 - توزعت إشارات موتقاني (1929) بين الإحالة المرجعية في الصفحة 146 والتي تفيد أنه حصل على نسخة منه عثر عليها بن داود في سنة 1925، وفي الصفحة 189 حيث يعتبر حصن تامالوكت من المخازن الجماعية المفقودة في شرق إيلالين وأن مدونته تضم أكثر من 350 بنداً (نشير فقط أن في الإحالة السابقة ذكر 250 بنداً وهذا لن يكون إلا خطأ إملائي) وفي الصفحة 184 أورد في الإحالة المرجعية الثالثة أحد بنوده التي تفيد أن من كذب على العمال كمن كذب على الله وتوافق فعلاً أحد بنود المدونة المقدمة في هذا العمل الذي يقول: «وعقدوا أن من كذب عن الأعمال، فإنه بمنزلة من كذب الله، لأن الأعمال كاللوح إلا ترا وأن كل مسئلة في اللوح أو ليست في اللوح، كانت في رأس الأعمال من جملة اللوح الحصن من كذب عنهم يلزمه خمسين ديناراً».

وتكميلية وضعت قبل أو بعد اعتماد اللوح المنسوب إلى تامالوكت لتسمية أهل الحصن وتحديد موقعه وتقسيمه عليهم وإضافة بنود تكميلية أو تغيير بعض منها لتكييفها مع المحيط الجديد ومع المتغيرات الطارئة.

يمكن أن نقول بعجالة أن أهمية هذه الوثيقة تكمن أولاً في ندرة الإشارة إليها في أغلب الدراسات والمجاميع المخصصة لهذا الموضوع، وثانياً في تأسيسها لما يمكن تسميته بسلالة لوحية جديدة - حتى إذا سلمنا بالنظر إلى تشابه بعض من أحكامها مع مقتضيات الألواح المنتسبة أو المسندة إلى مدونة أجاريف عن طريق لوح تيكفرت وايتوغاين استلهاهما أو نقلها لبعض من هذه الأحكام-، يمكن لنا بعض قراءة بعض من فقراته والبحث عن وثائق جديدة مماثلة من تشكيلها وتحديد فروعها والمجموعات البشرية المعنية بتداولها واستعمالها، وثالثاً في طولها النسبي بالمقاييس مع المدونات الأخرى وفي الطابع الخاص للغة التي سيلمسه القارئ من خلال تفحصه لبعض من موادها. ويمكن أن نضيف إلى هذه الخصائص طريقة التعامل مع عملية النقل المتميزة بالاحترام النسبي لجسد النص دون إدخال تغييرات جوهرية عليه. فإذا كان بعض النساخ يقومون مثلاً بتكييف عملية النقل مع المعطيات البشرية والجغرافية للحصن الجديد من مثل إدخال اسم الحصن وأسماء المجلس المسؤول وحدوده في بداية اللوح¹²، فهذا اللوح، إذا استثنينا بعض التغييرات الطفيفة المدخلة عليه حين تبنيه كقانون منظم لحصن توويل أو بونزار في بداية القرن السابع عشر، لم يبق ناسخه المتأخرين بإدراج

12 - يمكن تلمس جانب من تكييف النص مع المعطيات المكانية والبشرية لحصن جديد من خلال قراءة بعض مقدمات الألواح، جاء مثلاً في ديباجة حصن إيكونكا «لما أمر الله تعالى بإتفاق الجماعة المكرمة المحفوظة بحفظ جماعة بني بحمان خاصتهم وعامتهم ومن دخل معهم من بني الهيصة وبني مشرك تحصيل مصلحة بلادهم... ومما اتفقوا عليه... أن يبنوا حصنهم للاحتكار في بلادهم بحصن بني بحمان بأزال وجعلوا له نقاليسه (تأتي بعده لائحة النقاليس أو العمال)... واتفقوا أن يسندوا هذا اللوح (يعني لوح حصن أجاريف) للوح حصنهم» (العثماني، 2004: 225 و226).

معطيات جديدة أو تغييرها لتكييفه مع خصائص الحصون الأخرى، بل اكتفوا بنقل النص الأصلي «بدون زيادة ولا نقصان» مع إضافة التوقيع واسم الحصون المنقول منها واليها وتاريخ النسخ في أسفله، وتتكلف بعد ذلك الجماعة المسيرة بإضافة عقود تكميلية تتضمن بعض المعطيات الجديدة أو التغييرات المحدثة على البنود أو بعض النقاط الإضافية عليها¹³. إذا كانت كل هذه الاشارات تعطي طابعا خاصا لهذا اللوح فإن طريقة بنائه والمحاوَر التي تنتظم حولها مختلف المواد التي يتضمنها لا تختلف كثيرا عن مثل هذه القوانين المكتوبة والتي تزرع بها الخزائن الشخصية والجماعية بالمنطقة.

فهذه المدونة كغيرها من القوانين المنظمة لحماية وصيانة واستغلال المخازن الجماعية ابتدأت بالجملة الاستهلالية المتواضع عليها وهي الحمدة "الحمد لله وحده"، وانتهت بخاتمة ذكر فيها الناسخ اسمه مع اسم ناسخ سابق وبعضا من الحصون التي تبنته من قبل كقانون تنظيمي لها، وكتبت بخط مغربي واضح لا طرح قراءته وفهم مقاصده رغم طبيعة اللغة المستعملة صعوبات كثيرة إلا في استثناءات معدودة.

وتشمل مجموعة من المواد القانونية أو القرارات بدون ترتيب أو تبويب وهي خاصة ملازمة لهذا النوع من الوثائق، وتنظيم مواده يعرف من خلال صيغ متواترة تحيل عادة على معنى الاتفاق أو التعاقد من مثل: "اتفقوا اتفاقا صحيحا تاما أن..."، "وعقد العمال أن..."، أو "وعقدوا الأعمال واتفقوا أن..."، أو "وعقد أن...".

13 - تبني هذا اللوح بعد عشر سنوات من بناء حصن إيغرم يمكن أن يفسر عدم إدخال أي تغيير عليه لتكييفه مع الحصن المستفيد من عملية النسخ، فوجود عقد الاتفاق المتضمن لموقعه والعائلات الأصلية وكذا لبعض الأحكام الانتقالية جعلت الناسخ يكفي بذكر اسمه وتاريخ التحرير.

إضافة إلى المعلومات المتعلقة بسياق بناء بعض الحصون المعنية ومواد بنائه وحدوده ومكوناته وأهمية هذه المؤسسة في حياة الناس من خلال حالة الاحترام التي تحيط بها وبنظامها العام ومن خلال حجم الحماية القانونية التي يولونها لها الناس والمعطيات الأخرى المرتبطة بأصل أو أصول اللوح ومسارات تنقلاته المختلفة. تتوزع المادة القانونية المجموعة في هذه الدونة على عدد من المحاور يمكن أن نحصر بعضا من موادها وباقتضاب في النقاط التالية :

1. مواد تتعلق بإعداد الوثيقة وقيمتها القانونية وطرق التعامل معها مثل التأكيد على إلزامية اللوح كقانون أسمى، منظم لتدبير وحماية هذه المؤسسة الجماعية والاحترام الواجب التزامه نحوه وشروط اللجوء إليه وتفحصه والأشخاص المؤهلين للحفاظ عليه والمشرفين على إعدادة وقراءته وتعديله وتنفيذ مقتضياته. وقد لخصت إحدى قراراته الموجودة في الصفحة 16 من المخطوط جزءا من مكانته في هذه العبارات : « وعقدوا الأعمال أن هذا اللوح [لا] بدله لكل من عمر في الحصن حب أم كره. من جحد من هذا اللوح مسألة واحدة، ومن جحد من هذا اللوح مسألة أو حاجة فعليه خمسون ديناراً والخدمة. ومن نكر منه حرفاً واحداً أو الدعا أنه غير صحيح فعليه أيضاً خمسون ديناراً والخدمة [...] ومن لعن اللوح، أو لعن عن عمله أو سبه أو سبب من حمله، فعليه خمسون ديناراً أيضاً، أو من كان اللوح في يده ثم ترحت في الأرض عمداً، أو ضرب به على الأرض عمداً، فعليه خمسون ديناراً والخدمة. ومن رفع هذا اللوح على الأرض وضرب به الأرض عمداً، فعليه خمسون ديناراً والخدمة. ومن قال هذا اللوح ريح لا يحكمون به، أو قال ريح فعليه ما ذكرنا في اللوح».

2. مواد مرتبطة بمجلس المؤسسة كالشروط الواجب توفرها في أعضائه والاحترام الواجب إزاءه واختصاصاته المرتبطة أساساً بتسيير المؤسسة

ومراقبة كل العمليات اللازمة لصيانة وإصلاح هياكله المادية والدفاع عنها والحفاظ على الأمن داخلها وتتبع مختلف المخالفات والأضرار التي قد تضر بالبنية أو بنظام العلاقات بين مرتقيها والاستماع إلى كل الشكايات والقضايا المرفوعة إليه والنظر فيها بمقتضى ماورد في هذا الديوان أو بالإجتهد القانوني وجمع واجبات الاشتراك المستحقة على البيوت، وغيرها من الالتزامات التي تدخل ضمن واجبات الاستفادة من مرافق الحصن واستخلاص الغرامات والعقوبات وحقوق الخير. وينظر المجلس أيضا في المنازعات والخلافات المترتبة عن مختلف المعاملات التجارية ومراقبة الأسعار والأوزان وضبط المكاييل التي يتعامل بها الناس داخل الحصن، وردع مخالفات الغش والرفع في الأسعار والتزوير.

ويسمى اللوح هذا المجلس بالعمال أو بالأمناء أو بقضاة الحصن ومهمتهم بالعمالة . وهم ممثلون عن «ذوي الحقوق»، أي عن العائلات المالكة لغرف أو أهرية الحصن. يعقد اجتماعاته كلما دعت الضرورة إلى ذلك ويشغل بشكل جماعي وتعاوني. ويتقاضى كل واحد من أعضائه أجرا مقابل ما يقوم به من خدمات يستخلص من الغرامات المحصلة في تنفيذ مقتضيات القانونية والتي تقسم بينهم بالتساوي. ومن أجل القيام بعمله، منح له القانون المنظم كامل الحماية القانونية ليسهر على تطبيق مقتضياته في استقلال تام عن الأجهزة التشريعية والتنفيذية الأخرى داخل القبيلة وخارجها والعمل بطمأنينة بعيدا عن مختلف التهديدات والتهجمات والاعتداءات والإهانات وعن كل أشكال الإساءة التي قد تستهدف أعضائه أثناء قيامهم بمهامهم. ومتع قراراته وأحكامه بقوة الإلزام وجعلها غير قابلة للاستئناف مع الحق في إصدار التشريعات في كل النوازل التي لم يستحضرها اللوح ويعبر عنها عادة بصيغة «ما ليس في اللوح فهو في رأس العمال»، وسمح له في المسائل

المعقدة بالاستعانة برجال من حكماء الجماعة للنظر فيها وإصدار قرار قطعي في الخلاف. لكن هذا لا يعني التماضي واستغلال النفوذ، فكل عامل يتحمل مسؤولية الأقوال والأفعال التي تصدر عنه بشكل متعمد وعن أخطائه من إهمال وعدم مراعاة القانون وكذا عن الأضرار التي قد تنتج عن بعض الممارسات المنافية للقانون وللأعراف المعتمدة¹⁴.

من جهة أخرى، حدد النص بعض الشروط الواجب توفرها في كل من يرغب في التقدم لتولي هذه المهمة وحيثيات الاستقالة منها أو العزل. في هذا الإطار، نص على أن كل راغب في الترشح يجب أن يكون من «أهل الأصل» بمنطوق إحدى قراراته التي تقول «وعقدوا واتفقوا وجعلوا كلامهم كلاما واحدا في مسألة أمكسل بالبرب [ر]ية لا يباشر الأعمال ولا يكون عامل من الأعمال والأعمال يكون من أهل الأصل خاصة» (الصفحة 13 من المخطوط)، ويقصد بهذه العبارة أن ينتمي إلى إحدى العائلات المشاركة في بناء الحصن. وحرم القانون أيضا توليتها على من ثبتت في حقه تهمة السرقة. وحدد ظروف العزل والانسحاب إذ جاء في أحد بنوده أن من «اختارته الجماعة» أن يكون عاملا لا يمكن لأحد أن يقلبه من منصبه قبل مرور سنة، وله هو الحق أن ينسحب من «العمالة» مؤقتا أو بشكل نهائي بعد أن يأتيهم بمن ينوب عنه، أو يحل محله من إخوانه وأقربائه¹⁵.

14 - تقول مثلا إحدى الأحكام الموجودة ما بين الصفحتين 49 و50 من المخطوط «وأن خبطوا العمال وخدموا بعد أن يرفع الحق، غرموا العمال ذلك الخدمة فإنهم خبطوا في ذلك، يلزمهم غرمة فاعلم أن هذا رفع الحق».

15 - تنص إحدى قرارات هذه المدونة على ما يأتي «وعقدوا أن من أراد أن يخرج العمال من العمالة قبل تمام السنة من يوم داخل العمالة لزم الذي أراد ذلك أن ينصف بخمسين دينارا للأعمال والخدمة. وأما إن أراد العامل أن يخرج العمالة برضائه قبل تمام السنة فيعطي للأعمال أقية خاصة فيخرج ويبرأ وجد العامل في مكانه من أحب، وكذلك إن أخذ لهم العامل المذكور نائبه من إخوانه إن كانوا من أوليائه، فله ذلك وليس عليه شيء إذا أخذ لهم النائب فييرا. وكذلك النائب العامل إذا لم يحضر فأخوه وكله حتى يرجع من سفره، وإن كان لم ينب به عن نفسه ناب عنه وجاز حتى يرجع» (الصفحة 30 من المخطوط).

ونفس الشيء بالنسبة لمن أخلّ منهم بواجب من واجباته المهنية يسقط المجلس عضويته، ويعين أحد أقربائه محله حتى يسوي ما بذمته ثم يعود ليستأنف مهامه كما كان في السابق.

3. مواد تتعلق بتنظيم عمليات البناء، والإصلاح والصيانة.

بالنظر إلى الخصائص المعمارية للحصن والمواد المستعملة في بنائه والمتمثلة في القراب والأحجار القابلة للإتلاف أثناء التساقطات المطرية المهمة، تستدعي الصيانة القيام بعمليات إصلاحية وترميمية مستعجلة حتى لا تتعرض البناية للخراب وتتعرض ممتلكات المستفيدين للفساد والضياع. لتنظيم هذه العملية، وضع اللوح مجموعة من القواعد والشروط الواجب احترامها وحدد درجات المسؤولية. هكذا يعرفنا مثلاً عن طريقة تقسيم مسؤوليات إصلاح البناية بين أرباب البيوت حسب موقع كل بيت وموضع الشقوق أو الأضرار الناتجة عن تسربات المياه. ويحمل مسؤولية إصلاح جدران كل بيت لملكها، وكذلك إصلاح أسقف البيوت قبل أوقات الأمطار، ويشدد في معاقبة كل تأخير أو تقصير في انجاز هذه الأشغال.

وتفرض الطبيعة المشتركة لـ «أكادير» على المستفيدين منه أن يساهموا جميعاً في إنجاز الأشغال المتعلقة بالمرافق العامة كعمليات التسوير والتسييج. ويجتمع كافة رجال العائلات المستفيدة البالغين -حد الصيام- لإنجاز الإصلاح والصيانة بعد أن يحدد «الأمناء» موعداً والإبلاغ عن ذلك، ويستثنى من هذه الأشغال النساء والصغار ويحق للعاجز أو للغائب أن ينتدب أجيراً ينوب عنه بعد أن يبلغ المجلس بعذر مبرر¹⁶.

16 - تعددت القرارات المتعلقة بهذا الجانب، نقول إحدى أحكامه المتعلقة بالأشغال المشتركة: «وعقدوا إذا اشتغل فيه بالشلل، أعني في جميع مصالحه، فيغرم ثلاثة دراهم في كل يوم إن تخلف عنهم حتى فرغوا مقدار يومين أو مقداره يومين أو دونه فيغرم عشرون دراهم إذا جاز ثلاثة أيام من الشغل. وأما من له عذر فلا شيء عليه إذا ظهر عذر له فيغرم لهم دراهمين في دولته» (الصفحة 7 من المخطوط)، وتقول أخرى: «وعقدوا العوامل أنهم إذا كفوا تغطية الهراية والزراب للحصن، أو شغل الحصن وعمل ذلك التأجيل. فمن لم يعمل ذلك ولم يأتي أو كسر التكليف ويغرم الخدمة ويود لكراء ويعمل شغله إن تفرد به على الناس» (الصفحة 23 من المخطوط). أما في ما

4. مواد مرتبطة بالسير اليومي وتتعلق أساسا بمهنة البواب والحراسة. تخص هذه المواد في المقام الأول الشخص المتعاقد معه ليقوم بمهمة البواب مقابل أجر نقدي أو عيني من المحاصيل الزراعية وغيرها يؤديه مناصفة مالكي الأهريّة ويتولى مسؤولية فتح وإغلاق الحصن ومراقبة حركات الداخلين والخارجين أثناء الساعات المحددة لولوجه والإبلاغ عن كل التصرفات المنافية للسير العادي¹⁷.

أما عملية الحراسة أو ما يطلق عليه بنظام «تضاف» أو «التقار» فتتضمن العائلات المستفيدة كلما دعت الضرورة الى ذلك، وأدرجت في اللوح مجموعة من القواعد لتنظيمه وضبط أسلوب المداومة والتناوب لحماية الحصن من كل خطر خارجي في أوقات الاضطراب والفتن وتوفير الحاجيات الضرورية كالبارود والرصاص.

يتعلق بدرجات المسؤولية بالنظر الى موقع البيت، تقول إحدى قراراته: «وعقدوا أن نرق تضمن الغرفة، وتضمن الغرفة أكثر، وكل واحد ضمن الذي فوقه. هكذا إلى أعلاء الهرء أسقى الحصن. وإصلاح السفلى على صاحب السفلى إلى نهاية البنيان في أعلاء اسفل بلغ ما بلغ» (الصفحة 5 من المخطوط).

17 - نظرا للدور الهام الذي يشغله البواب في الحفاظ على أمن الحصن، خصته المدونة بكثير من القرارات تتعلق أساسا بمهامه ومسؤولياته وعلاقاته مع مختلف الأطراف المتعاقدة والاحترام الواجب إياه وإزاء عائلته وممتلكاته لا يسع المجال لنكرها ويكفي هذا القرار لمعرفة هذه المكانة المتميزة «وعقدوا من كذب عن البواب فكأنه كذب عن الأعمال بجميعهم الا تر ان البواب أمين بجميع ما في الحصن من الأموال-، فعليه خمسون دينارا وكلام البواب حينئذ مصدق وكذلك كلام الاعمال بجميعهم او تثنيهم حينئذ مصدقا وإن نكر على نصف الأعمال، يلزمه خمسة يمينا أنه ما كذب عنهم، وكذلك إن لم يطلبه الأعمال والبواب في الحين حتى تطول الوقت، والوقت في ذلك اليوم كله لزمه أيضا- [لف] خمسة أنه ما كذب عنهم» (الصفحة 24 و 25 من المخطوط)، وفي ما يتعلق بالحراسة نورد هذه الأحكام المتضمن في الصفحة التاسعة عشرة من المخطوط: «وعقدوا الأعمال أن من يأتي في التقار [ال مال أو الحصن عن هراء واحد من الناس يعطي له الأعمال جارة التقار وضاحت في صاحب الهرء يتبعه بأنصف أو حد التقار. وأما من بات في التقار لصاحب الهرء يعطي له صاحب الهرء أجره ولم تطع فيه حد التقار» و «وعقدوا أنهم إذا كفوا لزامة الحصن من وقت إلى وقت، فمن تخلف عن ذلك الوقت لم يكن رامي ولا حريصة بذلك اليوم وليل يعني إذا لم يأت إلى الحصن حتى جواز الوقت فيعطي للذي بات فيه من الرماة والحارصة ثم خبز أن شاء ما شاء يأتي في الحصن دون أن يكون رامي ولا حريص وأما إن تخلف دولته و تقاريه ولي له فيه أحد فعليه الخدمة».

5. مواد تتعلق بالملكية. يحدد اللوح أن ملكية البيوت في «أكادير» تكون لأسر من أهل الأصل¹⁸، مقابل ما تلتزم به من «واجبات الحصن» في شكل مساهمات يمددها المستفيدون «ضريبة» على البيوت بالتساوي بينهم، أو في شكل أشغال وخدمات يقومون بها بشكل جماعي وتعاوني، أو فردي، كالحراسة والمداومة عليها، أو لجلب الزرب لتسييج الحصن، أو أعمال الإصلاح وغيرها. ووضع تعقيدات حول إمكانية تفويت ملكية البيوت، وانتقالها بالوراثة إلى الأولاد الذكور للمالك الأصلي «هكذا ما تعاقبوا» دون الإناث. لكن هذا لا يمنع عمليات البيع والشراء وينظم على هذا الأساس كيفية انتقال الواجبات إلى المالكين، إضافة إلى هذا يضبط القانون طريقة استغلال المرافق والأدوات المشتركة داخل الحصن كخزان مياه الأمطار الذي تستعمل مياهه، حسب منطق اللوح، بشكل مشترك، ولا يحق للأشخاص ضياعها وتبديرها، ويحدد أيضا استعمال الأواني والآليات من مثل الرحى وأدوات الكيل حتى لا يتم الاستحواذ عليها أو استعمالها المنزلي.

6. مواد تتعلق بتحديد المخالفات والجنايات والجرائم ونوعية العقوبات المطابقة لها وتشكل أغلب مضمون اللوح ويمكن أن نذكر من بينها تلك المرتبطة بمختلف الأفعال التي قد تسيء إلى هبة أكادير، والسلوكات المشينة المرتكبة داخله من مثل السرقات، والقتل، والغش في الأثمان أو الأوزان، والتقصير أو التخلف عن أداء الواجبات والنسתר أو إخفاء المعلومات عن الأخطار والجرائم التي قد تلحق «الضرر بالحصن».

18 - حكم يقضي بتحديد كلمة أهل الأصل وإمكانية تنازله عن البيت بالبيع أو الهبة : «وعند[قد] كل من أهل الأصل من يأخذ الهراء في ذلك الحصن فهو من أربابها ومن باع هراءه لأحد من غير أهل الحصن أو وهب له فيلزمه من كل وجه[من الوجوه] (الصفحة الرابعة من المخطوط).

استأثرت هذه المسائل ذات الطابع الجنائي والجرمي بحيز كبير من اهتمام المشرع المحلي وشدد من عقوباتها لأنها الكفيلة بضمان السير العادي للحصن وحفظ ممتلكات المستفيدين من هذا المرفق الجماعي. فبادر بتحديد دقيق لأصنافها وظروف ارتكابها وتصنيفها حسب درجات خطورتها ووضع مرتكبها من حيث الوظيفة والسن والنوع.

وتجلى الفلسفة المؤطرة في صياغة هذه القواعد مثلاً في مختلف القضايا المرتبطة بالسرقة التي تشكل الجزء الأكبر من هذه الأحكام. تفيد مثلاً بعضاً من القرارات أن كل من يرد الحصن هو آمن على ماله ومال الغير، فمن ثبتت عليه السرقة، أو شارك فيها بشكل مباشر، أو غير مباشر بالسكوت عنها أو بتشجيع أو إرشاد الغير إليها يعاقب على الأفعال المنسوبة إليه والتي قد ترقى إلى درجة جريمة ضد الجماعة المتعاقدة ومصالحها المشتركة وفي حالة ما ثبت في حق أحد فعل السرقة يرجع الشيء المسروق إلى صاحبه ويدفع بعد ذلك عقوبة الجناية للمجلس المسير. وفي نفس الإطار حدد القانون مسطرة واضحة للتبليغ بالسرقات وشروطا لرفع الدعاوي والتظلمات بشأنها حيث يدلي صاحبها بدعوى شفوية ويكون مدعماً بتزكية من أقربائه أو من الشهود، ويلجأ المجلس المسير إلى فتح تحقيق دقيق يتم فيه الاستماع إلى جميع الأطراف كما يقوم إن اقتضى الأمر بالمعاينة المباشرة بالتفتيش قبل أن تصدر الأحكام والعقوبات¹⁹.

إضافة إليها، ينظم القانون العلاقات بين مختلف مرتفقي هذه المؤسسة بسننه إجراءات لردع كل أشكال الإهانة معنوية كانت أو مادية من مثل التحرش والعنف القولي والتهديد واللجوء إلى الضرب والاعتداء الذي قد

19 نموذج من الإجراءات المتخذة في حالة الاتهام بوجود الأشياء المسروقة داخل بيت معين: «وعدقوا أن من تهمه الأعمال أن السرقة في هراءه فطلبوه أن يفتشوه فأباً أن يفتحوه لهما، كلف عليه ثلاثة أيام ويطلق الأعمال [هـ] إذا البيت حينئذ، فإن كسر التكليف فأباً أن يحضر لفتح هراءه فيزيد الأعمال ثلاثة من خيار أهل الحصن، ويحضر البواب ويفتحوا حتى يفتشوا. ولا يلزمهم في ذلك شيئاً، ولا يلتفت إلى دعوى رب الهراء، وإلى قوله إن أراد التوصل أبداً أبداً» (الصفحة 23 من المخطوط).

تنتج عنه حالات وفاة أو جرح . وحدد نظام العقوبات المقابلة لكل مخالفة أو جنحة وتحمل الأضرار الناتجة عن الإساءة للشخص وممارسة العنف ضده ويراعي في ذلك مجموعة من الجوانب مثل ظروف الجريمة والمخالفة والأعمار والصفة الاجتماعية، فالصبيان والعبيد والمجانين تم مثلاً إعفاؤهم من بعض العقوبات وينوب عنهم ذويهم . ولا يؤخذ أحد بما اقترفه غيره، كل مرتكب للجريمة مسؤول عن كل ما صدر عنه ويتابع بما اقترفه بنفسه .

ويمكن التمييز بين عدة أصناف من العقوبات تتراوح بين استعادة الأشياء المسروقة، وأداء الإنصاف (الغرامة)، وإطعام أو ضيافة أعضاء المجلس أو هما معا . وفي بعض الحالات تسن عقوبات قاسية تتمثل في إغلاق البيت في الحصن أو الطرد النهائي منه .

بعد الإحاطة ببعض من المعطيات المتعلقة بتقديم هذا اللوح، ارتأينا أن نختم هذا التقديم ببعض من الملاحظات الأولية حول عدد من القضايا والأسئلة التي يثيرها التعاون مع مثل هذه الوثائق ونلخصها في ثلاثة نقاط:

1. النسبة أو مسلسل تشكل السلالات اللوحية

يستفاد من محاولتنا لتحديد الحصن أو الحصون المنسوب إليها هذا القانون إلى صعوبة حصر هذه الوثيقة داخل حصن معين أو مجال جغرافي واجتماعي محدد زمانيا ومكانيا، نظرا لتعدد النسخ المتداولة عنه بفعل عمليات الاسناد والنقول المختلفة . فرغم نسبته الصريحة إلى حصن تامالوكت، فإن تتبع مختلف النسخ المعروفة أو المشار إليها في النص، تبين أنه قد تم تبنيه كقانون منظم بكل من تيوايلال (التي قد تكون تيواينان في نطقها الحالي) وبونرار وءايت مالال وإغرم ويمكن أن نضيف إليها حصن بلدة ءانامر الموجودة بالجال الترابي لفرقة ءايت إيلمكرت الذي يحتوي على نسخة معادلة له، وتتوزع كل هذه المخازن حسب ما تمكنا من إثباته بين قبيلتي إيداوكنسوس واكطاي .

فتعدد الحصون المعتمدة لنفس القانون خاصة ملازمة لأغلب الألواح لترسخ هذا المنهج في فعل صياغة القوانين المنظمة لهذه المؤسسات أو للمرافق الجماعية الأخرى. ففي لوح حصن أمأكور بقبيلة آيت واسو المحسوبة على إيلان النسوخ سنة 1760/1247، يمكن مثلاً قراءة هذا المقطع: "يذكر في هذا الديوان شيء من عقيدات العرف من لوح حصن ذراع أمكور، وقد نسخه أرباب الحصن من لوح حصن توكمال، ونسخه بنوا توكمال من لوح حصن فريضة، وأهل فريضة نسخوه من لوح حصن كدية المن، وأهل كدية المن نسخوه من لوح أهل الشيوخ. وبإذن أمناء توكمال نسخنا هذا اللوح لأرباب حصن ذراع أمكور من بني واسو عام 1247 هـ." (البوقدوري، 2000: 222).

يعيد هذا المقطع تشكيل شجرة هذا اللوح من خلال الإحالة على بعض الحصون التي اعتمدته كقانون لها. فرغم أن كاتبه يصرح أن عملية النقل تمت من حصن توكمال²⁰ بطلب من أمناء الحصن المتعاقد معه من أجل عملية النسخ وبعد استجابة الطلب من طرف المجلس المعني به، فإنه لم ير مانعاً من تشكيل المسار التاريخي لتتقل هذه المدونة. فاللوح هو في أصله القانون المنظم لحصن وين إيمغارن الواقع في المجال الترابي لقبيلة آيت علي المحسوبة على إتحادية إيلان، وقبل أن ينتقل إلى حصن توكمال، الواقع بقبيلة آيت واسو، تبنته كأساس للتنظيم حصون أخرى وهي المنا بتاسكدلت وأفرياضن بايدوسكا السفلى²¹.

20 - ينطق أيضاً توبكال وهو مبني حسب المعلومات التي أوردها موني (1951: 41) من طابقتين ويحتوي على 166 غرفة. يوجد في المجال الترابي لآيت واسو وتم تدميره وإعادة بنائه لمرات عديدة ويعود تاريخ نسخ لوحه حسب البوقدوري (2000: 218-219) إلى عام 1828/1244، وتم نقله من لوح وين إيمغارن وإيتوغاين «بعد تضييع القديم بالحروب والنهب والخراب» حسب تعبير كاتبه محمد بن إبراهيم التلعرقني الوسي.

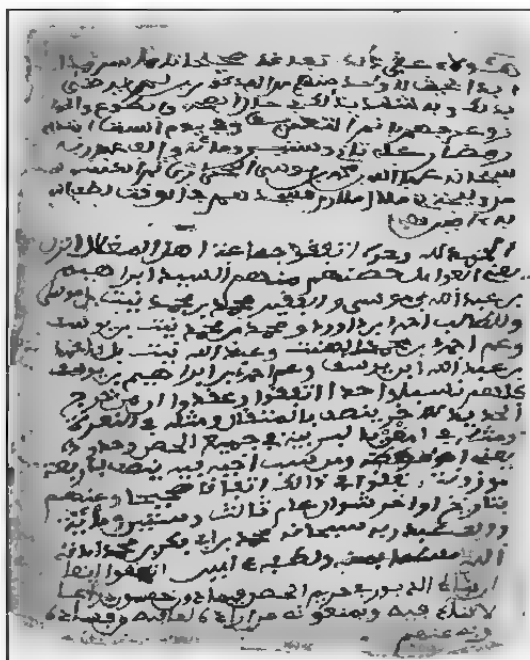
21 - يعود تاريخ نسخ لوح المنا حسب مذكره البوقدوري (2000، 221) إلى سنة 1669/1080 وأفرياضن إلى سنة 1072/1661.

وفيد مقطع آخر من لوح ءالنا السالف الذكر أن حصون أخرى من غير توكمال الذي لقط منه حصن أمأكور ديوانه نهجت نفس الطريقة ونسخت اللوح لتضعه كقانون تنظيمي يوطر عمليات تدبيرها وصيانتها وهي تاسكدلت وءايت مزال وأيت سايصيص :

«انتهى وقيد باذن جماعة العمال والشيوخ بتاريخ 1072 هـ، وكتبه عبد الله بن مسعود كان الله له، وقيد عنه باذن جماعة ربوة المن بتاريخ 1080 هـ أحمد بن مسعود من ربوة المن، وقيد عنه باذن جماعة تاسكدلت بتاريخ جمادى الثانية 1184 هـ عبد ربه محمد بن أحمد بن ابراهيم التملي، وقيد عنه باذن جماعة بني مزال في افتتاح 1203 هـ عبد ربه صالح بن محمد الفلاسي، وكتبه باذن جماعة بني سيصيص في الثالث والعشرين من رجب الفرد عام 1214 هـ، وكتبه باذن جماعة توكمال في شهر الله جمادى الأولى عام 1244 هـ، عبد ربه محمد بن علي ابن ابراهيم التلعرفتي، وكتبه باذن جماعة أمكور بتاريخ 1247 هـ محمد بن محمد من صفحة بني واسو» (البوقدوري، 2000: 235-234).

وتستعمل مفردات عديدة للدلالة على هذه العملية من مثل النقل، والنسخ، والإسناد والالتقاط، وتتم غالبا من طرف فقيه أو إمام المسجد أو المدرسة إذا كانت قرية بحضور أمناء الحصن، ويمكن أن يصاحب هذه العملية إدخال تغيير طفيف أو عميق في محتوياته قد تشمل بنودا أو إضافة ديباجة تكيف النص المنقول مع المعطيات الجالية (اسم الحصن وحدوده) والبشرية (أسماء المجموعات البشرية المساهمة في بناء الحصن أي ذوي الأصل وأسماء النقاليس أو ممثلي العائلات المستفيدة) للحصن المستفيد من النقل، كما يمكن الاحتفاظ بالمتن كما هو في الأصل «بدون زيادة ولا نقصان» كما هو الحال مثلا في عمليات النسخ في حصون قبيلة ايداوكنسوس السالفة الذكر، ويتم بعد ذلك إضافة ملاحق تتضمن المعلومات

المتعلقة بالمخزن المراد تشييده وبأسماء المجموعات المتعاقدة والمجلس المعين للإشراف على تسييره وكذا مختلف التعديلات أو القرارات الجديدة التي يتم إدخالها على القانون الأول.



نموذج من العقود الإنفاقية الملحقه بكناش حصن إيغرم وبهم تجديد بعض العقوبات المفروضة على بعض الجنايات وقد كتب سنة 1163 هجرية الموافق لعام 1750، أي خمس سنوات بعد تاريخ نسخهم للوح المنسوب الى تامالوكت.

إن تنقل الألواح يساعد في تشكيل ما يمكن تسميته بالسلاطات اللوحية التي قد تنفرع عن أصل واحد (يفترض انطلاقاً من مختلف الآراء المتداولة أن يشكل لوح عاجاريف الجد الأعلى لها) أو عن أصول مختلفة، والسلاطة تتشكل من مجموع الألواح المنسوبة بصريح منطوقها إلى لوح معين ويمكن أن تنفرع عن أحد أعضائها سلاطات أخرى على شاكلة القرابة المميزة لبعض

المجموعات البشرية. وأن القيام بجرد شامل لمختلف الألواح المتواجدة بالمنطقة ودراستها من أجل استخلاص حركاتها وتنقلاتها يمكن أن يساعدنا على تشكيل شجرة السلالات المشكلة عن طريق الاسنادات والنقولات. إضافة إلى أهمية بلورة هذه المجموعات السلالية لكشف مجالات ومساحات الامتداد الاجتماعي والجغرافي للقانون المكتوب المنظم لمثل هذه المؤسسات، يمكن أن تساعد هذه العملية على بناء فرضيات متعلقة بالظروف المساعدة على عملية انتقال الألواح والنحو التجانسي لهذه العملية. فإذا كان بعض الباحثين يسلّمون عن مساهمة تشكل قوى سياسية قبلية أو إمارات محلية في هيمنة نموذج واحد وأخذ كمرجع أعلى أو عن تأثير الفقهاء ودورهم في تسهيل هذه العملية، إلا أن هذا ليس كافياً لتفسير هذه الظاهرة.

فنظرية الامارة أو الكتلة القبلية الغالبة التي استندت عليها مونيي (1949 و1951) في أطروحتها حول هيمنة نموذج إيلان لا يمكن اثباتها تاريخياً وحتى اجتماعياً ولا تساعد كذلك على تفسير الاقتباسات الأخيرة التي امتدت حتى نهاية القرن التاسع عشر، وأن فرضية دور الفقهاء الوازن الذي شكل صلب ملاحظات كل من مونتاني (1924 و1929) ومليمة ناجي (2006: 246) لا تصمد حتى أمام اعترافات موقعي بعض من هذه الألواح. ففي بعض مقدمات الألواح لا يتوانى بعض النساخ في الاعتراف أنهم قاموا بعملية النسخ بعد طلب من الأمراء الذي حددوا مضمون التعاقد ومكان «إلتقاط» اللوح. إن تدخل الأمراء يكون في بعض الأحيان حاسماً في تحديد اللوح المراد نسخه ويكتفي الفقيه بالاستجابة لهذه الرغبة والقيام بفعل النسخ بعيداً عن كل إرادة شخصية أو حماية مذهبية. ويمكن أيضاً أن يدل الجماعة بفضل علاقاته المهنية عن لوح معروف وفي هذه الحالة يتدخل كفاعل في توسيع مساحة انتشار قانون حصن معين.

أعتقد أنه من الصعب الركون التي تفسير واحد لمعرفة دواعي هيمنة نموذج معين ويمكن أن تتحكم في هذه السيرة دواعي متعددة من مثل العلاقات القبلية، وشبكات التواصل بين المجالس المسيرة أو بين بعض

الفقهاء، أو تحت التأثير الروحي لبعض الزوايا أو الطوائف الدينية. ومن الممكن أيضا أن تكون الرغبة في «العض» في سلسلة جينجيا لوجية «مشروعة» كما هو متداول في الاصطلاح الديني المحلي عاملا أساسيا يدفع المجالس المحلية إلى اللجوء إلى نسخ لوح «مصادق» عليه من طرف السلط الدينية المحلية أو «الوطنية». ولعل التركيز على مصطلح «أقدمهم عليه السلطان» كما هو متواتر عن قوانين إيمسليتن دليل على ترسخ هذه الفكرة في أذهان النخب المحلية قبلية كانت أو دينية. فبدل الاكتفاء بالفرضيات الجاهزة، أعتقد أنه من الأحسن القيام بجرد شامل للقوانين لتشكيل شجرة أنساب الألواح ومختلف تفرعاتها حتى نتمكن أولا من استقراء تواريخها وأصنافها ودرجات التغيير التي تلحقها وقات الكتاب الواضعين لها من أجل بلورة فرضيات عن شبكات العلاقات الاجتماعية أو المهنية أو الدينية المتحركة في عملية الانتشار وجغرافياته المختلفة وكذا عن طرقه المتباينة والتي تتمحور حول الإحالة، الإسناد، النقل، الالتقاط والرجوع²².

نشير أيضا إلى أن تشابك وتقاطع الاسنادات والنسخ يساهم في تجانس القواعد وتكاملها، إذ كما يقول الفقيه العثماني (100:2004)، «قد وقع تنسيق عجيب بين الألواح حتى لا تستطیع أن تعثر على لوح يصادم لوحا آخر جوهريا»، لأن عمليات الاستفادة من تجربة الآخر وإغنائها بالتعديل والتتقيح والإضافة المبنية على الاجتهاد القضائي يساهم في تشكل مقاربة تجانسية لإعداد القوانين وصياغتها. إضافة إلى هذا، فهذه العملية المتجدرة

22 تتسم عملية الاسناد بنوع من التعدد، فإذا كانت بعض الألواح ترهن هذه العملية بإمكانية العودة أو الرجوع إلى النص الأصلي في حالة التلبس أو غياب القرار في النسخة المعتمدة كما هو الحال مثلا في بعض القوانين كلوح (يكونكا، فاب البعض الآخر كلوح تيكفرت ينص على استقلالية القانون ووضع كمرجع أسمى ووحيد يحرم الرجوع إلى اللوح الأصلي ويكتفي بالاجتهاد القضائي الممنوح للمجلس المسير والذي يصطلح عليه عادة في مثل هذه النصوص بـ «رأس النقائس» للنظر في القضايا التي لا توجد في المدونة.

في الممارسة القانونية المحلية قيمة بالتقليل من درجة نسبة لوح إلى حصن معين وتجعل منه إرثاً مشتركاً مقترح على الاقتباس والاغناء والتعديل²³.

لكن الذي ساهم أساساً في تسهيل عمليات النسخ والانتساب وفي إمكانية وجود نص من مستوى وطبيعة اللوح هو عنصر الكتابة وتبنيها كأداة أو تقنية في التنظيم القضائي المحلي، لكن هذا العامل لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وسنحاول الإشارة ولو باقتضاب إلى بعض من القضايا التي يطرحها هذا الموضوع.

2. كتابة اللوح ولغته

تحليل مفردة اللوح في معناها القاعدي بغض النظر عن مختلف التأويلات الممكنة حول أصلها أو معانيها المتعددة إلى خشبة مهياة وجاهزة للاستعمال كفضاء للكتابة، وهذا المعنى مجاور لصيغتها في المؤنث وهي تالوحت التي تستعمل كأداة مدرسية في الكتاتيب القراءانية وفي المدارس العلمية من طرف طلاب العلم في عمليات الكتابة والتحصيل²⁴. فتسمية هذا النوع من القانون المحلي باللوح مرتبط بآذن بفعل الكتابة وباستعمال هذه التقنية في المجال العدلي ببعض المناطق الأمازيغية سواء تمت عملية التدوين الأولى على الألواح أو على محمول آخر مغاير.

إن أغلب الدراسات التي تناولت البعد الكتابي للممارسات العدلية اهتمت أساساً بتاريخ تدوين الألواح وتنقلاتها المختلفة وكيفية تدوينها وفرضيات حول الشرطية التاريخية المتحكمة في كتابتها وبنائها الشكلي ولغتها الخاصة

23 - أعتقد أن هذه النقطة تستحق اهتماماً كبيراً الآن دراسة عمليات النقل والإلقاط يمكن أن يساعد على اعتبار الألواح «قوانين عامة» بالنظر إلى مساهمة كافة مجالس الحصون التي تتوفر على القانون المكتوب في صياغتها بالإضافة والتعديل والتفويض وأن ننزع عنها خاصية النسبة المطلقة إلى حصن من الحصون.

24 - حول مختلف معاني الكلمة واستعمالاتها المحلية والتراثية ينظر (العثماني، 2004: 105-99).

إضافة إلى وضعها من وجهة نظر تطويرية كمقياس لتأثر العرف بالشريعة وسببا مباشرا في قلوله التدريجي .

نشير أولا في هذا المجال إلى أن كتابة الألواح ، كما يتجلى في المعطيات المختلفة التي تتيحها قراءة الدراسات والجاميع المتوفرة مكنت من تحديد تاريخ بناء الحصون وأسماء المجموعات المبادرة ومجالسها المسيرة وتسلسلها الزمني وكيفية صياغة القوانين وخصائصها . فحسب المعلومات التي توفرها الألواح والوثائق الموازية لها أو الملحقة بها ، يعود تأسيس هذه المؤسسات الجماعية الى فترة تعود الى ما قبل القرن الخامس عشر إذ أن أقدم لوح مدون ومؤرخ هو لوح حصن إجاريف بإيدوسكان ءوفلا ، الذي يعود إلى النصف الثاني من هذا القرن²⁵ . ويليه حسب ما هو متوفر من التواريخ لوح حصني تيكفرت وإيتوغاين ويمكن أن نموقع تاريخيا لوح تامالوكت/إيغرم في هذه الفترة أو ما قبلها إذا أخذنا بعين الاعتبار تزامن إحدى نسخه المؤرخة مع تاريخ وضع لوح إيتوغاين ، أي في بداية القرن السابع عشر الميلادي .

وصياغة الألواح تتم عن طريق النسخ أو الاعداد الجماعي أو هما معا إذ أن عملية النقل التي يقوم بها عادة أحد حملة العلم والقراءان المحليين تصاحبها القراءة والنقاش بين أفراد المجموعة المعنية للمصادقة على مختلف بنوده وأبوابه وقراراته . وقد تمتد عملية الصياغة على سنوات أو قرون عديدة لأن النص الأصلي الموضوع كقاعدة للتنظيم قد تدخل عليه الجماعة المسيرة للمؤسسة تعديلات أو إضافات بفضل الاجتهاد القضائي وعقود أخرى للبيع والتنازل وكل وثيقة لها صلة بتدبير المؤسسة يقوم الوثوق الجماعي المتعاقد معه بوضعها وتتضمن عادة أسماء المعنيين بالعقد وموضوع الاتفاق وتاريخه . ولن أنطرق في هذه العجالة بتفصيل لهذه القضايا لأنها كانت موضوع دراسات متعددة ومستفيضة ويمكن العودة هنا الى الدراسة التي

25 - سبقت الإشارة في نقطة جانبية إلى تباين في تحديد تاريخ بنائه في المصدرين الأساسيين المعتمد عليهما وهما لكل من البوقدوري والعثماني ، فالأول يقول 1464 والثاني 1498 .

قام بها روبير مونتاني والمتعلقة بلوح حصن اكونكا للوقوف عند معلومات دقيقة عن حيثيات صياغة القانون وتاريخا عن تعديلاته وسياقاتها المختلفة وبيانا عن الظروف المساعدة على ذلك، ونردف إليها المعلومات التي توفرها كتابات كل من العثماني والبوقدوري وهي كافية لمعرفة هذا الجانب من العملية الكتابية المنتجة لهذه المنشآت القانونية حتى نستعمل هذا المصطلح الذي وصف به مونتاني الألواح. أريد فقط أن أشير الى نقطة مهمة تثيرها هذه العملية وهي علاقة الشفوي بالكتابي ودور الكتابة في صياغة مثل هذه القوانين. أعتقد أن عملية الصياغة يتداخل فيها ما هو شفوي متوارث وما هو مرتبط ومرهون بالكتابة، لذا يجب ألا التقليل من غلبة الاعتقاد بشفوية الأصول والتدوين المباشر للألواح في الاجتماعات العامة وتقدير المكانة الأساسية لتقنية الكتابة وانعكاساتها في إنتاج مثل هذه النصوص، لأنه بدون كتابة يصعب تصور وثيقة من حجم وشكل وطبيعة اللوح. إلى جانب هذه العلاقة المعقدة بين الشفوي والكتابة، تراكمت بعض الفرضيات الأخرى حول الظروف المساعدة على تدوين القوانين وخصوصية اللغة المكتوب بها تحتاج هي الأخرى الى المناقشة.

يعتبر روبير مونتاني الى جانب المترجم العسكري محمد بن داود من المستمزين الفرنسيين الأوائل الذين اهتموا بالتنظيم الاجتماعي والقانوني لمنطقة الأطلسين الصغير والكبير وسهل سوس²⁶. فاذا كان عمل بن داود قد اقتصر حسب ما نعرفه عنه من معلومات عن البحث عن الوثائق وترجمتها الى الفرنسية (1924، 1927، 2017H3)، فإن مونتاني هو من اندرج في مشروع متكامل لدراسة البنيات الاجتماعية والسياسية والعسكرية بالمنطقة وتحولاتها استنادا على تحليل التناقضات الداخلية لهذه المجتمعات وانعكاسات

26 - نشير فقط الى أن الدراسات الأولى التي اهتمت بالتنظيم القضائي للمناطق الأمازيغية بالمغرب شملت مناطق الأطلس المتوسط، نظرا للظروف التاريخية والعسكرية لبسط الحماية على المغرب وتنظيمها التي لا مجال للرجوع إليها في هذه العجالة، للوقوف على أهم هذه الدراسات نحيل القارئ على البيبليوغرافيا الشاملة التي وضعها بوسكي (1952) والتي تهم النصف الأول من القرن العشرين.

انفتاحها على بعض التأثيرات الخارجية وخاصة تلك المتمثلة في السلطة المخزنية وأدواتها الإدارية والقانونية. فتصوره للألواح وتدوينها الكتابي لا يمكن فصله عن النظرية العامة المحكمة في إنتاجاته المتمثلة في النهج التطوري المبني لمقاربه وتحليله للظواهر. فرغم اعتباره الألواح منشأة قانونية كاملة، إلا أنه اعتبر عملية التدوين مؤشرا على تأثر عميق بالشرع وخطوة هامة نحو فقدان الخصائص المميزة للعرف. إن عملية الكتابة تندرج في إطار السياق العام لتطور المجتمعات الأمازيغية من مجموعات رحل إلى مجتمعات مستقرة أفرزت انتقال مؤسساتها الإدارية من مخابئ عادية في المغارات التي يلجأ إليها الرحل لخرن ممتلكاتهم إلى الحصون الجماعية المنظمة والمطورة بقانون مكتوب ومتكامل والمنشرة أساسا في كل من الأطلسين الكبير والصغير مع امتياز لهذه الأخيرة التي عرفت درجة تطورها العليا. إضافة إلى هذا، يعتبر تأسيس مثل هذه المؤسسات مرحلة أساسية توّهل بعض العائلات السلالية لتراكم الممتلكات والنفوذ داخل القبيلة لتنفرد تدريجيا بالحكم وتصبح نواة لحكم أوليغارشي يفرض سيطرته على مناطق واسعة، ويشكل القواد الكبار الذين ميزوا الساحة السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المرحلة العليا لهذا التطور والذي خصص له أساسا بحثه حول الأمازيغ والمخزن (مونتاني، 1930). إذا كانت هذه الظواهر مؤشرات على التطور المؤسساتي للمجتمعات الأمازيغية فإنها تدل أيضا على تأثرها التدريجي بالمؤسسات الخارجية المتمثلة في الحكم المخزني وبالقانون الإسلامي وقابليتها للذوبان. فنشوء الحكم القايدي يهيأ المنطقة للخضوع للمخزن لتجانس مصالحهما ووسائل عملهما وتدوين الأعراف دليل على الولوج التدريجي للشرع في بنية القانون الأمازيغي وفقدانه لخصائصه المميزة (مونتاني، 1924a و 1924b).

في هذا الإطار تعتبر كتابة الأعراف مؤشرا على انفتاحها على تقنيات الشرع وأدوات إشتغاله وعلى فتح المجال أمام الفقهاء لتقويض دعائمه

لأن التأسلم العميق للقبائل يؤدي إلى تحول نظامها القانوني البدائي . فتنتجح العرف المحلي بمقتضيات جديدة أحدثت لضرورات حياتية جديدة يحتم اللجوء إلى الكتابة لأن الذاكرة لم تعد تستطيع الحفاظ على قانون مركب وضخم ، ويشكل فعل «تثبيته بالحرف العربي علامة ضعف أولى» لأن تفحصه يقتضي الاستجداء بالمعرفة العملية لفقهاء تحركهم نوايا أخرى غير الحفاظ على تماسك العرف فيعملون كل جهودهم من أجل تغيير مقتضياته وملاءمتها مع مبادئ ومساطر الشرع (مونقاني، 1924a). إن الكتابة تقنية دخيلة على مساطر العرف وتعمل تدريجيا على مطابقته مع مقتضيات هذا الأخير كما تعمل النخب المحلية المسيطرة على تقويض دعائم «الجمهوريات الأمازيغية المستقلة» وتهيتها للخضوع إلى حليفها الاستراتيجي المخزن .

ولا تبعد كثيرا فرضيات جاك مونبي عن استنتاجات سابقها . فانبثاقا من معرفتها الواسعة بالعمار والقوانين وملاستها لنوع من التجانس في التنظيم القانوني لأغلب الحصون ومن تشابه تصاميمها ومواد بنائها وظروف إحداثها ، سلمت إلا أن هذا المنحى التجانسي لن يكون إلا نتيجة لهيمنة نظام سيامي أو حلف قبلي في فترة تاريخية ساعد على الانتشار الواسع لنموذج قانوني ومعماري معين . ورغم تحفظها البادي في العبارات المستعملة إلا أنها ترجح أن تصور وكتابة هذه القوانين وبلغه غير تلك المتداولة في المناطق التي تستعملها لن يكون إلا فعل قوة استعمارية أجنبية أو محلية متمثلة في الحركات الدينية التي طبعت تاريخ هذه المنطقة في القرنين الخامس والسادس عشر ، وترجح أن تكون الامارة السملالية التي سادت في فترة تاريخية في هذه المنطقة . وأن هذه القوانين يمكن أن تكون ذات أصول أمازيغية محلية لكن تدوينها عمل قوة محتلة وفي لغة هذه الأخيرة كما هو جار في فترة الحماية إذ أن تنظيم العدالة العرفية أفرز عمليات تدوينها من طرف الفرنسيين بلغة هؤلاء ويمكن أن تكون مادتها ولغة كتابتها من القوة المسيطرة وفرضتها كقاعدة شرعية لتنظيم هذه القبائل (مونبي، 1949 و 1951) .

في حين اكتفت سليمة ناجي (2007) بترجيح إمكانية أن الفقهاء هم الذين ساهموا في نشر هذه الألواح في لغة القراءان التي تسمها بطابع السرية والقداسة وتجنبها، نظرا لطغيان الجهل بهذه اللغة في هذه المجتمعات، لمخاطر التزوير والتحريف.

يتضح من تأمل مختلف هذه الفرضيات أن الكتابة لم ينظر إليها كعمل نابع من دينامية محلية، ولكن كأثر من تدخلات خارجية دينية كانت أو سياسية أو مهنية (عمل الفقهاء) وتناولها من هذا الجانب يفقد المقاربة جدية ملامسة الظواهر ووضعها في حركية المجتمعات واستفادتها من تجارب الآخرين مع أقالمتها وتكييفها مع الخصائص البنوية والوظيفية للمؤسسات المحلية. أعتقد أن مسألة الكتابة وظروف تدوين الألواح لم تتناول بالجدية اللازمة في هذا المجال ويجب مقاربتها على ضوء نتائج الأبحاث الأخيرة حول الكتابة من منظور العلوم الاجتماعية والانطلاق من مسلمة أن بعض المجتمعات الأمازيغية وخاصة في الجنوب لها تاريخ خاص ومتميز مع الكتابة، وعرفت مناطقها انتشارا واسعا منذ الفترة المرابطية على الأقل للمؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، وربط مهمة حملة العلم والقراءان بوضعيتين الاجتماعية والمهنية داخل التنظيم الاجتماعي المحلي وتدوين الألواح بتبني تقنية الكتابة وانعكاساتها على تنظيم المجتمع ومؤسساته.

إن مشكلة الكتابة طرحت دائما في إطار علاقة العرف بالشرع وبآلياته أو في مستوى الامتلاك اللغوي في المجتمعات الأمازيغية ولم ينظر إليها من الجانب التقني المحض. فاللوح كمنتوج لا يمكن تصوره في غياب الكتابة، فتبني هذه التقنية هو الذي مكن من صياغته النهائية والحديث فقط عن تدوين للشفوي تبخيس للدور الذي لعبته الكتابة في إنتاج مثل هذا المنشأة القانونية²⁷.

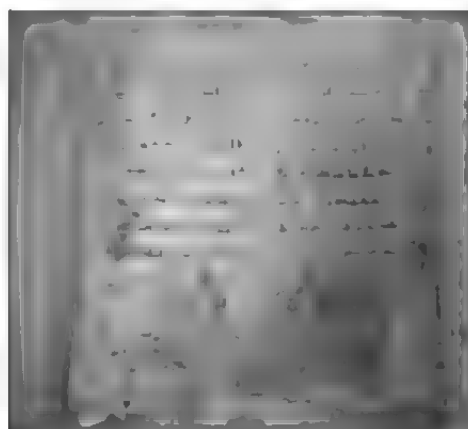
27 - يمكن الرجوع لمعرفة دور الكتابة في بعض المجتمعات ومساهمتها في تغيير البنيات وتحويل المؤسسات ونظم الإبداع في المجتمعات الموسومة بالشفوية إلى أعمال جاك كودي وخاصة بين الشفوية والكتابة (1994) وسلط الكتابة (2007)، وتناولت أساس بعضا من آثار الكتابة على المنتوجات الشفوية وكيف تساعد على تثبيتها وأغنائها وتحويلها وكيف تمكن من إنتاج نصوص تغاير كثير أما تستطيع الذاكرة الشفوية إيداعه أو تخزينه.

فإذا كان الإبداع القانوني من اختصاص الجماعة فالتدوين يساعد على التراكم والتفقيح وبناء النص تدريجياً، ويساعد أيضاً على الاقتباس من الآخر المجاور وتطويره بالمراجعة والتعديل مع إضافة اجتهادات تحتها ظروف طارئة. وتطبع هذه الخاصية كافة أصناف الألواح ويمكن الرجوع إلى لوح سوق الخميس بإيدوكينيضيف الذي قام بنشره وتقديمه أسبينيون (1954: 395-409)، ويضم إضافة إلى النص الأساسي بنود إضافية واتفاقيات أخرى متعلقة بمجال السوق وتنظيم القانون الشرعي وامتداد مجال تطبيقه. وتتجلى أيضاً سيرة إنتاج نص قانوني وتوزعها على فترات تاريخية متباعدة في مدونة آيت موط بماست (بن داود، 1924: 439-404 وأرحموش، 2012: 101-163)²⁸. إن الكتابة بتمكينها لفعل التراكم، تساعد على إنتاج نصوص طويلة، مركبة ومنقحة لا تستطيع الذاكرة الشفوية المتسمة عادة بإغفال بعض التفاصيل وبالإبداع المتواصل حفظ فصولها وحيثياتها بالدقة اللازمة.

والتقصير في مقارنة موضوع كتابة القوانين يتجلى أيضاً في التركيز على الطابع الخاص للغة الألواح وتقييم خصائص الكتابة من وجهة نظر شكلية بتخصيصها بنعوتات تقييمية مبنية على مقارنتها باللغة العربية الفصحى من مثل كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية وسيادة ترجمة حرفية للأساليب والمعارف الأمازيغية وحشوها بمفردات أمازيغية دون تعريبها مما يجعل فهمها والامساك بمضمونها صعباً.

28 - نقرأ مثلاً في لوح حصن آيت باحمان بإيكونكا إقراراً صريحاً في إحدى الاتفاقيات الملحقة بالنص الأساسي للقانون المنقول عن آجاريف عن أن اجتهادات العمال اللاحقة تصبح جزءاً من اللوح وينجح كلما دعت الضرورة إلى ذلك بتنفيذ مقتضيات البند الذي ينص على أن ما ليس في اللوح هو في رأس النقاليس، يقول الاتفاق المبرم بين أعضاء المجلس في عام 1261: «وهذه عقيدة صحيحة تامة تفصل بين العمال وأهل الحصن وبين النسيان والغلط ويهرب إليه جميع شكلت له الحاجة فإنه طبعه من اللوح كما أشير به اللوح قال الحاجة التي لم تكن في اللوح فإنها في رؤوس العمال وبه أتم اللوح في هذه الساعة حتى يلحق على الزيادة يزيد ما الحق عليه» (العثماني، 2004: 254).

فأغلب الذين تناولوا هذا الموضوع يرجعون نقص في الكفاءة اللغوية للكتاب كسبب رئيسي في صياغة هذه الوثائق ب «أسلوب خامس ممزوج بالعربية الفصحى والمفردات محض أمازيغية» (اسبينون ، 1994: 398)، أو ب «لغة هجينة بالفصحى والفردات الأمازيغية» (ناجي ، 2006: 248). ويوصف الفقهاء بعدم قدرتهم على ترجمة التناقضات المتداولة في الجمع العام المؤسس للقانون التي يستلزمونها إليها كمقررين وقهود في لغة عربية سليمة. ويلخص مولتاني هذه الموضوعة بقوله: «في الحقيقة، فالكتاب الأصلي للنص محض أمازيغي لا يتكلم إلا لهجته تافلميت وليست له إلا معرفة أهلية بالعربية وبالضرورة ناقصة، تمكنها عن طريقة قراءة بعض كتب الفقه والدين، لهذا تعذر عليه أن يثبت تفكيره وبحثه في لغة القرآن» (مولتاني، 1929: 147). يتضح من خلال هذه العبارات أن لغة الألواح ملحونة وهجينة لأن أصحابها لا يتكلمون معرفة كافية باللغة المسيحية التي يشهدون الكتابة بها.



نموذج من النقوشات الأمازيغية والعربية العتيقة، السلسلة الأخيرة من غزوات ابن جعفر الحسود التقي، (تقريباً 1076-1077 م)

أعتقد أن المقاربة الشكلية والمقارناتية لم تستحضر السياق العام لاعتماد مثل هذه اللغة في صياغة القوانين والحفاظ على فعاليتها القانونية وسريتها. فالبررات المستحضرة لوصف هذه اللغة لا تصمد أمام المعطيات التي تمنحها ملاحظة الممارسات اللغوية المترسخة في مجال إنتاج مثل هذه الوثائق. فإذا كان النقص في امتلاك اللغة مثلاً هو الذي يمنع الكتابة من صياغة هذه القوانين بلغة فصيحة، فلماذا لا يلجأون إلى الكتابة مباشرة باللغة المحلية لتدوين وتحرير المداومات دون اللجوء إلى لغة أخرى لا يمتلكون ناصيتها بما فيه الكفاية، خاصة وأن هذه المنطقة قد عرفت تاريخياً بتطوير كتابات بالمتغيرة المحلية للغة الأمازيغية المعروفة بتأشليحت وبالخط العربي²⁹ لكن، لظروف خاصة سياسية ومذهبية لن نتطرق إليها في هذه المناسبة، خصت بها مجالات محددة، وأن المؤلفين ينتمون ثقافياً إلى نفس النخبة التي تستدعي كمقررين لاجتماعات المجالس الجماعية المشرعة والمعتمدة لهذه القوانين. أما إذا كانت الرغبة هو كتابتها باللغة الفصيحة على منوال القراءان والأمهات الدينية التي يتداولونها لإحاطتها بالقدسية والغرابة فلما لا تلجأ المجالس إلى علماء أكفاء يتقنونها جيداً وما أكثرهم بالمنطقة من أجل تنقيحها ومراجعتها وتأهيلها نحويًا ولغويًا حتى تنسجم مع المعيار الرسمي لهذه اللغة.

إن التحرير بمثل هذه اللغة البيئية والخاصة لا يهم فقط الألوام والقوانين الجماعية (المدونات الخاصة بالقانون الجنائي وألواح الاسواق والمواسم والمساجد...) ولكنه يخص أيضاً العقود العدلية من بيع وشراء واسترعاء وافتناء ومختلف الاتفاقيات المبرمة بين الأفراد والجماعات والتي لها علاقة بالتعاقد، أي يهم بصفة خاصة التنظيم القضائي. ولتيسير الكتابة والقراءة على المختصين، تم تأليف كتب خاصة كمعينات عملية من مثل المجاميع

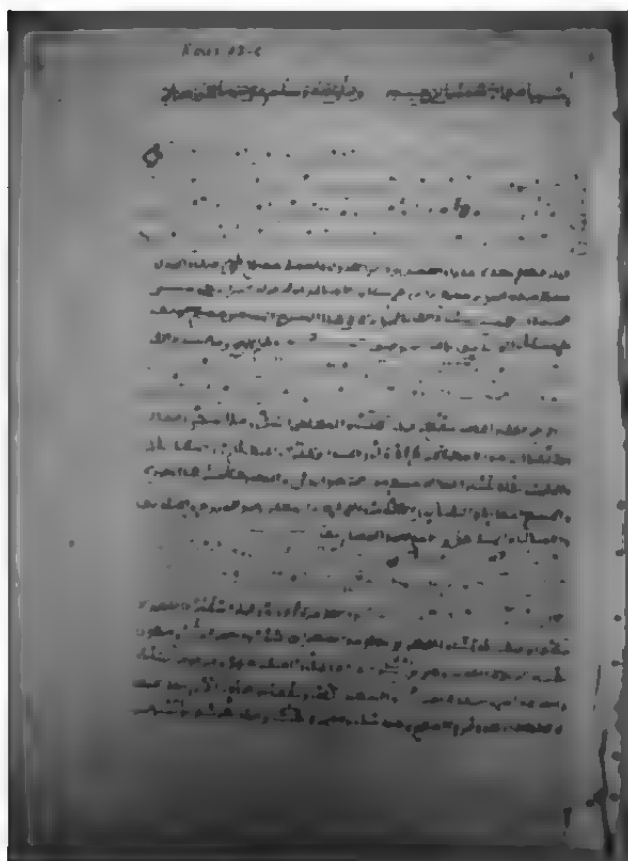
29 - عرفت منطقة الأطلسين الصغير والكبير منذ القرن السادس عشر على الأقل حركة نشيطة للكتابة بتأشليحت وأنتجت ما يمكن تسميته بكتابات المازغي وخاصة في أوساط الزوايا، من أجل مزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى (أبو القاسم، 2012، أمهان، 1993، وبوخرت، 1995 و1997 والمدلاوي، 2012).

والقواميس تساعد ما تواضع الارث المحلي بتسميتهم ب«عدول الجبال» على القيام بمهمتهم التوثيقية³⁰.

يمكن أن نفترض أن مسلسل تكوين هذه اللغة قد يبدأ من معرفة غير كافية بالعربية في المراحل الأولى لعملية التوثيق³¹. لكن ترسخ هذا التقليد أدى الى الاستقرار على هذه اللغة الخاصة والارتقاء بها الى درجة لغة متخصصة وخاصة بقة معينة من المتخصصين المحليين لحفظ أملاك الناس وممتلكاتهم، لأن معرفتها لا تستوجب فقط الدراية باللغة العربية لأن هذه الملكة متقاسمة بين كل المتخرجين من المؤسسات التعليمية محليين كانوا أو أجانب، ولكن تستدعي أيضا التمكن من اللغة المحلية وخصائصها البلاغية وكذا نمط العيش المحلي وأسرار مؤسساته.

30 - بعد استقرار لغة الكتابات التعاقدية التي تسمى محليا بتاوتات على هذا الشكل، اجتهدت فئة العدول والعلماء المحليون على تزويد المهتمين بمعينات معجمية أو ديدانكتيكية لتسهيل عليهم هذه المهمة الاساسية في التنظيم الاجتماعي والقضائي للمجموعات المحلية، ويكفي مثلا أن نذكر المجموع اللائق على مشكل الوثائق الموضوع لمعرفة المرادف المحلي لأغلب المفردات ذات الأصول العربية المستعملة في الوثائق (بيرك، 1950 وأفا، 2008) أو المجاميع المتعلقة بالوثائق كأسماء الوثائق لداوود التونلي الذي أشار إليه بيرك في مقاله المسالف الذكر ولحسن البونعماني في مخطوط بتاشلحيت حول أحكام العرف والشرع بسوس الموجود بخزانة المخطوطات Arsène Roux بمدينة إكس إن بروفانس بفرنسا تحت رقم 27.2.2، وهذا النوع يمكن إعتباره دفتر مساطر لأنه يعطي للعاملين بهذا المجال جداولات وبيانات عن كيفية تحرير هذه الوثائق، وتحتوي الخزانة المذكورة على مجموع آخر من نفس الصنف تحت رقم Ms 89 وضعه حسن الطويلي السملالي. وتدل هذه المعطيات بالوعي المحلي بخصوصية هذه اللغة وبالارتقاء بها الى لغة خاصة ومتخصصة تسم هذا الصنف من الممارسات الكتابية.

31 - يتبدى من قراءة الكتابات الأولية تاريخية أو غيرها من مثل أخبار وأنساب البيدي غلبة هذا النوع من اللغة، لكن مع تطور اكتساب اللغة العربية في الأوساط العلمية غاب هذا الصنف في مجال الكتابات الاسطوغرافية والأدبية وبقي محافظا به في ميدان الممارسات العدلية والتعاقدية، وهذا ما يرجح تبني هذه اللغة الخاصة كتقنية واعية في هذا المجال.



نسخة الأولى من إحدى نسخ المصحح الثاني على شكل التوافق الموجود
بخطه إلى أن يروى

أعتقد أن مقارنة كتابة الألواح يجب أن يستحضر القضايا المتعلقة بالممارسات اللغوية بالجنوب المغربي للتقليل من الفكرة السائدة حول الطابع الشفوي للمجتمع والتشكيك من بعض الاستنتاجات السريعة حول الظرفية التاريخية لظهورها. يقتضي الأمر وضع كل الصيغ اللغوية المكتوب بها والوظائف الاجتماعية والسياسية والقانونية التي شغلها كل نوع لغوي مكتوب في الإطار العام بدل الاكتفاء بمنهج مقارناتي طبعته التراكمات الفيلولوجية والاستشرافية المهيمنة في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين والتي نجد لها امتدادات وأصداء في الأبحاث الأخرى في العلوم الاجتماعية التي تهتم بعض الظواهر في شمال أفريقيا. إضافة إلى ذلك، أعتقد أنه من المفيد أن يوضع موضوع الكتابة في السياق العام لدينامية هذه المجموعات وكيف قامت بعملية الربط - بالمفهوم الخاص لهذه الكلمة الذي نحتة الباحث الانتربولوجي الفرنسي أمسيل لوصف كيف تستفيد بعض الثقافات المحلية من ابتكارات العولمة³² - مع تقنيات وميكانيزمات الاشتغال المؤسساتي للعولمة الإسلامية في العصور الوسطى وتكييفها مع خصائصها المحلية.

3. التصنيف أو التجنيس

إلى جانب نسبية النسبة وقضية الكتابة وشكلها أعتقد أن مشكلة تصنيف القوانين المكتوبة بدوره يكتسي أهمية كبيرة في تناول هذا النوع من الوثائق ووضعها في سياقها الخاص. في دراسته لحصن ايكونكا شدد مونتاني وأكد على الطابع الخاص للحصن واللوح وعن المزالق التحليلية التي قد تؤدي في بعض المقاربات إلى الخلط بين مجلسه والمؤسسات القبلية الأخرى: «إن لوح الحصن له طابع خاص وينظم مصالح مجموعة محددة من العائلات

32 - قام باستعمال هذه المفردة المستعملة في مجالي الكهرباء والمعلوماتية *branchement* لوصف كيف تقوم بعض المجتمعات الهامشية بعملية الربط، حيث تستقي شبكة علاماتها الخاصة من الشبكة الكونية (Amselle, 2001).

التي تتفق على شراء القطعة الأرضية اللازمة لبناء مؤسساتها ويقمن بعملية البناء بإمكانياتها الذاتية ويحتفظن بحرية امتلاك وتدبير اللوازم المستودعة فيه»، على حد قوله (مونتاني، 1929: 183). ورغم بعض التوازي أو التطابق بينه وبين المستويات الأخرى للتنظيم القبلي في حالة التعاقد على بنائه بين العائلات التي قد تشكل أيضاً مجموع ساكنة فرقة أو قبيلة، يعتبر الحصن «شراكة خاصة وليس اتفاقاً عاماً يبرمه كل سكان الدويلات الأمازيغية المستقلة» (نفسه، 168). إن الحصن ليس بالضرورة مؤسسة قبلية ولا يمكن اعتبار قانونه المنظم نظاماً يشمل كل شؤون القرية والقبيلة. إنه مدونة خاصة بهذه المنشأة التي تشكل، حسب تعبير جاك موني (1951: 13)، «عملية جمع بيوت فردية في منشأة واحدة من أجل حراستها بصفة جماعية» ويستهدف حماية ممتلكات مجموع العائلات المتعاقدة على لها في موضع واحد من أجل التنظيم الجماعي لحمايتها والدفاع المشترك عنها في حالات الفوضى والحروب.

فهذه الخاصية تعطي طابعاً مميزاً للوح وتمنحه صفة قانون تنظيمي لمؤسسة معينة وليس قانوناً مؤطراً لكل الحياة الاجتماعية للمجموعة التي أنتجته. وبعض مدونات الحصون تحدد مجالها التطبيقي حتى لا يتعدى إلى ميادين أخرى أو أن يضع حواجز أمام هيئات أخرى لكي لا تقاسمه خصائصه³³. فأحد البنود الملحقة مثلاً بلوح أكونكا والمنقول على ما يبدو من لوح تاسكدلت ينص على أن «اللوح ما ورد باب الحصن لدخل الحصن» (العثماني، 2004: 255)³⁴، أي أن مجال اختصاصه لا يتجاوز حدود

33 - وعقدوا أن الشرع لا تتكلم في الحصن، ولا سبيل للقاضي أن يحكم في الحصن أبداً. وإن كان الشرع يتكلم في الحصن، ويحكم فيه، لا يغرم فيه حقاً أبداً. لأن في الحصن مسائل تغرم باللوح ولم تجزه الشرع أن يغرم، وإن تكلم الشرع في الحصن لا يغرم فيه الحق أبداً (الصفحة 17 من المخطوط).

34 - خاصية ملازمة لأغلب الألواح المخصصة لمجال أو لمرقق معين، جاء مثلاً في سوق ثلاثاء أبيت عمرو بإيدواوباعقل: «وأما مسئلة غير السوق، فلا تفصلوا فيه» (العثماني، 2004: 278).

الحصن. وهي خاصية ملازمة لهذا النوع من المدونات، لكن يمكن أن يشكل الحصن مجالا تطبيقيا لبعض أعراف القبائل أو الفرق إذا تطابقت الحدود الاجتماعية للجماعة المشرعة مع الهيئة المسيرة لهذه المؤسسة ونذكر مثلا جماعة إيسكيوار التي تتضمن «أحكاما في حصونهم وأرحيتهم» (العثماني، 2004: 287-290) وعرف ءايت تيديلي الذي يشمل الى جانب قضايا جنائية أخرى قرارات تتعلق بتنظيم وتسيير مخزنها الجماعي (ناجي، 2007).

في الحقيقة، إن الأعراف المكتوبة تتميز بطابعها المجالي والوظيفي المحدد، فهي تخص مرفقا أو مرافق مختلفة أو مهام منصوص عليها أنيطت بالجماعة المشرعة في فترة تاريخية محددة. ويمكن أن نميز من خلال بعض القوانين المنشورة بين مدونات تخص سوقا أسبوعيا أو موسما سنويا أو زاوية أو مسجدا أو تتعلق بردع الجنايات المرتكبة في مجال قبيلة أو قبائل حين تكتسي الاتفاقية طابع التحالف. وفي بعض الحالات، يخص اتفاقا حول موضوع معين كحكم أو قرار جماعي وقد يمتد مجاله التطبيقي ليشمل ميادين متنوعة من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية. فعدونة إيداوموط بماست (بن داود، 1924: 404-439 وارحموش، 2012: 101-163) مثلا وعرف ءايت وانوكريم (بن داود ومونتاني، 1927: 408-417) بإيداوتانان يشكلان نموذجا تمثيليا عن مثل هذه القوانين. فإلى جانب القسم الجنائي الذي يشكل الاختصاص المطلق للمجالس القبلية أو - لمجالس الأحلاف، شملت هاتان الاتفاقيتان ميادين تهتم جوانب من الحياة الدينية والقانونية والاقتصادية كتوزيع المياه ومراقبة المحاصيل وتحديد مساطر العدالة الشرعية التي يتكلف بها القضاة والفقهاء. وتذكرنا بإحدى الخاصيات الأساسية التي تميز تعقيدين بمجتمعات الواحات بالجنوب الشرقي³⁵.

35 - تبعيدين كلمة تطلق على القانون المكتوب بواحات الجنوب الشرقي للمغرب ونحيل القارئ على أعمال العربي مزين ودافيد هارت للإحاطة ببعض خصائصها وميادين تطبيقها وبعض الدراسات المتضمنة في البيبليوغرافيا الملحق بهذا التقديم.

إن معرفة خصائص القانون المكتوب تستدعي جرد أقصى ما يمكن من الوثائق وتصنيفها حول أنواع كبرى وفروع تراعى فيها نوعية المهام المنوطة بالجماعة المشرقة على وضعه³⁶، إذ أن خاصية المدونة ترتبط أساسا بطبيعة الجماعة وبالسباق التاريخي والاجتماعي لاشتغالها. فالقوانين المكتوبة نظرا لطبيعتها الإتفاقية لا تحيط بكل أبعاد الممارسة القانونية التي تطبع مجتمعا معيناً، أنها ذات طبيعة تعاقدية وتشير أساساً إلى تأسيس مؤسسات اجتماعية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية وبتحديد المسؤولين عنها والمسؤوليات المنوطة بهم.

ختاماً اعتقد أن دراسة الألواح يجب أن يستحضر مجموعة من المعطيات ميزت ظهورها واستقرارها على صيغتها المعروفة في علاقة مع التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي للمنطقة. يصعب أولاً الحديث عنها دون ربطها بالكتابة لأن نصوصاً من هذا الحجم وبالنظر إلى منحائها التجانسي في جانبها البنائي والموضوعاتي تقتضي الاستجداء بتقنية الكتابة، كما أن الطبيعة التعاقدية مرتبط بالعد والوثيقة. من هنا أثرنا بعضاً من المشاكل التي يثيرها التعامل معها من مثل الإنتساب واللغة والتصنيف لأنها متعلقة مع هذه الخاصية وتمنحها صفة متميزة. فعمليات النقل والنسخ والإحالة والإسناد التي يمكنها الاعتماد على تقنية الكتابة تساهم إلى جانب ترسيخ مقاربة

36 - في تقديمه لمجموعة من الوثائق العرفية بجنوب المغرب التي قام بجمعها وترجمتها الكاتب بن داود، خلص مونثاني إلى نتيجة أن عدد أنواع العرف قد تضاهي عدد المجموعات الاجتماعية، سياسية، اقتصادية أو دينية المكونة للمجتمع المحلي لأننا قد نجد في كل إتفاقية أو حكم أو مدونة لأثار نشاط مختلف الوحدات الاجتماعية « فيعض الأعراف تمت صياغتها من طرف سلالة، أو مجموع عائلات مالكة لدشرة أو لداشر متعددة، وهناك أعراف أخرى قامت بصياغتها ممثلوا فرقة التي تشكل النواة السياسية النشطة في المناطق الأمازيغية المستقلة، وفي بعض الأحيان يهم العرف أكثر من فرقة التي تشكل ما يمكن تسميته بالقبيلة، ويمكن أن نجد أعراف الكنفدراليات كما توجد اتفاقيات بين قبائل وفرق خارجية تحمل نفس الاسم. وحتى الزوايا التي تشكل داخل القبائل الأمازيغية جزيرات مستقلة تملك أعرافاً خاصة بها» (مونثاني وبن داود، 1927: 402).

تجانسية في وضع القوانين في نسبة فعل الانتساب بسبب تشكل ماسميناه بسلالات لوحية تعبر الزمان والمكان ولعل وضع شجرة هذه الانساب أن يساعد على معرفة خريطة تنقلات النسخ بين مختلف هذه المؤسسات وبلورة فرضيات لمعرفة الأسباب المساعدة على ذلك. وساعدت هذه العمليات أيضا على بناء لغة خاصة في مفرداتها وأساليبها طبعت الإنتاج في هذا المجال ومختلف الممارسات المرتبطة بالحياة القانونية في المنطقة.

بعض المراجع المعتمدة في إعداد هذا التقديم:

• ارحموش ، أحمد، القوانين العرفية الأمازيغية، الرباط، مطبعة امبريال، 2001.

• ارحموش، أحمد، مدونة القوانين الوضعية الأمازيغية، الرباط، مطبعة أبي رقرق، 2006.

• ارحموش، أحمد، قيم العدالة في القوانين الوضعية الأمازيغية، الرباط، مطبعة البيضاء، 2012.

• أفا، عمر، المجموع اللائق على مشكل الوثائق. معجم عربي أمازيغي، تأليف عمر بن عبيدالله بن علي النفيسي، الرباط، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2008.

• البوقدوري، محمد بن أحمد، تاريخ قبائل هلاله بسوس المسمى: إتحاف أهل البدو والقرى بسلالة زينب الكبرى بنت فاطمة الزهراء بضعة سيدي الوري صلى الله عليه وسلم، أدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2000.

• السوسي، محمد المختار، رجالات العلم العربي في سوس من القرن الخامس الهجري الى منتصف القرن الرابع عشر، طنجة، مؤسسة التغليف والطباعة والنشر، 1989.

• السوسي، محمد المختار، نهضة جزولة العلمية والدينية في اليوم أو مدارس سوس والعلماء الذين درسوا بها - رواية خيالية كسباحة -، ويليه ذكر أسماء المدارس السوسية المنبثة في القبائل، أعده للنشر وطبعه رضى الله عبد الوافي المختار السوسي، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2012.

• العثماني، محمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي. دراسة لأعراف سوس في ضوء التشريع الإسلامي، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004 (1970).

• المدلاوي المنبهي، محمد، رفع الحجاب عن مغمور الثقافة والآداب مع صياغة لعروضي الأمازيغية والملحون، الرباط، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2012.

• • • • •

- Adam, A., 1950, « La Maison et le village dans quelques tribus de l'Anti-Atlas. Contribution à l'étude de l'habitation chez les Berbères sédentaires du groupe Chleuh », *Hespéris*, 37(3-4) : 289-362.
- Amahan, A., 1993, « L'écriture en tachelhit est-elle une stratégie des zaouïas ? », in Drouin et Roth (Eds), *A la croisée des études libyco-berbères, mélanges offerts à Lionel Galand et Paulette Galand-Pernet*, Paris, CNRS, pp.437-449.
- Amselle, J.-L., 2001, *Branchements. Anthropologie de l'universalité des cultures*, Paris, Flammarion.

- Aspinion, R., 1954, « Un *Louh* du Souss, règlement coutumier de Souk el Jemâa des Ida Ou Gnidif », *Hespèris*, t.XLI : 395-409.
- Ben Daoud, 1924, « Recueil du droit coutumier de Massat. Exemplaire des Ida Ou Mou », *Hespèris*, t.IV, pp.405-439.
- Berque, J., 1948, « Documents anciens sur la coutume immobilière des Seksawa », *Revue Africaine*, XCIII, p.363-402.
- Berque, J., 1950, « Un glossaire notarial arabo-chleuh du Deren (xviii^e siècle) », *Revue Africaine*, 94, pp.357-398.
- Berque, J., 1953, « Quelques documents sur le droit répressif ancien du Haut-Atlas », *Revue Algérienne*, 1-2, pp.1-8.
- Berque, J., 1978 (1955), *Structures sociales du haut-Atlas*, Paris, PUF.
- Berque, J., 1982, *Uléma-s, fondateurs et insurgés du Maghreb XVIIe siècle*, Paris, Sindbad.
- Bertrand, A., 1977, *La famille berbère au Maroc central : introduction aux droits coutumiers nord-africains*, Thèse de Doctorat, Paris, EHESS.
- Boogert, Nico Van Den, 1995, *Catalogue des manuscrits arabes et berbères du Fonds Roux (Aix-en-Provence)*, Travaux et Documents de l'IREMAM, n°18, Aix-en-Provence.

- Boogert, Nico Van Den, 1997, *The berber literary tradition of the Sous, with an edition and translation of « the ocean of the tears » by Muhammad Awzal (d.1749)*, Leiden, Nederlands Institut voor het Nabije Oosten.
- Bousquet, G.-H., 1952, « Pour l'étude des droits berbères (à propos de G. Marcy, le Droit coutumier Zemmour), suivi d'une bibliographie d'ensemble de la question », *Hespéris*, T.XXXIX, pp. 501-513.
- De Slane, B., 1856, « Notes sur la langue, la littérature et les origines du peuple berbère », in *Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes*, Alger, Imprimerie du Gouvernement, t.iv, pp.536-584.
- Gélard, M.-L., 1998, « Le droit coutumier, l'Honneur et la tribu », *Awal*, n°17 , pp. 65-81.
- Goody, J., 1994, *Entre l'oralité et l'écriture*, Traduit de l'anglais par Denise Palme et révisé par Pascal Ferroli, Paris, PUF.
- Goody, J., 2007, *Pouvoirs et savoirs de l'écrit*, traduit de l'anglais par Claire Maniez, Paris, La Dispute,.
- Hammam, M., 1986, « Coutumes inédites des Qsur-s Ayt Ihya : groupe de Qsur-s Ayt Sedrtae de l'Oued Dades (1881) », *Hespéris-Tamuda*, Rabat, pp. 91-106.
- Hammam, M., et Touri, A., « Tradition et architecture : acte coutumier d'un village de Dades Titigiwt », *Hespéris-Tamuda*, Rabat, 1986, pp. 213-229.

- Hart, D.-H., 1966, « A customary law document from the Ait Atta of Djebel Saghro », *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, n°1, pp.94-101.
- Jacques-Meunié, Djinn, 1949, « Greniers collectifs », *Hespéris*, t.XXXVI, pp.97-137.
- Jacques-Meunié, Djinn, 1951, *Greniers citadelles au Maroc*, Publications de l'Institut des hautes études marocaines, Paris, Arts et métiers graphiques.
- Mezzine, L., 1980-1, « *Ta'qqit* des Ayt Atman : le recueil des règles de coutume d'un groupe de qsur de la moyenne vallée de l'oued Ziz », *Hesperis-Tamuda*, Rabat.
- Mezzine, L., 1987, *Le Tafilalt. Contribution à l'histoire du Maroc au 17^e et 18^e siècles*, Casablanca, an-Najah al-Jadidah.
- Montagne, R., 1924a, « Le régime juridique des tribus du Sud Marocain », *Hespéris*, t.IV, pp.313-331.
- Montagne, R., 1924b, « Une tribu berbère du sud marocain : Massat », *Hespéris*, t.IV, pp. 357-403.
- Montagne, R. et Ben Daoud, M., 1927, « Documents pour servir à l'étude du droit coutumier du Sud-Marocain », *Hespéris*, t.VII, pp.401-445.
- Montagne, R., 1929, « Un magasin collectif de l'Anti-Atlas. L'Agadir des Ikounka », *Hespéris*, t.IX, pp.145-266.

- Montagne, R., 1930, *Les Berbères et le Makhzen dans le Sud marocain. Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (Groupe chleuh)*, Paris, Félix Alcan.
- Monteil, V.-M., « Le coutumier des Ait Khebbash », *Etudes et Documents berbères*, n°6, 1989.
- Naji, S., 2006, *Greniers Collectifs de l'Atlas. Patrimoines du Sud marocain*, Casablanca, La Croisée des Chemins.
- Roux, A., 1949, « Quelques manuscrits en berbères en caractères arabes », in *Actes du xxie Congrès des Orientalistes*, Paris, Imprimerie Nationale, pp. 316-317.
- Surdon, G., 1936, *Institutions et coutumes des Berbères du Maghreb, (Maroc, Algérie, Tunisie, Sahara). Leçons de droit coutumier berbère*, Tanger et Fès, éd. Internat.
- Tamaynut, Organisation, 2007, *Le Droit coutumier et les législations au Maroc*, Rabat, Editions de Tamaynut.
- Tozy, M. et Mahdi, M., «Aspects du droit communautaire dans l'atlas marocain», *Droit et Société*, n°15, 1990, pp.219-227.

نص اللوح

خمسة لده وخمسة اليه لله الذاء اللهمنا لذكره وعلمنا امره ونواهيته
 ارجع لنا حصة على نفقة الدائمة فيهما من عليه التنازل لربنا حصص
 حصص تصلحت جميل اذوا بنسبانه اتفقوا لهما لمصم ومضام حاص
 اتفقوا التنازل لهما جميعا تاها ان من اخذه وعمل اخذ وعطاه وعن
 لا اخذ من يفيهم ثلثا ثم ما كنه دينار درهم فمكة تارخه خالصة
 نصيبه احدي وعشرون والثلث للامنة التنازل والبنسب الحصى
 نصيبه لك والاربعة الحصى والنصف اليه لهما اخذ عنه الحصى
 وعطاه عنه ويقوم ايضا اخذوا وقالوا مائة حصص من الحصى من الاموال
 على ان يخلعوا لاربعة منهم بعشرة رجال من ورثتهم كل واحد
 من اربعة في ذهب من الحصى من الحصى لاربعة والاربعة لاربعة
 نصيبا لاربعة منهم ووصلوه لهم فيهم من الاخذ والاربعة لاربعة
 انتمهم وعطاه من من الحصى حصة ظهرت عليهم البينة بقية
 ذلك فيهم من الحصى حصصهم وبنسبهم من الحصى الحصة
 حصة البينة وصنابة اربك الحصى على الاعمال البينة ومدة البينة
 البينة ومدة كانوا اعنه كانوا عشرة اودون ذلك والخير لا ادان
 هذا فقر وهذا الميرس ومنه من الرجال دور القيس وتيسر على
 الحصى البينة ما خسر به اوسر خاصة ولهم عليه الذمعا
 هذه البينة وعطاه من ضرب عليه البينة عليه الخدمة البينة
 وعليه ان يخدم كل من سمر البينة حمد الله وعطاه البينة
 البينة من البينة اصل البينة البينة فلا شيء على اربك
 البينة حصة البينة على ان يخلعوا بعشرة رجال من ورثتهم
 ومدة يخدمونهم فيملا ولا يملأ ولا كثير البينة واوهذا اكل
 مده وسهم البينة والبينة لا يوسمها فلا يملك ولا يبيع
 البينة البينة والبينة البينة وعطاه من البينة البينة
 البينة والبينة البينة البينة البينة البينة البينة البينة
 اتفقوا ايضا على البينة التي من سمر من الحصى

[الصفحة 1]

الحمد لله وحده

الحمد لله الذي ألهمنا لذكره وعلما أمره ونواهيه، وأبعث³⁷ لنا محمد على نعمة³⁸ الدائمة فهادى عليه التفاق³⁹ أرباب حصن تملك⁴⁰ حين أرادوا بنيانه، انفقوا لمصالحهم ومصالح حصنهم.

1. اتفقوا اتفاقا صحيحا تاما أن من أخذه وعى الأخذ وعلقه وعى الأخذين، فيغرم ثلاثة مائة دينار دراهما سكة تارخه خالصة بصنجة⁴¹ إحدى وعشرون دراهما للأقية⁴² الثقيل والبنياء الحصن نصف ذلك والأرباب الحصن، والنصف الباقي لمن أخذ عنه الحصن أو غلق عنه. ويغرم أيضا الأخذ والغلق ما ذهب من الحصن من الأموال، على أن يخلفوا⁴³ لأربابهم بعشرة رجال من ورثة كل واحد من الذين ذهب مالهم من

37 - يمكن قراءته: وبعث. الشكر موصول للزميل مبارك أيت عدي لتقبله قراءة النص واقتراحه بعض التصحيحات.

38 - يمكن قراءته: على نعمة.

39 - يمكن قراءته: «فهذا عليه اتفاق...»، وسيجد القارئ تكرار هذه الجملة بهذه الصيغة الكتابية في النص.

40 - اسم حصن لم نستطع معرفة موقعه، يراجع ما ورد في التقديم.

41 - ربما يقصد الصنجة المنسوبة للسعديين، وقد تستعمل للدلالة عن نظام وزن وصرف الأموال. للمزيد من المعلومات حول هذا المصطلح وحسابات الصرف، أنظر عمر أفاء، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، مراكش، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، 1988.

42 - أوقية (ج. أواق)، أو وقية (ج. أواق)، وقد نجد بها بصيغة أخرى «تاوقيت»، وتعني وزن من أوزان النقود الفضية والذهبية، ويختلف وزنها حسب نظام الوزن المتبع.

43 - يقصد تحليف أرباب البيوت الذين يدعون أن مالهم سرق من الحصن ما بين فتح باب صباحا وإغلاقه مساء، يعينه عشرة رجال من أقربائه في أداء الحلف أو اليمين على قدر المسروق.

الحصن حين الأخذ والغلق، ويجعلون نهاية لمالهم ووصلوه لهم⁴⁴،
فيغرم الأخذ والغلق ما وصلوه انتهى⁴⁵.

2. وعقد أن من سرق من الحصن حتى ظهرت عليه البينة⁴⁶ بعد ذلك،
فيغرم للعمال خمسون دينارالدرهم من سكة الجارية حين الغرامة⁴⁷
وضيافة أرباب الحصن - أعنى الأعمال[العمال] - الشات ومد السمن
لعشرة وما كانوا - أعنى كانوا عشرة أو دون ذلك - والخبز بالإدام⁴⁸
قبل الغد⁴⁹. وهذا من سرق منه من الرجال دون الصبيين⁵⁰، وليس على
الصبي إلا أن يُغرم ما خسروه⁵¹ فيه أو [ك]سره خاصة وليس عليه
الإنصاف، فحده انتهى⁵².

3. وعقد أن من ضرب عليه الطبل⁵³ فعليه الخدمة العمال، وعليه أن يخدم
لكل من سمع الطبل وحد الله⁵⁴.

44 - بمعنى أن المال الذي يعوض للذي سرق منه، هو القدر الذي يبلغ به المشرفين على
الحصن، ويعد أن يؤدي الحلف بمن معه لتزكية أقواله.

45 - مجموعة أحكام تتعلق بمسؤولية من ضبط متلبسا أثناء فتح أو إغلاق باب الحصن.

46 - يقصد الحجة والدليل والإثبات.

47 - يقصد العملة التي كانت منتشرة في ذلك العهد.

48 - الإدام : هو الدهن عامة، من سمن وزيت تقدم للضيوف خاصة قبل الوليمة.

49 - الغذاء.

50 - الصبيان.

51 - يقصد به، أفسدوه وأضرّوا به.

52 - أحكام تتعلق بمن تأكد أنه سرق وسط الحصن، يغرم ما سرق، وعليه ضيافة العمال
في بيته وأن يقدم لهم الدبيحة ويحسن ضيافتهم، ويستثنى من العقوبة الصبيان إلا أنهم
يغرمون ما أفسدوه وسط الحصن.

53 - الطبل هي الآلة المعروفة محليا بـكأنكا.

54 - ويقصد أن من ضبط متلبسا في الحصن بضرب عليه الطبل إعلانا بتورطه ويؤدي
الخدمة للعمال وكل من سمع صوت الطبل.

4. وعقد السرقة الدخولة من الكوت⁵⁵ ومن اركفر⁵⁶ بالعجمية فلا شيء على أرباب الهراء فذلك شيء على أن يحلفوا بعشرين رجال من ورثته، أنه وما عرف فيها دقيقاً ولا قـ[ل]ـلا ولا كثيراً فيبرءوا. وهذا فكل ما وسعه الكوة وانكفر، وما من لا يوسعاه فلا يحلف ولا يبرى، ففيه الغرامة والإنصاف وانتهى⁵⁷.

5. وعقدوا أن من أنهم وأنه سرق الحصن أو إنشار لسارقين، فيحلف بعشرة رجال من ورثته أنه اتفقوا أيضاً على المبيت الذي اثر من سرق من الحصن.

[الصفحة 2]

أنه من سرق من الحصن ولا شار للسارقين الحصن فيبرءوا، فإن لم يحلف تبين عليه الحق وتثبت عليه السرقة انتهى⁵⁸.

55 - تالكوت: مؤنت «ألكو»، تكتب ب «الكوت» أو «الكوة» وهي مصطلح مازال يستعمل بكثرة في مختلف مناطق الأطلس الصغير وفي الجنوب الغربي للمغرب. يطلق على ققوب وفحات ضيقة تحدث في الجدران وتسمح بتسرب الهواء والضوء إلى البيوت، يقابله بالعربية النافذة والتوافذ. وقد تحدث بجانب الباب، وتعمل لفتح قفل الباب من الداخل باليد.

56 - يعني بها «انكفر» أو «يكفر» حسب النطق المحلي المختلف من جهة إلى أخرى هو القفل الخشبي المستعمل في المنطقة.

57 - أحكام تتعلق بالأشياء المسروقة الموجودة في إحدى البيوت، فإذا وسعها الكوة أو موضع القفل فلا تعتبر سرقة ويطلب من صاحبها أداء اليمين لتبرئة ذمته، أما إذا كان حجمها كبيراً تفرض غرامة السرقة على صاحب البيت.

58 - من إتهم بالسرقة في الحصن، أو أدل اللصوص على بيت من بيوت الحصن لسرقتها يزيل عليه تلك التهمة بأدائه اليمين بعشرة رجال من أقربائه وإلا تثبت عليه تهمة السرقة.

6. وعقدوا أن من استخرج منه الحارص⁵⁹ بغير مشاورة الأبناء، فيغرم أربعة عشر دينار دراهم سكية الجارية في ذلك الوقت حين البدية لأرباب الحق - أعني الأعمال - انتهى⁶⁰.

7. وعقدوا أن حرصة⁶¹ ذلك الحصن يبرأ أرباب الحصن على قدر ما أخذ منه كل واحد منهم فيه من الهراية⁶² ومن حرصة فيغرم أربعون دراهم سكة الجارية بين الناس وقت الغرامة فيبرى انتهى⁶³.

8. وعقدوا أن من ذهب منه - أعني من الحصن - من جميع أن السارق لسان الحريص على السارق وإذا قرأ⁶⁴ عليه بحضرة الشهود شهد أن فلان لا رجوع عليه على حد غيره بعد شأهت شأهدهما على أن يحلف رب المال أن هذا الإقرار صحيحا - أعني الذي قرأ به البواب. إذا خرج من الحصن ودخل فيه آخر⁶⁵ قبل أن يفتشوا^[أ] فيه الناس بيوتهم فإن أصاب أحد من أرباب البيوت ماله ذهب⁶⁶، فيوصله للبوابين⁶⁷ جميعا فتحالف البوابين على ذلك بينهم ويغرم لرب المال ماله. ومن⁶⁸ تبث

59 - يراد بها الحارص، وردت هذه الكلمة بشكل متكرر في النص بصيغ مختلفة كالحارص أو الحريص أو الحرائص والحراسة ب «الحرص» أو «الحريصة»... إلخ
60 - لا يحق لأحد استخراج الحارص من الحصن دون مشاورة الأبناء.

61 - يعني حراسة.

62 - يقصد البيوت أو الغرف.

63 - ترزح مسؤولية حراسة الحصن بين الذين يمتلكون فيه الغرف على قدر عدد الغرف التي يمتلكونها.

64 - أي: ثبت عليه بالشهود.

65 - يقصد: إذا خرج البواب من الحصن وتسلم عنه بواب آخر مهمة الحراسة.

66 - من وجد بيته سرق أثناء استبدال بواب الحصن بآخر، يبلغ به البوابين ويغرمهم السرقة مناصفة بينهما.

67 - يقصد: يوصله ويبلغه للبوابين الآخرين.

68 - يقصد: من ثبت أن السرقة تمت في نوبته، يغرمها لوحده، ويبرأ الثاني.

عليه منهما أنه ذهب فولايته⁶⁹ غرامه وييرا [الثاني]. كان⁷⁰ غلق الأعمال بيوت الذي لا يفتشها ربه، حتى يأتي فوجد ماله ذهب فيغرم الخارج وييرا الذي دخل⁷¹.

9. وعقدا من استرى على السارق، فعليه ما على السارق من الإنصاف والعقوبة انتهى⁷².

10. وعقدا أن العقوبة لا صلح فيهن، ولا يقسمونها—أعنى بذلك يجعلوه في مصالح ذلك الحصن أو مسئلة جمعهم انتهى⁷³.

11. وعقدا أن من ضرب الحارص وامراته أو ولده، فيغرم للأمناء أربعة دينار من سكة الجارية حين الوقت بين الناس، إلا صبي صغير فلا شيء عليه في ذلك انتهى.

12. وعقدا أن من رد الدواب أحد من ذلك الحصن أو وكيلهم إذا حمل عليه متاعه ولو كانت الفتنة بينهم فيغرم أربعة عشر دينار من سكة الجارية. وإذا ما أكل له وإن حمل البهائم...

69 - كُتبت مجموعة، ويقصد «في ولايته» أي في نوبته.

70 - بالنسبة للسرقات التي تستهدف الغرف التي يكون العمال أغلقوها على أهلها عقابا لهم، فإن فُتِشوا بعد إتمام عقوبة الإغلاق وثبت أنها سرقت، فالبواب الذي خرج هو المسؤول عنها في هذه الحالة وييرا الذي استبدل به.

71 - مجموعة أحكام تتعلق أولا ببعض السرقات التي تستهدف الحصن والتي يستند فيها إلى أقرال الحارص في حالة غياب الشهود، وأخرى تتعلق بمسؤولية السرقة الواقعة عند استبدال الحراس هل يغرم الحارس الأول أم البديل وتهم الإجراءات المتخذة لإثبات في أي نوبة وقعت السرقة.

72 - يقصد أنه من تستر على السارق ولم يبلغ به، يلزمه ما يلزم السارق من دعيرة وعقوبة.

73 - حكم يتعلق بالعقوبة وينص أنه لا صلح فيها وكل ما يستخلص من أشياء لا توزع ولا تقسم، وتجعل في مالية الحصن أو تصرف في المصلحة المشتركة.

[الصفحة 3]

... عن حيد متاعه وأبأ أن يردهم فعليه كراءهم حتى يردهم لربه، ونهاية الكراء خمسة درهما لكل حمار في كل يوم انتهى⁷⁴.

13. وعقدوا أن من شاحح مع الاخرى⁷⁵ في ذلك الحصن حتى تضربان، فطردا، فعلى كل واحد منهما عشرون درهما للأمناء من سكة الجارية ذلك الوقت انتهى⁷⁶.

14. وعقد أن من سرق من أحواز ذلك الحصن - أعنى به ما ردوا بالبنيان وهو الحيز⁷⁷ بكلام العجم، فيغرم خمسة دينار وغرم ما سرق من ذلك انتهى.

15. وعقد أن من قتل فيه فيغرم مائة دينار خالصة من سكة في تلك الوقت الجداد الثقيل دون الديت. وأما أرباب الحصن وأهل الحصن ومن عفر في الحصن ومن قتل فيه منهم أحد فعليهما أربع مائة ديناراً خالصة سكة الجارية بالصنجة إحدى وعشرون درهما للأقبة الثقيلة دون الدية. والولي المقتول من ذلك ينصفه وينصف الإقرار للقبيلة. وحدود له ما رد الحيز دخل في الحدود كما في اللوح الأول بموافقة الأمناء تملك⁷⁸. وحدود حصن الحصن الجديد ومتاع المذكور حده، ومن القبلة طريق القاصد كرفظ، ومن اليمين طريق القادم القاصد رجل

74 - أحكام تتعلق بمنع رد دواب الغير من طريق الحصن ولو كان صاحبها عدوا وعدم حمل المتاع بها وإلا غرم مقدار الكراء اللازم لها.

75 - مع الآخر.

76 - من تعاند مع غيره إلى حد العراك بينهما وسط الحصن، يطردان منه ويؤدي كل واحد منهما ما ذكر للعمال.

77 - مفردة من العامية المغربية، معناه هو الحائط ويقصد به هنا هو السور الخارجي للحصن.

78 - يقصد أن حدود تطبيق هذا القانون لا تتجاوز مجال الحصن وهو مبدأ تواضع عليه أمناء تامالوكت الذين وضعوا هذا القانون في الأول، وفي الجملة الموالية حدود الحصن الجديد الذي نقل بدوره هذا اللوح ليكون أساس تنظيمه القانوني.

الماء، ومن الجوف حد ما حرث ومن الشرق الحفيد الذي نبت التين⁷⁹.
ومن خرج أحد فيما رد الحدود إلى الحصن فيغرم مائة دينار من السكة
الخالصة، فإن هجم عليه فضربه واخطاه⁸⁰، فيغرم خمسين ديناراً
بالصنجة له وإحدى وعشرون دراهماً الثقيل للأقية ذلك كله ولأرباب
الحصن القراء وغيرهم من أرباب الحصن انتهى.

16. وعُقد أن من أخذ مال الأخرى فيما رد هذه الحدود إلى الحصن فيغرم
عشر دنانير دراهماً سكة غير أقية وكده ما أخذه حتى يوده لربه،
انتهى⁸¹.

17. وعُقد أن من انشر أمناء الحصن أو عرض للعمال⁸² إن نشروا [أ] ليأخذ
الحق ممن ثبت عليه الحق، فيغرم مائة دينار. فإن افتنوا مع الأعمال
حين أنشروهم أو عرض للأعمال حين نشروا الحق وأما إن لم يفتنوا
فعليه خمسون ديناراً خاصة وكذلك من أراد الأعمال أن يأخذ [و] منه
الكفاف⁸³ فلم في ذلك...

79 - أحكام تتعلق أولاً بتحديد عقوبة من ارتكب جريمة القتل داخل حدود الحصن
المشار إليها عموماً بالبدا المنصوص عليه في اللوح الأول كما وضعه أمناء تامالوكت
وخصوصاً بحدود الحصن الجديد كما هي مشار إليها بكرفض ورجل الماء «أضار
ن واما» التي هي أماكن داخل المجال الترابي لإيكطاي و«حفيد التين»، أي
شجيرة التين و«حد ماحرث»، الذي يعني نهاية الأراضي المزروعة، ويميز الحكم
صرامة بين فعل ارتكاب القتل داخل حدود الحصن التي تدخل ضمن اختصاصات
مجلسه وتلزمها العقوبة المنصوص عليها حسب وضع مرتكب الجريمة وبين جريمة
القتل التي تلزمها إجراءات الاقرار والدية والتي تدخل ضمن اختصاصات المجالس
الأخرى للقبيلة.

80 - يقصد: من هاجم أحد ولم يصبه.

81 - من سلب أو اختلس مال غيره وسط حدود الحصن يغرم عقوبة قدرها ما ذكر، ويلزم
بما سرق حتى يرده لصاحبه.

82 - أي عارض، ويقصد معارضة عمال الحصن ومخالفة الحق وهو عارف به.

83 - الكفاف: الغرامات والدعائر المالية التي يلزم بأدائها مرتكب المخالفات.

[الصفحة 4]

... سواء في جميع ما يوالد القرا⁸⁴ في مسائل الحصن انتهى⁸⁵.

18. وعقد أن من هجم من بنو فلان على أحد من أرباب الحصن ذلك في تلك الأحوا [ز] فيهم أيضا إليه سواء في جميع ما يوالد الغرامة إلا الذي خرج عبد [ا] فلا شيء عليه على أرباب ذلك الحصن أعنى سواء هذه المسائل مع المسألة قبلها التي ذكرها نشر الأعمال انتهى⁸⁶.

19. وعقد أن من غلق صاع⁸⁷ الحصن أو مده⁸⁸ حتى زاد المغرب من ليلة القابل، فيغرم درهم كل يوم حتى يستخرج ذلك فييرا⁸⁹.

20. وعقدوا أن شرطة الحارص⁹⁰ أن يغرما ماله بثمانية أيام، فمن لم يقدم منهم شرطته في ذلك المدة، تضعف عليه بمثلها والشرطة للحارص والضعفت للمناء⁹¹.

84 - هكذا في الأصل، ويبدوا القصد هو «كل ما يستوجب الاقرار».

85 - أحكام تتعلق بالعقوبات المطبقة على فعل معارضة ومشاكسة الأمناء أثناء تنفيذ الأحكام والقيام ببعض مهامهم.

86 - من هاجم أحدا من أرباب الحصن، أو طرده منه، تلزمه العقوبة، باستثناء من أخرج منه عبدا فلا شيء عليه في ذلك.

87 - لصاع: إثناء مكيال معروف في كل الجنب المغربي، خاص بالحبوب والزرع.

88 - المد: من المكاييل التي تنتشر في هذه المناطق، يستعمل خاصة في كيل الثور.

89 - يقصد أن من احتجز صاع، أو مد، أو غيرهما من الأواني التي تستعمل في الحصن حتى فات مغرب اليوم التالي يغرّم درهم واحد كل يوم حتى يعيد تلك الأواني إلى مطلقها.

90 - شرطة الحارس: الأجرة والراتب الذي يناله الحراس مقابل خدماتهم.

91 - أجرة الحارس تؤدى في أجل ثمانية أيام، وكل من تأخر أو امتنع من أدائها في الآجال المحدد لذلك تضاعف عليه، ضعفها يناله الأمناء.

21. وعـ[قد] كل من أهل الأصل من يأخذ الهراء في ذلك الحصن فهو من أربابها ومن باع هراءه لأحد من غير أهل الحصن أو وهب له فيلزمه من كل و[جه] من الوجوه انتهى⁹².

22. وعُقد أن من تخلف عن حرسته إذا جعلوهن لذلك الحصن بالتنيوب⁹³، فيغرم ليل درهمان، ويغرم في النهار درهمين. وأما ما ذهب من ذلك الحصن من أنواع المالية وذلك من صلوة الظهر إلى صلاة العصر⁹⁴.

23. وعقدوا أن من لم يبن هرائه إذا برح عليه جاره وهدم عليه سواء، فإن مضت ثمانية أيام لم يشتغل فيه يغرم ثلاثة دراهم في كل يوم حتى يشتغل فيه إلا أن يكون له عذرا ظاهرا لأهل الحصن⁹⁵.

24. وعقدوا أن من [ت]خلف من الأمناء إذا أرادوا أن يغرموا شروط الحارص وإذا تواعدوا إلى زرب الحصن والبنين وغير ذلك من مصالح الحصن، فيغرم دهماين⁹⁶ إلى أن يأتي بعذر ظاهر بين لأهل الحصن⁹⁷.

92 - حكم يتعلق بملكية البيوت لأهل الأصل الذين يشكلون أصحابها وتلزمهم وحدهم بعد ذلك كل عملية بيع أو هبة.

93 - يقصد التناوب.

94 - حكم يتعلق بالتخلف عن نوبة الحراسة ويبدوا المعنى غير تام، وقد تكون فقرة منه قد سقطت سهوا أثناء نقل نص اللوح، هو احتمال يدعمه كون الناسخ كتب كلمة «قف» في حاشية هذه المادة دليل على أنه توقف هنا قبل أن يتم عملية النقل.

95 - إصلاح الأهرية واجب على أربابها وفي أجل أقصاه ثمانية أيام من إبلاغه بشكاية جيرانه، ومن لم يحترم ذلك، يغرم ما ذكر لليوم حتى ينجز العمل الواجب. هذا باستثناء من كان له عذر واضح في ذلك.

96 - سقط الرأى من الكلمة ويقصد درهمين.

97 - كل من تخلف من الأمناء إذا تواعدوا على جمع أجرة الحراسة، أو تجديد الزرب، أو بناياته أو شيء آخر من مصالح الحصن، يغرم درهمين حتى يقدم عذرا ظاهرا لأهل الحصن.

25. وعقدوا أن من أكل مالا لأحد من ذلك الحصن عدوانا وظلما وقهرا وغلبا فيغرم خمسين دينارا للقبيلة ويغرم أيضا لرب الهراء أربعة عشر دينار. وما حلف له عليه رب الهري أنه أكل له من هرائه بعشرة رجال من أوليائه، إن حلف له على من يشتهه⁹⁸.

26. وعقدوا أن من أتهم ساكن لأحد أنه شيء فيحلف بواسطة الذي سكن عنده بعشرة رجالا من ورائته.

27. وعقدوا أن من اختار اليمين من أرباب الحصن ليس عليه الرجوع في ذلك لأنه من مفاسد الحصن⁹⁹.

[الصفحة 5]

28. وعقدوا أن أرباب الحصن جعلوا مال ذلك الحصن في أمان الله وحفظه واستودعه الذي لا يعزب عن علمه مثقال درة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين، أعنى مال ذلك الحصن انتهى.

29. وعقدوا أن المرات إذا مات زوجها عنها ولم يولد معها والدا ذكورا لا يؤدي عن هرائه شيئا من جميع اللوازم أبدا، السبب إرثها منه وإنما ذلك على ورثته الذكور خاصة دون الإناث انتهى.

98 - من سلب مال غيره في الحصن على وجه الظلم والعدوان، عليه أن يغرم ما سرقه لصاحبه بعد أن يقدره هذا الأخير عن طريق أدائه لليمين بعشرة رجال من أقربائه، ثم عقوبة على ما اقترفه لمجلس الحصن.

99 - يقصد من اختار أن يؤدي اليمين لنفي التهمة، أو إثبات حق وإدعاء، لا حق له أن يتراجع عن ذلك.

30. وعقدوا أن البواب إذا أراد أن يخرج من الحصن جعلوا الأعمال إخبارا عند أرباب الحصن لينظرون في بيوتهم في ثمانية أيام سوى من ظهر عذر أنه لم يحضر في البلدة ويغلق الأعمال هراءه حتى يرجع، فإن حضر ولم ينظر في هرائه حتى دخل حارثصء آخر فلا لزم على الأعمال إذا بلغ الأخبار والتبريح، وإن نكر أنه وصله الخبر حلف بعشرة أنه لم يصله الخبر فإذا حلف كذلك تكسر ثانية، فمن عليه الحق يغرمه لرب المال والسلام¹⁰⁰.

31. وأبكر¹⁰¹ خمسة دراهم في كل يوم من غير أقية بصنجة خمسة وثلاثين دراهم إنصاف بين الأمناء ورب الحمار. وكذلك الكراء يوخدون فيه ماله¹⁰² ومال أوليائه الذين كانوا معهم في الأولياء على أن يحلف لرب الحمار بخمسة رجال من ورثته أنه ما أراد إلا الحصن وكذلك.

32. وعقدوا أن ترق¹⁰³ تضمن الغرفة¹⁰⁴، وتضمن الغرفة أكثر¹⁰⁵، وكل واحد ضمن الذي فوقه. هكذا إلى أعلاء الهراءه أسقى الحصن. وإصلاح السفلى على صاحب السفلى إلى نهاية البنيان في أعلاء اسقل¹⁰⁶ بلغ ما بلغ¹⁰⁷. فالله يعز من أعز هذا الحصن وجميع مصالحه، فالله

100 - أحكام تتعلق بالإجراءات المتخذة في حالة استقالة البواب أو انتهاء مهمته، فعليه مثلا أن يبلغ العمال ليخبروا أرباب الأهريه ويقتشوا بيوتهم في أجل أقصاه أسبوع، ماعدا الغائب حتى يعود من غيابه وينظر في بيته.

101 - يعني الكراء، وهو الإجارة على استغلال دراب الغير.

102 - تعبير يقصد منه أن الأمناء قد يأخذون قيمة الكراء من أموال أحد وأموال أقربائه في حالات عدم تسديده واجبات الكراء لمستحقيها.

103 - تيزقي: اسم البيوت المتواجدة في الطبقة الأرضية من بناية الحصن.

104 - لغرفت: أو الغرفة، تسمية تطلق على بيوت الطبقة الوسطى من البناية وتكون مابين «تيزق» وأكتار.

105 - أكتار: بيوت الطبقة العليا من البناية فوق «لغرفت».

106 - اسقول لغة يعني القياس وربما يقصد به طول ارتفاع بناية الحصن وعلوها.

107 - كل بيت في الحصن يضمن البيت الذي فوقه في طبقات بناية الحصن، هكذا من الأسفل نحو الأعلى، وكل فرد من أرباب البيوت يتحمل مسؤولية بيته.

يدل من أدل هادا الحصن وجميع مصالحه من أية جهة في الحصن، من البنين وشرطه والحارس والتقار¹⁰⁸ وغير ذلك من مصالح الحصن. قاله يعز من يعز مصالح الحصن المذكورة.

33. وعقدوا أن كل ما اتفقت عليه ثالثين من أمناء الحصن ومنافعه فالتثالث الباقية ليس لها لسان¹⁰⁹. ويدل من دل الله ثلثي الأعمال¹¹⁰، لأن مصالح الناس كالمصحف فيهم مصافية كثيرة، وأعدنا الله وإياكم من البلاء وسوء الأفعال والأقوال.

34. وعقدوا أن من تخلف عن حريصته فيغرم درهمين لمن معه في الحريصة بالغريمة فإن لم يأتهم بها فيغرم ثلاثين دراهم عشرة من ذلك للذين معه في الحريصة والعشور الباقية للأمناء والأخذ في ذلك كما ذكرنا¹¹¹.

35. وعقدوا أن من نام منهم في ذلك الحصن في التقار إذا جعلوا [أ] له تصف¹¹² في الليل والنهار وحتى يعلموا له الحارصين¹¹³...

36. وعقدوا أن البيت أو غيره علامة تسككط¹¹⁴ أو غيره، فإن هر [س] البيت، يغرم متاع الناس بعد أن يحلف البواب بخمسة يمين أنه أمين وأما العمال ليس عليهم أن يحلفوا بثلاثة...

108 - التقار وهو الاحترام الواجب وقد يرادف هنا «تيضاف» التي تعني مداومة الحراسة والتناوب عليها.

109 - تتخذ قرارات أمناء الحصن بأغلبية الثلثين، ولا يؤخذ بقول الثلث الباقي.

110 - يقصد ويذل الله من دل ثلثي العمال.

111 - من تخلف عن موعد حراسته للحصن يغرم درهمين للذي ناب عنه وإن أبى ذلك يغرم ب30 درهما 1/3 منها للناوب عنه، والبقية لأمناء الحصن.

112 - تيضاف: تعني الحراسة، ويقصد هنا مداومة حراسة الحصن بالتناوب بين أهل البيوت.

113 - حكم غير نام متعلق بمن نام أثناء مداومة الحراسة ليل نهار.

114 - ناسكوكط: أو «اسكوكض»، فتح قل الباب بغير مفتاحه الحقيقي.

[الصفحة 6]

... أو غيرهم علامة في تبابه، فيغرم درهمين الثقيل لهم وهم الذين معه في الحريصة على أن يحلف الذي جعلوا له العلامة في توبه برأسه خاصة في ذلك الحصن يستقبل القبلة ما جعلت ذلك لك في الخديعة ولا في الختالة¹¹⁵ إنما جعلت لك ذلك لك في النوم حين حرصت ونمت. فإذا حلف له، يكلفون له الغرامة إلى ثلاثة أيام. فإن لم يغرم لهم ذلك، فيأخذون ماله بلا شرطة ولا عناة ومال الذين معه وفي الولاية¹¹⁶. أما العبد والصبي والمرأة والغارب المسافر فلا يكون من الحارصين إلا الذين صاموا¹¹⁷ من الصبي عامين. ومن¹¹⁸ تخلف عن الأمانة والحارصين إذا تكلفوا إلى الغرامة الثابتة لهم عليه في اليوم الثالث إن لم يقدم بين ذلك، فعقوبة ثلاثين دراهم، وكذلك من الأمانة أن يكتب المأخوذة¹¹⁹ يأخذون في ذلك ماله ومال أوليائه بلا شرطة ولا عناة¹²⁰.

37. وعقدوا الأعمال واتفقوا على من سلك طريق الخسران حتى اتفقوا عليه جميع أهل الحصن فيدفعون له كده¹²¹ بقيمة الأخيار على عدد أهلية الحصن¹²².

115 - الختالة: كلمة أمازيغية في صيغة معربة، يقال « إختل » أي باغت وفاجأ. المقصود هنا بالختالة هو المباغثة.

116 - يقصد: من تأكد أنه نام وقت الحراسة الليلية يؤدي ما ذكر وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام، وإلا يأخذ الأمانة ماله ومن معه.

117 - يقال كناية عن البلوغ، ويقصد هنا أن مهمة حراسة الحصن لا يقولها إلا الذكور البالغين.

118 - من تخلف عن أداء ما عليه من غرامة للأمانة والحراس في نهاية أجل ثلاثة أيام، يغرم بما ذكر في اللوح.

119 - يعني: العقوبة، والدعيرة المالية.

120 - أي بلا شرطة ولا عناد.

121 - يقصد: يعاقب بما يستحق.

122 - من خرج عن الآداب العامة، اتفقوا عليه وعاقبوه بما أرادوا.

38. وعقدوا أن من تخلف من أرباب الحصن إدا كلمهم الأمناء إلى مصالح الحصن من أي وجه من الوجوه فيغرم درهامين في كل يوم حتى يغرم ما عليه من الزمة¹²³ أو يفعل ما كلف¹²⁴.

39. وعقدوا أن البواب إذا خرج من الحصن ودخل فيه بواب آخر قبل أن يفتشو^[أ] فيه الناس بيوتهم، فإن أصاب أحد من أرباب البيوت ماله ذهب من بيوته فيوصله البوابين جميعاً فيحالف البوابين على ذلك بينهم ويغرمهم لرب المال ماله. ومن ثبت عليه منهما أنه ذهب في ولايته غرمه والسلام أو يفعل ما كلف له الأمناء. ومن أراد أن يوصله الأخبار من أهل ذلك الحصن وصلوا للآخرى منهم إذا أراد شيئاً من مصالح ذلك الحصن من حراسة أو غيرها، فإن لم يوصلها للذين كلفوا له. وعقدوا الولاية في ذلك كله من أوله إلى آخره بجميعها¹²⁵.

40. وعقدوا الأعمال أن من رفع حاجة البواب بيده أو مسه بيده أو رفقده¹²⁶ من إنائه، وصنجنه، وجميع حاجج، أو صاع، أو طاسة¹²⁷، أو عمرة¹²⁸، فجميع من يدع ذلك بغير أمور¹²⁹ البواب أو مشاورته ينصف بدينارين والقول قول الحارص في ذلك حين ادا¹³⁰.

123 - أي اللزم، ويقصد الواجب.

124 - من تخلف من أهل الحصن على أداء واجب من واجبات الحصن إذا نودي إلى ذلك، يعاقب بدعيرة يومية حتى يؤدي الواجب عليه من غرامة أو عمل ينجزه.

125 - حكم متعلق بتغيير البواب قبل تفتيش البيوت من قبل أصحابها والإجراءات اللازمة اتخاذها للتحقق من السرقات وتحديد المسؤوليات عنها.

126 - رفقده: يعني أخذ وسرق، أو أُلغى.

127 طاسة: إناء تكيل به السوائل كالزيت والسمن مثلاً، وغيرهما من السوائل.

128 - يقصد ربما العبرة، وهي كيل تكال به المواد الصلبة كالحبوب وقدرها صاعين.

129 - يقصد، بدون إذن البواب أو أمر منه.

130 - حكم متعلق بالعقوبات المطبقة في حق من استعمل أو أخذ حاجيات البواب دون استئذان.

41. وعقدوا أن من استلزم الدعوة من الحصن إلى الحصن ءاخر، ينصف للأعمال بعشرين درهما إذا دعاه قبل أن يرفعه العمال إلى ذلك الحصن، وأما إن رفعه إليه فلا شيء عليه¹³¹.

42. وعقدوا في اللوح أيضا أن من احتاج في هراء يقلقه بالأعمال حتى يأتي من احتاج فيه أيضا من غيره، فإن خلفوا الأعمال إتلافا ما في الهراء فتحوه وزمموه، ويقلقه حتى يأتي كل من له فيه حظه ونصيب والسلام¹³².

43. وعقدوا في مسائل الشغل، وحرصتهم في تلك الحصن، وتكليفهم إذا تكلفوا لأحد في شيء.

[الصفحة 7]

وعقدوا في ذلك كما تقدم بروحهم بعد هادا اليوم، والسلام.

44. وعقدوا أن من فتح هراء أحد ب[م]فتاحه، فإن نظر عليه صاحب الهراء أنه ما أعطاه المفتاح ولا أمر له أن تفتح الهراء بذلك المفتاح فيغرم ما ذكره في اللوح أعنى خمسين ديناراً الثقيل، فإن حلف رب الهراء أنه ما دفع له مفتاح هرائه، فيغرم ما فسد في هرائه كما ذكر في هاده اللوح أولا. وكذلك من كسر أحنو¹³³ أو بيت الهراء أحد بوجه العداوة والقهرة، أو حوله، فيغرم خمسين ديناراً وما ذهب من المال

131 - من رفع دعوة إلى عمال حصن آخر دون مشاورة عمال حصنه يؤدي الغرامة لأنهم هم المخصوصون بذلك.

132 - للعمال حق «توقيف» أو إغلاق البيوت التي قد يكون أربابها ارتكبوا ما يدعوا لذلك، وبعد أن يطلع العمال على ما بداخلها ويسجلونه إلى حين حضور ذوي الحقوق.

133 - أحنو وجمعه إحنو، أو تاحانوث للتأنيث والتصغير (ج. تبحونا). يقال لها كذلك «لهري»، وهو البيت والغرفة التي يضع فيها الناس مخزوناتهم في الحصن.

- أربعة عشر ديناراً من ذلك لرب الهراء. وكذلك من ضرب تَكْنَتْ¹³⁴ بالبربية¹³⁵ فيغرم ما ذكر في اللوح أولاً¹³⁶.
45. وعقدوا أن كل من دخل من القبائل في تلك الحصن وهو أَمْكُسُل¹³⁷ بالمعجمة. وكل من أخذه من أهل الحصن إن لم يقم له نصيب الذي دخل فيه، فليأخذ الذي أخذه أعني وضع له الدراهم في بيته أو هرائه، أو حانوته، بالإقالة أو بالوصية لا يوضع ذلك الدراهم إلا في يد واحد من المناء¹³⁸ الحصن بيته. أعني في يد رجل من غير أهل نصيبه على أن يوصلون الخبر للذي وضع له الدراهم إلى ثلاثين يوماً هو شهر، فإن يرفع متاعه وإلا فليفتحوه الأمناء والسلام. فهذا ما عليه التفاف عليه عوامل الحصن على ثلاثين دراهماً التكليف إلا ثلاث بين الأمناء. ثلثي للأمناء والثلث لرب التكليف في هذا في ما قدموا¹³⁹.
46. وعقدوا أن من اشترك مع البواب سرقة وطلب البواب بذلك ولم يقره البواب بصاحبه حين إذا طلب الأعمال بذلك لم يصدق ويحلف له صاحبه بعشرة يمينا¹⁴⁰.
-
- 134 - تاكوست جمعها « تيكوسين »، أي الأوتاد. تصنع من عود الأشجار وتثبت في جدران البيوت ويعلق عليها ما يعلق.
- 135 - يقصد البربرية.
- 136 - أحكام تتعلق بالسرقات الناتجة عن فتح قفل بيت أحد بمفتاحه دون أمر وإذن رب البيت، أو الهجوم على البيت أو استعمال تقنية الوند لتسريب الممتلكات عن طريق إحداث ثقب في السقف.
- 137 - أَمْكُسُولُ وجمعه «مَكْسُولُون» وهو الوافد على المجموعة، أو انتسب إليها دون أن يكون من أهل الأصل فيها.
- 138 - يعني الأمناء.
- 139 - حكم متعلق بالمسؤولية الملقاة على عاتق الأجنبي وتحديد طرق التعامل والتصرف داخل الحصن.
- 140 - من كان له البواب شريكا في عملية السرقة، إذا أنكر عليه البواب، يؤدي الأول اليمين بعشرة من أقربائه أمام العمال بأن البواب كان له شريكا.

47. وعقدوا إذا اشتغل فيه بالشغل، أعني في جميع مصالحه، فيغرم ثلاثة دراهم في كل يوم إن تخلف عنهم حتى فرغوا¹⁴¹ مقدار يومين أو مقداره يومين أو دونه فيغرم عشرون دراهم إذا جاز ثلاثة أيام من الشغل. وأما من له عذر فلا شيء عليه إذا ظهر عذر له فيغرم لهم دراهمين في دولته¹⁴².

48. وعقدوا أن من تحامل صاع الحصن أو مده إلى الديور فيغرم دراهمين، فإن بات عندهم، ..

[الصفحة 8]

... فيغرم ثلاثة دراهم¹⁴³.

49. وعقدوا أن الأعمال إذا طلبوا حاجة أو غرامة عند الأخذ من أرباب ذلك الحصن فيوصلون له الأخبار على ثلاثة أيام بعيانهم فنعم، وإن لا فيؤخذون ماله ومال أوليائه بلا شرط ولا عنيدة وإلا عواد ساقطون أغنيائهم¹⁴⁴، فيقيمون ما أخذوا على ثلاثة أيام بقيمة أخيار زاد شيء على حقهم فيردون لربه، وإن خصهم شيء يوديها لهم. وذلك يعني

141 - يقصد: حتى يتموا العمل.

142 - لا يحق لأرباب الحصن التخلف عن أداء الخدمات التي تلزمهم في الحصن. ومن تخلف منهم عن ذلك يعاقب وفق الحالات التالية: (1) من تغيب يومين اثنين عن العمل يعاقب بثلاثة دراهم لليوم، (2) من تغيب ثلاثة أيام أو أكثر يؤدي دعيرة عشرون درهما، (3) من تخلف عن القيام بواجب من واجبات الحصن بعذر، يؤدي ما لزمه في نوبته بمقدار درهمين.

143 - من أخرج أواني الحصن إلى داره يغرم درهمين، وإن بات عنده يغرم بثلاثة دراهم.

144 - هكذا في الأصل، لم نندارك معناه.

في الرهون والكد وغيره وإذا أخذتو¹⁴⁵ ذلك في الغرم على من ثبت عليه الحق انتهى¹⁴⁶.

50. وعقدوا [أ] أن القول قول الحارص على شرط والتقار.

51. وعقدوا أن من كان [..] في هرائه ولم يسدّها وتركها حتى فسد منه اللصوص الحصن ومال أهل الحصن فكلما غاب منه، فيغرمه لأربابه على أن يحلف من الدعا¹⁴⁷ ماله بعشرة رجال من ورثته البالغين ويجعل نهاية ماله وإلا فلا¹⁴⁸.

52. وعقدوا أن من ضرب هبطاً، أو شقى طريقاً يرفع به أرض، أو حجر في جهة الخارجة إلى وراء الحصن، فعليه خمسة دراهم في كل يوم حتى يئنيه. وإن طلع منه اللصوص وفسدوا أموال الحصن فعليه غرامة ويوصله له ولرب المال بعشر رجالا البالغين من ورثته انتهى¹⁴⁹.

53. وعقدوا أن من الدعا أن ماله ذهب له من هرائه من غير نقاب ولا بياناً¹⁵⁰، فيحلف للأمناء أربابُ الحصن بحضرت أختيارهم بعشرة رجالا من ورثته البالغين ويجعل نهاية ماله فيدفعون له ذلك أربابُ

145 - أي إذا أخذوا ذلك غرامة في من ثبت عليه الحق.

146 - من كانت بذمته عقوبة، أو حق يؤديه في أجل ثلاثة أيام بعد إبلاغه. وإن رفض ذلك يأخذ العمال أمواله من بيته وسط الحصن أو من مال أوليائه ويؤدون منها الحقوق المالية المستحقة من رهون، أو كلف، أو غيرها.

147 - يعني من ادعى، وقد وردت كثيراً بهذه الصيغة في النص.

148 - من كان ثقب في بيته ولم يصلحه حتى دخل منه اللصوص، يغرم ما سرق من أموال الناس في الحصن بعد أن يؤدي اليمين بعشرة رجال من أقربائه كل من ادعى أن ماله سرق منه ويقدره.

149 - من فتح منفذاً إلى خارج الحصن، يغرم بما ذكر يومياً حتى يئنيه، وإذا دخل منه اللصوص يغرم بما ذكر في هذا الصدد كما جاء في المادة التي قبله.

150 - يقصد سرقة البيوت دون أن يترك اللصوص أثراً ولا علامة عن السرقة.

الحصن ذلك، فإن حلف لهم فلا حجة له عليهم - أعني، أن يدفعون له الأعمال من مال الحريص إن كان له من مال وإن لا، فيقرر له الأمانة [و] يقسمون ذلك على عدد هرائهم فإن أبو الأمانة...¹⁵¹.

54. وعقدوا أن من خرج عليه السرقة في الحصن كان عاملاً انعامه¹⁵² وثم قال اشتركت مع فلان، لم يجب عليه سوى أن يحلف بعشرة من أوليائه أنه ما اشترك معه ذلك الفعل ولا أرسلت له اليد ولا تشاور معه عليه فيبرى¹⁵³.

55. وعقدوا أن العمال أنهم أمروا خدمتان في السنة أن يأكل بعض الأعمال وإن لم يحضر بعضهم من الأعمال كلهم جاز ذلك ونفذوا ومضوا. وأما ما طلع فوق خدمتا إن جار أهلها¹⁵⁴ عمال دون عامل واحد فيغرم له الأعمال قريعت¹⁵⁵ من ذلك الخدمة أبداً أبداً. فافهم ذلك، والله الموفق للصواب¹⁵⁶.

56. وعقدوا أن من اشترك مع البواب سرقة فخرجت على صاحب البواب وسكت عن ذلك، فإن قال اشتركت مع البواب وأنكر عليه البواب، لزم البواب أن يحلف بخمسة رجال من أوليائه فيبرى.

57. وعقدوا أن ما اتفقت عليه ثلثي الأعمال قَبَّعَتْ لهم ثلثة الباقية حب أم كرهوا.

151 - من ادعى أن ماله سرق منه دون أن يخلف للصوص أثراً للسرقة يؤدي اليمين بعشرة من أقربائه للعمال على ادعائه ويغرم له ذلك من مال الحارس وإلا فيغرم من أموال أمانة الحصن مناصفة بينهم، ويبدو هذا الحكم غير كامل.

152 - هكذا ورد في الوثيقة.

153 - من ثبتت السرقة في حقه من عمال الحصن واتهم غيره بأنه كان شريكاً له فيما سرق. يؤدي المتهَم اليمين بعشرة من أقربائه فيبرأ ذمته من كل التهم المنسوبة إليه.

154 - وردت هكذا في النص.

155 - يقصد حقه ونصيبه.

156 - العقوبات التي تغرم بالأطعمة، يجوز للعمال أكلها بمن حضر منهم إن لم تتجاوز مرتين، أما إن تجاوزت الأكلتين فيحتفظ بنصيب من تغيب من العمال.

58. وعقدوا أيضا أنهم شركوا طيوفتهم¹⁵⁷ على عدد نوابئهم إن أمر الله بينهم...

[الصفحة 9]

... بالفتنة وبين قبائل الأعدا على أن يقسم الضيافة على عدد هراء الحصن وعدد نوابئهم. ومن أبا منهم أن يغرم ما اتفقوا عليه الأمانة إذا دعوا له فيه من جميع مصالحهم في هذا الحصن فيغرم درهامين في كل يوم حتى يغرم، وإن أبا لهم فيؤخذون فيه ماله ومال أوليائه وإخوانه بلا شرطة ولا عنيدة. ومن أبا أن يطف ما لزم هريته من طياقة الفتنة بين عدوهم إن وقعت بينهم وبين العدو فيغرم درهمان بين الليل والنهار - وأعني إن جعلوا زرب في ذلك الحصن¹⁵⁸.

59. وعقدوا أن من شار للصوص أو غيرهم أن يفسدوا شيئا من الأموال في ذلك الحصن، فيغرم خمسين دينارا سكة الجارية حين التودية، ويؤخذون فيه الأمانة له ماله ومال إخوانه وأوليائه بلا شرطة ولا عاندة، ويصرفون تلك الإنصاف على مصالح الحصن¹⁵⁹.

60. وعقدوا أن من منع لهم الكفاف إذا أخذوه في مصالح الحصن - أعني مصالحه كلهم فيغرم أربعين دينارا أو يرجع إلى أيديهم حينئذ، فإن نكر فيحلف هو وخمسة من أوليائه بل من إخوانه. فإن نكر الذي اتهمه الأمانة بالإشارة للصوص أن يفسد[وا] الحصن - أعني مال

157 - ضيافتهم.

158 - أحكام تتعلق بواجب الضيافة أثناء الفتن بين القبائل حيث يستضيف الحصن من لجأ إليه من الناس ويتعاونون على ضيافة النزلاء (المأوى والطعام) بعدد نوابئهم وحسب عدد بيوت الحصن، ومن امتنع عن ذلك يغرم ما ذكر فإن لم يستطع يؤخذ من مال أوليائه.

159 - من تورط في مساعدة أحد في إلحاق الأذى بالحصن، يأخذ الأمانة ماله فيصرف في مصالح الحصن.

أهل الحصن وأخذه، فيحلف بعشرة رجالاً من ورثته للأمناء وإن لا، فيغرم ما ذهب من الحصن من المال أعني ما حلف عليه أرباب الأموال[ال]¹⁶⁰. أن من هود إلى ماء الطفيرة¹⁶¹ المتعلمة إلى ذلك الحصن، فيغرم عشرة دراهم في كل مرة من أراد أن يصلح شيئاً في هرائه كفساد الفار أو يطلي باب، أو بعض حطيه¹⁶².

61. وعقدوا أن من كان عنده مال الحصن ومتاعه فطلبه الأعمال أن يأتي إلى ثلاثة أيام، وإن لم يأت به يخدم به حتى يأتي وعليه والسلام¹⁶³.

62. وعقدوا الأعمال وثبتوا في لوهم أن من باع لصبي الذي لم يبلغ والمرأة والأمة والعبد والجاهل بسعر الحصن، فإن اشتكا وظهر أنه وغبنهم¹⁶⁴ بشيء فوق السعر الحصن الذي يسعر بين الناس في الحصن ودلهم ذلك الغبن ينصف ستة دينار، وكذلك البواب إذا طلع في السعر أكثر مما لم يساو من ما لم يأمره به، والأعمال إذا جعلها في يد البواب أن يبيع ذلك الحاجة للناس بكذا وكذا كالشعر[ي]ر والتين والسمن وغيرهم من جميع الحاجات فعليه أن يفرم الغبن والإنصاف المذكور¹⁶⁵.

160 - أحكام متعلقة بمن اتهم بتهمة بالإشارة للصوص حتى أساءوا لأموال الناس في الحصن، يؤدي اليمين بالعدد الذي ذكر لينفي التهمة عن نفسه أو يغرم قدر ما سرق في الحصن.

161 - تانوطفي أو «تانوضفي» وتعني الطفيرة أو الصهريج.

162 - من نزل إلى خزان المياه الموجود وسط الحصن، يغرم ما ذكر، ولو كان ذلك من أجل إصلاح ضرر لحق ببنيته.

163 - من لم يسوي وضعينه في أجل ثلاثة أيام، يعاقب بغرامة يومية خارج الأجل المذكور.

164 - يقصد خدعهم في ثمن البيع.

165 - حكم يتعلق بالغش في السعر داخل الحصن منه مثلاً من خدع الصبي أو المرأة أو العبد أو المجنون في البيع بثمن يفوق الأسعار السائدة في الحصن وإذا اشتكى به أحدهم وثبت خداعه، يغرم ما ذكر. ومن تولى من البوابين بيع سلعة غيره أو تلك التي يضعها الأمناء بين يديه، لا يحق له التصرف في أسعارها التي يحددها مالك السلع سلفاً، لزمه أن يغرم تلك الزيادة ويؤدي العقوبة عن تصرفه ذلك كما ذكر في اللوح.

63. وعقدوا أن البواب إذا اشترى سلعة بماله أو أداها بماله فذلك سلعة يبيعها كيف يشاء، وكذلك غير البواب من الناس ليس عليه شيء في ماله ولو زاد في السعر دون من تولى بيع غير ماله إذا أذن له ربه والأعمال بكذا وكذا، فإن زاد فوق ذلك، فعليه غرم الغبن والإنصاف كالقواب وغيره¹⁶⁶.

[الصفحة 10]

64. وعقدوا الأعمال في هذا اللوح من زول الحجار¹⁶⁷ أو الطين الكائن بأنكفر هراية الناس في الحصن أو زوال امكر¹⁶⁸ الذي يبيت¹⁶⁹ مطاريج هراية والحجر والطين الذي عتب الأهرية والمصارع يثبت عليه الإنصاف ثلاثة دینارا والقول قول الحرص في ذلك حينئذ. وإن إتهم أنه زاول ذلك، وإن لم يكن عليه إلا قرار الحارص - أعنى إتهمه فإنه يحلف بعشرة من أوليائه¹⁷⁰.

65. وعقدوا الأعمال في لوحهم وثبتوا فيه أن من وجد الحاريس محل الهراية الناس بتسككت¹⁷¹، ينصف بخمسة وعشرون دینارا، والقول

166 - من اشترى سلعة من ماله الخاص وتولى بيعها بنفسه يحق له التصرف في ثمن بيعها كان بواباً أو غيره من الناس. ومن كلف ببيع سلعة غيره لا يتصرف في الثمن الذي يحدده المالك الأصلي لتلك السلعة، ومن فعل ذلك يغرّم تلك الزيادة ويعاقب على تصرفه كما ورد فيما قبل.

167 - يعني من أزال الأحجار، أي أزاحها واقتلعها.

168 - امكر: يقصد بها قطع الطوب الصغيرة الحجم يقسم بها وسط الغرف إلى خانات «مخازن» في شكل بناء خفيف للفصل بين المواد والغلاة المخزونة كالحبوب حسب النوع والجودة، أو لعزل بعضها عن بعض حسب المنين.

169 - يبيت: تعبير أمازيغي في صيغة معربة تعني التقسيم والتوزيع، والمقصود به هنا هو تقسم بها المساحة الداخلية للغرف.

170 - أحكام تتعلق بمن قام بأعمال إزالة الأحجار أو الطين من مناطق حساسة قد تلحق ضرراً ببيوت الغير كالمئبة، أو القفل أو غيره، والقول هنا قول الحارس في ذلك.

171 - تاسكوكط: أو «أسكوكض»، هو فتح قفل الباب بغير مفتاحه الحقيقي.

قول البواب في ذلك حينئذ. وإن أتهم بذلك، يحلف بعشرة من ورثته العدول.

66. وعقدوا الأعمال بالتفاهم وثبتوا هادا اللوح أنهم إذا تواعدوا إلى الحصن أن يعمل شيئا أو يشاورون على مصالحهم ومنافعهم ومصالح الحصن. فمن تخلف منهم أحد عملوا فيه الخدمة بصاعين الدقيق وطاسة السمن إلا أن يأتي بعذر صحيح ظاهر قوي بين أنيقبل منه عذر¹⁷².

67. وعقدوا الأعمال وثبتوا فيه أن من سبب¹⁷³ الأعمال، أو واحد منهم، أو حمر عليهم العين¹⁷⁴ وشاعليهم الكلام، ينصف بخمسة دينار. وكذلك إن فعل ذلك على البواب وأولاده وزوجته سواء كما تقدم.

68. وعقدوا في ذلك أمر الزكوة هذا المتعينين في المسجد في هذا اللوح اليماد في ذلك الزكوة إلى خمسة عشر يوما كلهن خاصة من يوم الذي كلفهن الأعمال ذلك الحصن لمن كانت عليه الزكوة ذلك على أن يكلفون الأعمال ذلك الزكوة لمن كانت عليه التأجيل المذكور على أن يكلفون أيضا من أراد أن يأخذ ذلك الزكوة إلى تلك التأجيل، فمن تخلف منهما ثبت عليه الحق¹⁷⁵.

69. وعقدوا أنهم إذا أرادوا أن يجعلوا نهاية لما لهم إذا ذهب من وسط الحصن أو أرادوا[و] أن يدفعوا له ولمن كانت عليه، فمن دفع جميع تلك الزكوة يحضرون الأعمال فقبلاً بهن إذا أبا صاحبه، وأن يأخذونهن فقبلاً.

172- من تخلف من العمال عن موعد الاجتماع في الحصن للعمل أو للنظر في مسألة من المسائل التي تهم أمور الحصن، يعاقب بصاعين من الدقيق وطاسة من السمن، حتى يأتيهم بعذر واضح ومقبول.

173- من سب، والقصد هو السب والشتم للعمال.

174 - كناية على التهديد وإظهار القوة .

175- يقصد أن أجل التزكية باليمين التي تؤدى في المسجد هو أسبوعين من يوم إعلانها. ومن تخلف عن هذه المدة لغاية ما لزمه الحق والغرامة.

وليس عليه الحق ، وهذا] المسئلة اشتركت مع المسئلة التي قبلها-يعني من حضر الزكوة الثابتة عليه ، -أعني أرادت أن يوصل المال أو يريد أن ينفوا التهمة عن نفسه إذا حضر الزكوة بحضرة الأعمال ، فإن ما من أراد أن يأخذ الزكوة أن يحلفهن سقضت حجته كذلك أن يحلف عن الزكوة سقضت حجته أبداً . إذا شهدوا العواميل بذلك من أوله إلى آخره معنا ولفظا .

70. وعقدوا أنهم شهدوا العوامل الحصن أن كل من أخذ البهائم بالمخوذة الأعمال فخرجوا لهم البهائم الذي أخذ في يوم ثلاثة أيام . . .

[الصفحة 11]

. . . من المأخوذة ولا إن لم يخرج في يوم المذكور ، فيغرم لهم ما عقدوا . ومن منع الكفاف الأعمال من غير أهل الحصن ، غرم رب البهائم بضع الكفاف¹⁷⁶ .

71. وعقدوا العمال أن فساد الطبل باللفظ العجمية متاع ذلك الحصن ، فيعمله بالجلد كما يعمله أربابه ولا أعنى به أن يعمل فيه جميع ما فسد فيه من الإفساد وإن خرق جلده بالجلد الجديد¹⁷⁷ .

72. عقدوا العوامل أنهم إذا أمّنوا أو السرقة - أعنى أسملل إن أخرجه من أحد أعنى أسملل إذا أخرجه من أحد والكفاف المخوذ في المال والمخوذة في جميع العقبة والإنصاف والخدمة الكبيرة - يعني به خمسون دينارا والمئات ، فمن أمّنوا [أ] عنده ذلك إلى يوم أراده إذا كلفوا أن يخرجولهم ذلك بالشهود إلى ثمانية أيام ، فإن لم يأتهم بما أمّنوا من ذلك عنده ، فيغرم للأعمال عشرة دينار السكة كهية بالصنجة خمس وثلاثين

176 - من اكترى دواب غيره ، ولم يسدد أجرة الكراء في ثلاثة أيام ، يعاقبه العمال بما ذكر في اللوح .

177 - إذا اخترق جلد طبل الحصن ، يغلف من جديد بإتقان وبجلد جديد .

دراهما للأقية. وجمعوا ما أمّنوا عنده من ذلك إلى أن يأخذون ماله من ذلك ومال أهل نصيبه كما كانت المخوذة في هادا اللوح وقيمة الكراء ومعنى المخوذة هي تمغيث بالعجمية انتهى.

73. وعقدوا الأعمال أيضا، أن من كان فيه حقا من حقوق الحصن - أي حق كان، فإنه يخرج من العمالة ويأخذ الأعمال وكيله من إخوانه أو أوليائه من أخيارهم حبا أو كرها. وإذا انفصل من الأعمال في ذلك الحق رجع إلى العمالة كما كان أولا والسلام¹⁷⁸.

74. وعقدوا أن من [إ]تهم الحريس أنه أكل ماله بالسرقة، فإن نكر الحريس فيحلف له رب المال بعشرة رجال من ورثته أو غيره إن أرضيها أنه أكل ماله ويجعل ماله نهاية فيحلف، فإذا حلف غرمة الحارص أربعة عشر دينارا والعقوبة للأمناء الحصن أن يجعلوا بشركتهم دون ما أكل من المال¹⁷⁹.

75. وعقدوا أن من ربط الحريس أو مرأته أو ولده في خارج باب الحصن ودخل الحصن وليس بو[ا]ب في الحصن بغير إذن الأعمال، غرم أربعة دينارا الثقيل للأمناء وما تلف من الحصن حينئذ غلق الحصن على البواب أو أولاده فهذا ما اتفق عليه الأعمال¹⁸⁰.

76. وعقدوا الأعمال أيضا أنهم أمروا المأخوذة في رمضان ووقت الحرث والحصاد في مصالح الحصن¹⁸¹.

178 - من أخلّ بواجب من واجبات الحصن، تسقط عضويته في مجلس العمال ويعين أحد أقربائه محله حتى يسوي ما بذمته، ثم يعود ليستأنف مهامه كما كان في السابق.

179 - من اتهم البواب بأنه سرق ماله يؤدي اليمين على قدر المال المسروق فيغرمه البواب لصاحبه بما ذكر، ثم يلزمه العمال بدعيرة أخرى.

180 - حكم متعلق بالربط القسري للبواب أو أحد أفراد عائلته خارج الحصن من غير وجود حارس آخر مع ما يترتب عن ذلك من سرقة وانصاف.

181 - تؤخذ كلف الحصن خلال شهر رمضان، وفصلي الحرث والحصاد.

77. وعقدوا أن من ضرب الحريص وأولاده ولم يظهر ذلك بغير الشهود، فيحلف بخمسة رجال للأمناء والحارص. وأما إن ظهرت فيه الضربة أو حضر الشهود، فيحلف له البواب برأسه خاصة، فيغرم أربعة ديناراً...

[الصفحة 12]

... التقييل ويؤخذ منه القصاص. وأما إن حضر شاهدان، فليس على البواب أن يحلف ويؤخذوه الأعمال بشهادتهم¹⁸².

78. وعقدوا أيضاً إن كلف عليه الأعمال كلفة أن يوصلوها أو يوصل الأخبار وسأله الأعمال، فإن وصل الخبر يبرأ. وإن لم يوصله بدينارين [و] ليس على الذي لا يوصله الخبر شيئاً، فإن وصله له وأنكر عليه يحلف ببمينين أنه ما وصله ويلزم على من يوصل التكليف والخبر أن يحضر الشهود حذروا من النكران، فيلزمه الإنصاف. فإن شهد الشهود فيبرأ¹⁸³.

79. وعقدوا أن أرباب الحق خمسة دراهم فضة جديدة وأخذوا المال ما له ومال أوليائه بلا شرطة ولا عنيدة في أخذ خمسة دراهم الجداد وأرباب الحق في المخوذة وذلك كله ما تقدم وما مضى خرج بعد اليوم كذلك زاد في اللوح أيضاً خدم الأعمال خدم بخمسة دراهم ما يلي الحق ولا لمن يكلف الحق فطاً [ر] رأسه بالخدمة الذي خدم أرباب الحق العمال ذلك ما حلف في المسجد بأن يغرم أن كل ما حلف في

182 - أحكام متعلقة بتعنيف البواب أو أولاده وكيف يتعامل الأمناء مع حالات حضور الشهود أو آثار الضرب والعقوبة المترتبة عن ذلك.

183 - من أسند إليه العمال مهمة الإعلان إلى الناس ولم ينجز مهمته، يغرم ما ذكر. وفي حالة ما أنكر عنه المعنى بالخبر أو الإعلان، يلزم الرسول بإحضار شهود التبليغ حتى يبرأ.

المسجد عليه صاحب الحق في المسجد إن عدوله العمال . وإن لم يحلف
كسر رأسه بالخدمة التي خدّم الأعمال على ذاك الحق .

80. وعقدوا الأعمال أن من أخذ مال أحد مثل التوب والدور والإزاره
أو غيره بوجه العدو والقهرة فيما رده الحدود الحصن الذين حدهم
اللوح ، فيغرم ما ذكره اللوح الحصن—أعني خمسين ديناراً¹⁸⁴.

81. وعقدوا الأعمال أن الزكوة خمسة رجال من ورثته الأخيار منهم ،
بالبالغين ، الصائمين في مسجد هم¹⁸⁵.

82. وعقدوا الأعمال—التفقوا أن كل رجل فرض¹⁸⁶ في ما الحصن بالغسل
أو شربوا منه حمارة ، غرم درهمين الفضة الجداد الثقيل . وأما
من توضى من ماء الضفيرة لا يغرم قليلاً ولا كثيراً . وكذلك سكن
الحصن ويسقى من ماء الحصن يغرم دراهمين في الليل ودرهمين في
النهار سكة الجارية في تاريخ الوقت¹⁸⁷.

83. وعقدوا أن من أكل أحده من الرجال الذي كلف الأمناء لحاجة لا يكلمها
له الأعمال حتى يدفع صاع الثمر يوكله—أعني واحدة في مسألة الذي
دخلت فيها الخدمة كما وصف اللوح .

184 - من اعتدى على ممتلكات غيره داخل حدود وحروم الحصن يغرم خمسين ديناراً .

185 - يتعلق هذا الحكم بالتركية الواجب تأديتها بخمسة رجال من ورثة المتهم في مسجدهم ،
لكن اللوح لم يوضح عن أي مسألة يجب تأديتها .

186 - فَرَضَ: أو «فَرَطَ» ، تعبير محلي يقصد به التقصير في شأن ما ، ويقصد هنا التقصير
وتضييع مياه الحصن .

187 - أحكام متعلقة في التفريط في ماء الحصن أو سقي الدواب منه أو استعماله حين الممكن
داخل الحصن ، لا يجوز استعماله إلا من أجل الوضوء .

[الصفحة 13]

84. وعقدوا وانتقوا وجعلوا كلامهم كلاما واحدا في مسألة امْكُشْ بالبرب [ر]ية لا يياشر الأعمال ولا يكون عامل من الأعمال والأعمال يكون من أهل الأصل خاصة¹⁸⁸.

85. وعقدوا أن من دخل هراءه، فوجده يضرب تَكُشْتُ¹⁸⁹ بالعجمية يعني يسرق بَتَكُشْتُ، فليضرب الطبل أو صاع حتى ياتيه الناس عبروا موضع حفرة تَكُشْتُ في الزرع وأمره بوجه الشهود، فيغرم من كان تحته جميع ما يملئ حفرة تَكُشْتُ وينصف بخمسين دينارا الثقيل نصف ذلك للأعمال والنصف الباقي للحصن. وإن لم يعبروا موضع تَكُشْتُ بالشهود لا ينظر بها¹⁹⁰.

86. وعقدوا الأعمال بالتفاقم أنهم استدخلوا السوية في الهرية أهل الحصن في الباب - أعني أهل أَعَكَمَ¹⁹¹ إذا أغلقوا الباب ثم استدخلوا نوابهم في الباب بني سندالين¹⁹² أو غيرهم أعني الباب هذه استدخل بين القبائل اشتركوا هؤلاء من دراهم إلى الألف دينارا من الخبز والسمن ودروقم وخيولهم وغير ذلك مما يلد الغرامة على الباب بين القبائل يتداولون الكلام في العقوب بأنهم لم يشتركوا إلا ما اتفقوا عليه - أعني

188 - حكم يتعلق بالأجانب المالكين لأحد أمرية الحصن أنهم لا يتولين مهمة العمالة أو تانفلوست، لأن هذه الوظيفة مخصصة لأهل الحصن، أي للعائلات المبادرة بتأسيسه.

189 - والمقصود هنا، غرز الوتد في منقب لهري وإحداث ثقب بغرض السرقة.

190 - من أحكام من ضبط في حالة تلبس يسرق زرع الذي فوّه بالوتد في السقف والمرهون بحضور الشهود، يغرم ما سرقه بمقدار اتساع الثقب الذي أحدثه في السقف.

191 - أَعَكَمِي: هو البيت الواسع الذي يربط بناية الحصن ببابها الخارجي، ويستغل غرفة لاستقبال الضيوف.

192 - ايسندالين: يعرب الفقهاء اسمها أثناء كتابتها «سندالة»، وإسم سكانها ب « بني السندالينين ». إسم مجموعة بشرية من مجموع إيلان بالأطلس الصغير تمتد على مجال واسع نسبيا يحددها من الجنوب «إيدوسكا»، ومن الشرق «إيدوسكا أوفلا» و «إيندوزال»، من الشمال مجموعة «إيكطاي»، ومن الغرب «هواره».

أرباب الحصن بأنهم تبعوا جميع الطوامن¹⁹³ لقبيلة سندالت الذين طلق أهل الباب، كل من هجم من القبائل الاندزاليين¹⁹⁴ في الباب الذي غلقوا ثم الاندزاليين الضوامن من سنداليين في دروقهم وخيولهم على أن يكتب الحماله في الباب الذين غلقوا والسلام.

87. وعقدوا التفقوا الأعمال وعقدوا أن كل واحد جعلوا المخسور في مسائل الحصن والباب متاع العدو ثم يدفعون ولأهل الحصن كداية على عدد هراية الحصن، فيخرج من حصنهم حب أم كره. وكذلك من أراد أن يستدخل نوابيهم في باب بين القبائل من كل وجه من وجوه ثم يضمن منهم من اختاره الأعمال.

88. وعقدوا الأعمال أيضا أن من فعل بهيمة في الحصن بالواط والزنا، فعليه الخدمة إن كان ممن لم يبلغ. فإن بلغ فعليه اثنا عشر دينارا جداد الثقل والخدمة وكذلك من فعلها في حدود الحصن.

89 - وعقدوا الأعمال وشهدوا بالتفاقم أنهم جلسوا ما في لوحهم وكذلك الزوايد الذين زادها فيه جلسوا لى ذلك أبدا أبدا¹⁹⁵.

90. وعقدوا الأعمال في المال الذي ذهب...

193- الضوامن: أو «الضمان» وهم أعضاء المجالس القبلية ويسمونهم العمال، والأماء، والنواب.

194 - ايندورال: يعرب هذا الاسم على صيغة «الاندزاليين»، اسم مجموعة بشرية معروفة بالأطلس الصغير تستقر ما بين «إيد عوسكا» و«فلا» جنوبا و«إيد عوسكا»، و«تيتوت» و«أيداؤزدوت» شمالا، وما بين مجموعة «إيكطاي» من الغرب و«إيداؤزكري» شرقا.

195 - تداول العمال في شأن ما ورد في اللوح أنه لازم تطبيقه وكذلك ما تم إلحاقه به من إضافات.

[الصفحة 14]

... من الحصن من النقاب من وراء الحصن - أعني النقاب خرج مصرع الحصن، فعلى حريص الحصن ثلث ما ذهب منه من الحصن. وأما إذا دخل السارقين في الهراء وكان فيه النقاب من وسط الحصن في داخل مصارع الحصن، فجمع ما ذهب من وسط الحصن على الحارص. وكذلك تَغَرَوْتُ¹⁹⁶ الذي ضربت في خارج الهراء كان ضربها وطاح منها الهراء الذي فوقه وأنزل منها من السطح إلى الهراء الذي كان تحته ويجمع ما ذهب منه على الحارص. المقصود بذلك أن جميع ما ذهب من وسط الحصن بكسر المسارع، وَتَسْكُطُ، وَتَغَرَوْتُ، وغيرها، فعلى الحارص أن يغرم جميع ذلك، على أن يحلف رب الهراء بعشرة رجال البالغين من ورثته في مسجد. يعني تغرولت إن كان في أَغْكَمِي وزقافة الحصن¹⁹⁷ وكانت سطح الهراء الأعلى، فافهم والسلام. أو غيره للأعمال وجعل نهاية ماله كما ذكر اللوح أولا، فيغرم بمال الحارص حتى يتموا ويقسم الباقي على عدد الهراية الحصن والسلام¹⁹⁸.

91. وعقدوا أن مال الحارص إذا كانت عليه الغرامة مما ذكرنا لا يمنع أحد من أهل الحصن ومن معه منهم، فهم فيه سواء.

92. وعقدوا أنهم يختارون العمال لحصنهم فيما قدموا، ولا يكون العمال إلا من اخت[ا] رته العمالة والسلام.

196 - تَغَرَوْتُ، لم نعي جيدا ما يقصد بها، ويمكن أن تعني النقب الناتج عن البارود لأن مَيَّتْرُوَان بالأمازيغية تعني الدخان المحدث بفعل اشتعاله.

197 - زقافة الحصن: يقال لها بالأمازيغية « تاسوكت » (ج. نيسواك)، هي الطريق الضيق (زقاق) الفاصل بين البيوت وسط الحصن.

198 - مجموعة من الأحكام تتعلق بمسؤولية الحارص عن السرقات الناتجة عن دخول السارق من بعض النقب حسب موضعها، كانت خارج أو داخل الحصن.

93. وعقدوا عمال الحصن أن المرات لا تأخذ بالتولية في الحصن أو غيره إلا كان له أولاد الذكور وأيضا فلا تولية عليها أبدا في شيء.

94. وشهدوا وعقدوا أيضا أن من أمر الصبي - لم يبلغ - أو المرأة أو عبدا أو مجنون [أ] إن سرقوا شيئا أو يفسدوه، يغرم عليهم الذين أمروا [أ] لهم ذلك أبدا أبدا، ولا يلزمهم شيئا فافهم والسلام.

95. وعقد والتفقوا الأعمال بجميعهم أنهم سلبوا التولية عن النساء في الحصن ولا يفوت فيه مال الميراث بالتولية أبدا كان شرطا أو غيره، وإنما عني ذلك على الذكور خاصة دون الإناث أبدا علمه والسلام.



الصفحتين 14 و 15 من المخطوط

96. وعقدوا الأعمال أن من جعلوا أعلاه خمسة أواق الدراهم والذهب في هراءه في الحصن يدخله له ولم يغرموه له أبدا إن ذهب من هراء ربه لا يطلبوه فيه الحريص ولا أهل الحصن - أعني ما زاد فوق ستة أواق من الفضة والدراهم والذهب وغير الفضة إن كان المال اليايس دون

المخدوم - يعنى سواء المخدوم يغرم على حسبوا على عدة الأول في جميع ذلك¹⁹⁹.

97. وعقدوا أن من تكلم في مسئلة إذا تكلموا الأمانة مع صاحب المسئلة، فيغرم وقية الدراهم وغرم أيضا ما أكله الأمانة من الخدمة.

98. وعقدوا أن من قام من العمال يعوج أو يخسر لهم في مسئلة وعكس لهم أو نعر²⁰⁰ إذا اتفقوا الأعمال على أن يصلحها يغرم فيه فييرا، فإن شكت عليهم مسئلة زاد²⁰¹ أربعة رجالا من جيد أهل الحصن حتى اتفقوا عليها ويقدرونها فيعلمونها²⁰².

[الصفحة 15]

99. وعقدوا والاتفقوا أنهم يستخرجون أمانة بالأعمال في الديون والسلاف إلى مصالح الحصن خاصة بوجه في المتقدم.

100. وعقدوا أيضا الأعمال أن على البواب خدمة عند دخولها الحارصة وعند خروجها من الحارصة والسلام²⁰³.

199 - الحصن لا يضمن الأموال التي تفوق خمس أواق من المال الخالص، أو ما يعادلها من الفضة أو الذهب، ولا يتحمل الحراس ولا العمال أية مسؤولية في حالة ما سرق ذلك.

200 - أُنْعِر: تعصب وانحاز لأحد.

201 - المسائل المعقدة يسمح فيها للعمال بالاستعانة بأربعة من حكماء أهل الحصن حتى يحسموها ويفصلون فيها.

202 - لا يحق لأحد من العمال أن ينحاز أو يدافع عن طرف في نزاع أو عارض العمال فيما اتفقوا عليه يغرم ما ذكر.

203 - من تولى مهمة البواب، يضيف العمال مرتين، الأولى بداية تسلمه للمهمة، والثانية في نهايتها.

101. وعقدوا والتفقوا أن من قيده بالتكليف، إن لم يأتيهم ويتخلف التكليف، أو كسرهما، ينصف ثلاثين دراهيم متاع الميزان والتقييل فهادا فيما قدموا للمستقبل²⁰⁴.

102. وعقدوا أن من وراد²⁰⁵ البواب أن يستدخلوا له الملامسة²⁰⁶ والزانية يعني تمهجت في الحصن والوباء لمن حت ينصف بخمسين ديناراً، وكذلك من يرواد البواب أن يمشي معه عند الملامسة والزانية، والقول في ذلك قول البواب حينئذ²⁰⁷.

103. وقعدوا أن من وراد زوجة البواب بكلام الفاضحة وكلام الباتحة وكلام النبوء، والقبايح ينصف بعشرة دينار الميزان الثقيل والقول قولها في ذلك حينئذ، وإن لم يشنكي حينئذ يحلف لها بعشرة من أولياته على ذلك فيبرأ²⁰⁸.

104. وقعدوا أن من باع بصاع الحصن وطاسة من عيار الحصن فقد غيب عيار الحصن بذلك وصغيرها ينصف بخمسة ديناراً حين التودية، وكذلك من باع بصاع أو طاسة صغيرة لصاع الحصن وطاسة فذلك غاش للناس ينصف بما ذكرنا- أعني خمسة دينار²⁰⁹.

105. وعقدوا أن من عمر هراء وأصابه فيه شيء، من ذلك الإنصاف.

204- من لزمته الكلف وتأخر أو امتنع عن تسديدها، يغرّم عقوبة قدرها ثلاثين درهما.

205- أي من راود البواب، أي حاول أن يورطه في منكر.

206- يقصد هنا العاهرة.

207- من حاول إغراء البواب بإدخال امرأة قصد ممارسة الجنس أو يحاول إغراءه الذهاب عندها يغرّم ما ذكر ويؤخذ بشهادة البواب في هذه الحالة.

208- من تلفظ بكلام نابي لزوجة البواب واتهمته بذلك يغرّم ما ذكر، وإلا يؤدي اليمين بعشرة رجال من أقربائه.

209- أحكام تتعلق بمن استخدم مكابيل أخرى غير تلك المستعملة في الحصن، يعتبر غش ويغرّم بما ذكر.

106. وعقدوا أن من اشترى الهراء وبقا فيه متاع البائع وبقيت المفتاح بيد البائع، فإنه يغرم ما أصاب فيه من الإنصاف حتى يخرج منه ويجعل المفتاح في انكفرت فيبراً والسلام من الإنصاف والغرامة إن لزمه الحصن في ذلك الوقت. وأما اللوازم من الشرط والأشغال ولزم فيلزمه بحساب عمارته في ذلك من الأيام والشهور²¹⁰. وأما من عمر بالعارية²¹¹، يلزمه جميع ما ذكرنا سوى أشغال الحصن ومصالحه ومنافعه من جميع الأشغال لا يلزمه من جميع أشغال الحصن شيء أبداً أبداً، أما غيره يلزمه أن يغرمه أبداً أبداً ولو عمر بالعارية الإحسان فافهم ذلك والسلام²¹².

107. وعقدوا الأعمال أن من حب أن يتكلم عند الأعمال في حاجته الواقعة في الحصن وأسندت إلى الحصن أو حدود الحصن الذي حدهم هذه اللوح فهو له أن يتكلم مع صاحبه في ذلك كانت كبيرة أو صغيرة حتى البريات والخيوط وليس في ثلاثة دراهم الثقيل وثلاثة دراهم المزان شيئاً من الخدمة سوى أن يبارك الأعمال ويدع لهم بالرحمة، وفي نصف الأقية الجارية في الوقت حينئذ أربعة دراهم وفي وقية...

[الصفحة 16]

... ثمانية دراهم هكذا حتى تواصل ثلاثة أواق وثلاثة عشر دراهم، فيعطي للأعمال من ذلك ثلاثين دراهم وإن زادت إلى ستة أواق،

210- من اشترى مخزناً يتحمل كل نفقاته وما لزمه من الأشغال الجماعية ومختلف الشروط والأجر التي تتعهد الجماعة بتنفيذها أو تسديدها من واجبات الحصن منذ يوم تسلمه مفاتيح ما اشتراه.

211- العارية: يقصد بها تملك بيت في الحصن بوجه الاستغلال والانقاع بها.

212- من كان في هري غيره بوجه الاستغلال يتولى ما لزم الهري باستثناء الأشغال الجماعية التي ينجزها أرباب الأهلية في الحصن.

فيعطي الخدمة صاعين الدقيق وطاسة السمن للأعمال الاخير في ذلك إما وقية وربع أو الخدمة اختارون بهما شيئا.

108. وعقدوا أن الحساب على من عمّر الهراء في الشرط والشغال والزرع من يوم دخل الهراء إلى يوم خرج منه بالعارية²¹³، أو من باعه ووعرب فيه المبتاع²¹⁴.

109. وعقدوا الأعمال أن من لم يريد ما في هذا اللوح من أحكام التفصيل فينزل مع قلعة الواد الواسعة ويعطي للواد²¹⁵ ويخرج في تكتن²¹⁶ والسلام²¹⁷.

110. وعقدوا الأعمال أن هذا اللوح [لا] بدلها لكل من عمر في الحصن حب أم كره. من جحد من هذا اللوح مسألة واحدة، ومن جحد من هذا اللوح مسألة أو حاجة فعليه خمسون دينارا والخدمة. ومن نكر منه حرفا واحدا أو الدعا أنه غير صحيح فعليه أيضا خمسون دينارا والخدمة. ومن قال من كان يخرف هاذا اللوح ويعطي الإنصاف فعليه خمسون دينارا والخدمة. ومن قال يعطيه للأمناء وإن لزمه عليه الإنصاف، فعليه أيضا خمسون دينارا والخدمة. ومن لعن اللوح، أو لعن عن عمله أو سبه أو سبب من حمله، فعليه خمسون دينارا أيضا. أو من كان اللوح في يده ثم ترحت²¹⁸ في الأرض عمدا، أو ضرب به على الأرض عمدا، فعليه خمسون دينارا والخدمة. ومن رفع هذا

213 - واجبات الحصن من أجور وكلف وأشغال تلزم الاهرية يؤديها من يقيم في الهري منذ يوم دخوله.

214 - من خلال السياق يبدو أنه يقصد من باع بيتا وترك فيها متاعه.

215 - تعبير أمازيغي تم تعريبه، يقصد به أن يرمى بنفسه في الواد.

216 - تاكلتيت: مؤنث «أكني»، وهي فيج الواد.

217 - من عارض فصول هذا اللوح قلن يقبل منه.

218 - كل من كان اللوح بيده ورماه أرضا عن قصد.

اللوح على الأرض وضرب به الأرض عمداً، فعليه خمسون دينارا والخدمة. ومن قال هذا اللوح ربح لا يحكمون به، أو قال ربح فعليه ما ذكرنا في اللوح وهياتي فيه كلام مستوفى عند تمام اللوح إن شاء الله²¹⁹.

111. وعقدوا أن من الدعا أن يكون كلامه مرح غير هذا يخدمو فيه الأعمال الخدمة حتى يرجع ويتوب من ذلك الدعوى ويرجع ويكون راضيا به، أخذه به اللوح وما حكمه به، وإن لا إن لم يرجع يخدم فيه أبدا والسلام.

112. وعقدوا أن من دعا للأحد من أهل الحصن لدى عمال الحصن أخذوا إن لم يرفعه عمل الحصن إلى عمال الحصن آخر يخدمه فيه الأعمال آخر الخدمة، حتى يرجع ويتوب²²⁰.

113. وعقدوا أن من كذب عن واحد من أحد الأعمال، فعليه...

[الصفحة 17]

...العقوبة، ذلك إن لم يصح ويُبَيَّنَّه.

114. وعقدوا أن من كتب اللوح وادعى فيه الزيادة والنقصان، فعليه خمسون دينارا والخدمة إن لم يصح ذلك ويُبَيَّنَّه²²¹.

115. وعقدوا أن الحصن كله أمانة وكلما فيه أمانة، وعمال الحصن أمان وحريص الحصن وبواب الحصن أمين وكلما في الحصن أمانة، وأن

219 - أحكام تتعلق بالزامية اللوح وضرورة التثيد بفصوله والعقوبات المفروضة على كل من عارض، أو تنكر، أو استهزأ بفصل من فصوله، أو أساء وأخل بالاحترام الواجب للوح كمضمون ومحمول.

220 - يقصد أن المخالفات التي ترتكب بين أهل الحصن ينظر فيها عمال الحصن. ومن التجأ منهم إلى عمال حصن آخر يعاقب حتى يتراجع عن ذلك.

221 - من نسخ اللوح وتصرف في مضمونه بالزيادة أو النقصان، يعاقبونه بما ذكر ما لم يتدارك زلته.

جميع ما فسدت عليه منهم أمانة يغرمه ويود ما فسد عليه ما وصله ر
ب الأمانة يلزمه كما سيأتي لأن الحصن وما فيه أمانة.

116. وعقدوا أن الشرع لا تتكلم في الحصن، ولا سبيل للقاضي أن يحكم في الحصن أبداً. وإن كان الشرع يتكلم في الحصن، ويحكم فيه، لا يغرم فيه حقاً أبداً. لأن في الحصن مسائل تغرم باللوح ولم تجزه الشرع أن يُغرم، وإن تكلم الشرع في الحصن لا يغرم فيه الحق أبداً، فافهم ذلك وبالله التوفيق²²².

117. ومن ترك له البواب الحصن وخلاه فيه أن يكون في مكانه حتى يرجع البواب من سفره قريب أم بعيد، فكلما تلف منه ضمن ذلك من تركه البواب في الحصن، فإن ذلك مجهول ولم يدري متى ذهب ذلك هل ذهب قبل أن يتركه البواب أم بعده ؟ وأن يتركه فيه فيحلف، ويحلف البواب بخمسة يمينا أنه وما ذهب ذلك حين كان في الحصن وما عرف فيه قليلا ولا كثيرا، ويحلف وكيل البواب الذي تركه في الحصن ويغرم ما وصلهما رب المال الذي ذهب إنصافا بينهما. وأما إن ثبت على واحد منهما أن ذلك ذهب في وليته حين كان في الحصن بالدليل الواضح غير مجهول، يغرم ذلك وحده. يعني ما وصله به رب المال²²³.

118. وعقدوا أن من رقد مع الرجل فذهب له شيء حينئذ فيتألفوا جميعا ويوصل لهم ويغرموه له بعدادهم بالسوية والاعتدال بعد أن يحلف ربه أن ذلك المال الذي ذهب له كان عنده حين رقد معه ويجعلوا نهاية ماله...

222 - أحكام تتعلق بعدم إختصاص قضاة الشرع بأمور الحصن، لأن في الحصن مسائل خاصة لا ينظر فيها الشرع.

223 - من تاب عن البواب في غيابه يتحمل مسؤولية كلما سرق من الحصن، وإن سرق المال دون أن يعلم متى وقع ذلك، يؤدي الاثنين اليمين ويغرمان المال المسروق مناصفة بينهما. ومن تبين بحجة ظاهرة أنه سرق في الفترة التي تولى فيها الحراسة يغرم ما سرق لوحده.

[الصفحة 18]

... يمين للأقية الثقيل من أوليائه. وكذلك ما ذهب من زقيقة الحصن من الأموال الذي لا يكلف ولا يكفل به البواب ولا قبله أن يكون في زقاقة الحصن إن ذهب وفطن بذهب لك المال حينئذ، فكل من كان في الحصن حينئذ فيتخالفون ويغرمون [ن] أن يغلقوا البواب الحصن حتى يعرف من كان في الحصن حينئذ، ويغرم لربه ذلك المال ويوصله لهم يوليه يمين لوقية الثقيل - يعني بذلك إذا عرفوا [ن] نهاية من كان في الحصن من الناس وحصر حينئذ، وأما إن كان الناس أكثر أو دخل بعض الناس إلى الحصن وخرج بعض الناس منه ومشى لديارهم واختلط الناس وجعل الجال ليس لرب المال الذي ذهب إلا أن يحلف من قوم عليه التهمة والضن خاصة لا غير. فأما من [ذهب] له المال في الحصن بوجه المقادر وتلف، فليس عليه أن يحلف أحد ولا أن يتهمه، وليس له شيء في ذلك المقادر إذا نزلت ذهب العقل والسلام²²⁴.

119. وعقدوا عمال الحصن أن زكاة تودى في مسجد وضلдан أبدا مؤبدا والسلام²²⁵.

120. وعقدوا أن من ذهب له ماله وقال قد ذهب لي كذا وكذا ثم رجع عند ذلك وقال لم يذهب لي عدة المذكورة وتبين كذبه، فعليه خمسون دينارا والخدمة أبدا²²⁶.

224 - أحكام تتعلق ببعض السرقات التي تقع حين يرقد أشخاص، أو حين تضع بعض الحاجيات في زقاقة الحصن وكيفية التعامل مع هذه الحالة لاثبات المسؤوليات حسب الظروف.

225 - حكم يتعلق بتأدية يمين التزكية بمسجد ويزلان، حسب عزيز ياسين ما تزال بعض بقايا هذا المسجد القديم واضحة فوق قمة أحد المرتفعات ويسمونه اليوم بـ « تيمز كيدا ن - ويزلان ».

226 - من أعلن بأن ماله سرق منه وتبين أن ادعائه كاذب، أو تراجع عن قوله يغرم ما ذكر.

121. وعقدوا أن من صلح بقليل عن كثير كَمَنَ صلح ثمانية أواق بوقية واحدة، فهو كذب ليس له شيء وعليه الخدمة وستة دينار وربع دينار.

122. وعقدوا أن كل مسألة صلح فيه الأعمال مع صاحبه وظهر لهم دية أو تهمة أنه كذب فليُعَوَد للأعمال مع الكلام فيه ويحلفه ويوصله إذا ضنه أنه كذب. وأما الصلح لا يلزم الأعمال إذا اتهمته بالكذب فلا صلحته معه أبداً أبداً. يعني فللعامل الرجوع عن الصلح أبداً أبداً قوية التهمة والضنة أنه كذب، فاعلمه والسلام²²⁷.

123. وعقدوا الأعمال أن كل يد قبضت من أموال الناس في الحصن...

[الصفحة 19]

... فلا ييرا من ذلك حتى يردها لمن قبضه منه.

124. وعقدوا الأعمال أن من يأتي في التقاء المال أو الحصن عن هراء واحد من الناس يعطى له الأعمال جارة التقار وضاحت في صاحب الهراء يتبعه بإنصف أو حد التقار²²⁸. وأما من بات في التقار لصاحب الهراء يعطى له صاحب الهراء أجرة ولم تطح فيه حد التقار وأبداً فاعلمه والسلام²²⁹.

125. وعقدوا أنهم إذا كلفوا لزامة الحصن²³⁰ من وقت إلى وقت، فمن تخلف عن ذلك الوقت لم يكن ر[أ]مي ولا حريصة بذلك اليوم وليل

227 - للعامل حق الرجوع عن العفو إن منعه لأحد بعد أن يتبين لهم أنه كاذب، ولا صلح لمن كذب على العمال.

228 - يقصد: أجرة الحارس في هذه الحالة يؤديها من تخلف عن نوبته في الحراسة حتى لا يتوقف برنامج الداومة.

229 - أحكام متعلقة بالنيابة عن متغيب أثناء مداومة الحراسة وعن أجرة نيابته.

230 - يقصد: واجبات الحصن، ويعني هنا الحراسة المتناوب عليها بين أرباب الأهرية.

يعني إذا لم يأت إلى الحصن حتى جواز الوقت فيعطي للذي بات فيه من الرمات والحارصة²³¹ ثم خَيْرَ إن شاء ما شاء يأتي في الحصن دون أن يكون رامي ولا حريص وأما إن تخلف دويلته و تقاريه ولى له فيه أحد فعليه الخدمة والسلام²³².

126. وعقدوا أن من جعل أحب به²³³ عند الرجال في بيت احب به وكانت المفتاح بيد صاحب البيت وكان الذي جعل عنده الأجباح لا يدخلها إلا [[إذا أحلها له صاحب ويحضر معا. وإن اشتكى الذي الأجباح في ذلك البيت أن أجباحه قلعة أو قتل²³⁴، فيوصلهم لصاحب البيت لم يدخلها متدراجي من البيت مع الذي جعل له ذاك الأجباح قط، فيحلف له رب البيت لنفسه خاصة أنه ما ألق أجباحه ولا قتلهم ولا أكلهم ولا عرف فيهم قليلا ولا كثيرا فييرا. وأما إن كان البينة لم يغلق وإن لم يكن له قتل وليس مفتاحها بيد أحد من الناس فليس له في ذلك إلا أن يحلف من التهمة بأجباحه من الناس كان صاحب البيت أو غيره والسلام²³⁵.

127. وعقدوا الأعمال في هذا اللوح أن طلب الإنصاف خمسين دينارا إلا أن يحق عن ذلك...

231 - يقصد: من الرجال والحراس.

232 - التأخر عن الوقت لتسلم مسؤولية الحراسة الليلية أو التخلف عنها يعرض صاحبها لعقوبات مالية من وجبت عليه حراسة الحصن متى أعلن إليها وتخلف عن الموعد حتى فات الوقت المتفق عليه، يغرّم بما ذكر.

233 - وقع على ما يبدو خطأ في كتابة هذه الكلمة التي يقصد بها الأجباح.

234 - قلعت هي ترجمة لتعبير أمازيغي يقصد به إزالة العسل من أجباح النحل، إيتوكاس ووكليف.

235 - أحكام متعلقة بتدبير وضع الأجباح في بيت أحد آخر وتوزيع المسؤوليات حين تعرضها للسرقة.

[الصفحة 20]

... الحدود وأوسط خمس وعشرون ديناراً، واقصرها اثنا عشر ديناراً ونصف والطويل العفو والخدمة صاعين الدقيق وطاسة السمن، ووسطها صاع الدقيق ونصف طاسة السمن، وقصيرها العفو أيضاً ستة دينار وعفو وربع ديناراً بخيال الأعمال أيهما شاء. يعنى نصف صاع دقيق وربع طاسة السمن، أو ستة دينار وربع ديناراً، وأما تخفيف فهو صاع التمر. وأما الموجيد عندهم صاعين الثمر وهذا غاية العقوبة في جميع المسائل. واعلم أن الأقوال تكون نصف الأفعال-يعنى لا يلزم من قال للحارص وإن أردت أن تأتي للهراء بل هذا الهراء أو تفعل كذا[1] وكذا، أو إن شك البواب بذلك للأعمال أنه روده أن تأكل هذا البيت، فعليه خمسة وعشرون ديناراً والخدمة إن خدمه الأعمال بهذا القول التي تكون نصف الأفعال، وكذلك أمثالها والسلام²³⁶.

128. وعقدوا أن كل المسئلة ينصف فاعلها وقائلها بما استحققت من العقوبة، يعنى بما اتفقوا عليه أنه إنصافها الذي يكلفها والله الموفق للصواب والسلام.

129. وعقدوا من ذهب له مال أو متاع أو ذهب من عنده²³⁷ مال غيره أو ماله، وإن شكت ولم يشكى²³⁸ بذلك حتى طلب صاحبه المال فقال له أكله فلا، وكذلك من سكت [حتى] خرج البواب من الحصن وقال له كَلَّه البواب الخارج من الحصن، وكذلك إن كان البواب في الحصن فسكت حتى طلبه رب ذلك المال فقال له إنما أكله أو تلفه هاذا البواب،

236- قرارات تتعلق بالنظام الغرامى والانصاف المطبق في الحصن، ويمكن أن نسرد في إطاره درجات الانصاف حيث أن أقصاه 50 دينار وأوسطه 25 دينار وأدناه 12 دينار ونصف وكذا المقادير الواجب تقديمها في العفو والخدمة.

237- أي: من بيته.

238- يعني وإن سكت، ولم يشتك.

وكذلك إن قال أكله السارقين، لم يصدق في ذلك جميع هاذا المسائل فجميعها وعليه أن يغرم لرب ذلك المال [ما] وصله باليمين وزكوة وعليه الإنصاف سوى إن اشتكى فيه حينئذ فسد ذلك المال والدعا أنه عمله وأكله فلان في أن يحلف له فلان المذكور إن لم يظهر عليه البينة الذي يُوخذ به اللوح . . .

[الصفحة 21]

. . . بما يوجب عليه الزكوة أنه ما عرف فيه قليلا ولا كثيرا ولا أكله ولا فسده ولا هلكه ولا سرقة [. . .]²³⁹.

130. وعقدوا أن من سكت عن ماله إذا ذهب له أو عن مال غيره إن كان عنده وذهب في ذمته حتى طلبه رب المال، فقال لرب المال أن ذلك فعليه عمله فلان قبل هاذا التاريخ فقالوا [أ] له الأعمال فلم سكت ولم تشتك إلى هاذا اليوم؟ فقال: حسبت أنه خبث²⁴⁰ فاره وقت لعل بركة الله، وكذلك إن قال خليته لأهلى ودعيته. وكذلك إن قال: خليته وقلت ما فيه ما يذكر ويقولو لم يصدق في جميع ذلك، فعليه أن يغرم ماله لربه وليس له شيء بل أيضا بما ذهب له، وينظر الأعمال لعل وعسى عمل من أنواع السفهة والسلام²⁴¹.

131. وعقدوا أن من ذهب له أو قلعت أجباحه أو سرقت من بيت غير مغلقة ولا لها مفتاح²⁴² ودخل منها الناس وخرج منها ولا لها قفل²⁴³، أو

239 - من تعرض للسرقة ولم يبلغ بالسرقة حتى طالبه صاحب الأمانة بأمانته فلن يقبل منه، كمن سكت حتى خرج الباب من الحصن فاتهمه بالسرقة لن يقبل منه ذلك مهما قال، وعليه أن يؤدي ما عليه من الأمانات لأهلها ويسد كل ما عليه من دعائر.

240 يقصد به: المزاح.

241 - من سرق منه ماله أو مال غيره لزمه أن يبلغ بذلك في أقرب أجل مكن وإلا لن يقبل منه عذر.

242 - أي، «وليس لها مفتاح».

243 - أي «وليس لها قفل».

كان لها قفلا وفتحت بَنَسْكُط أو غيرها أو كمره²⁴⁴ أو دابة أو غيرها ولم يدر ما فعل ذلك فإنه يتفكر ويدبر حتى يكون وقت تهمته على فلان فله أن يحلف المتهم بخمسة من اليمين فييرا إذا اشتكى حين فعل ذلك الفعل. وأما إن سكت حتى طالت المدة والوقت وجئ أن من عنده أجباحه في هرايته ولم يشك مرة أو مرتين ودونها فلان يصدق في جميع ذلك المسائل المذكورة أبداً أبداً فاعلمه.

132. وعقدوا أن من خاف الأعمال أن يطيح هراءه بالسلم²⁴⁵ أو طريق أو هبط إلى الحصن فلأعمال أن يكلفوا عليه الماشي على هراءه حتى يحصن منه الحصن، فإن لم يعمل ذلك حتى يمضي التاجل الذي جاء الأعمال فعليه الخدمة يشتغل بذلك حينئذ ولا يتكرر الخدمة حتى يشتغل فيه عمله وكذلك كلما كلفوه الأعمال كمن كلفوا عليه أن يعمل الجير ليلته أو يزرع أو يبني بنيانا أو [ب]عط تغملة أو غير ذلك، فعليه ما ذكرنا حتى يشتغل بذلك ويعمله فافهم والسلام²⁴⁶.

133. وعقدوا أن من لم يعمل هرائه حتى يرد الماء على هراية الناس فهدم فسد ما في الهراية بالماء فعليه أن يغرم ما فسده الماء ويبنى ما هدمه هراءه من هراية الناس وعليه الخدمة حتى يعمل...

244 - هكذا في الأصل.

245 - السلم: يقصد ما يرتقى عليه لبلوغ بيوت الطبقات (مراقبة)، وتستعمل فيه أحجار مفروسة في الجدار، عبارة عن درج للصعود والهبوط تنبث فيها الأيدي والأرجل على ضلقات صخرية يسمونها «إكفين أو أكافن» وضعت بشكل يسمح باستعمالها، أو باعتماد جذوع من أشجار اللوز في شكل (Y) أو النخيل كسلم متحرك بعد أن يعد لذلك توظف لهذا الغرض يسمونها بالأمازيغية «تامكالا».

246 - من كان عليه إصلاح ما لحق مخزنه من خراب، أو كلفه العمال بشغل ما من أشغال الحصن ينقد ذلك وفي الآجال المحددة لذلك.

[الصفحة 22]

... ذلك وهذا كله إذا استكلفه الأعمال وأجلّه ولم يعمل²⁴⁷.

134. وعقدوا أن من وضع شيء بوجهه ما يخرجه به اللوح والحق ووضع رهنًا في الحق، فإنه إن طلب أن يرد الأعمال له قبل أن ينفصلوا معه، فعليه الخدمة. وأما إن رضوا الأعمال أن يرد له [] وكذلك إن وضعه لهم ثم رفعه بغير إذن الأعمال وقال لهم [] لكم شيئًا، فعليه الخدمة وكذلك إن أخذ منه الأعمال وإن نزعه من كان من يده من كان فيه بغير إذنهم فعليه الخدمة، وكذلك إن دفعه له من كان بيده كان الرهن بغير إذن الأعمال كان عاملاً أو غيره، فعليه الخدمة انتهى.

135. وعقدوا أن من جرد الفساد إلى الحصن، غرم جميع ما فسد ذلك الفساد وعليه الخدمة في ذلك ويرجع الذي غرم ذلك الفساد على من غرم منه، إن كان من أهل الحصن لا يدخله الأعمال ولا يتكلم فيه، فيصل معه حيث أراد²⁴⁸.

136. وعقدوا أن من استدخل في الحصن ما يكرهه أهل الحصن من جميع الشيء، فعليه الخدمة ويخرج ذلك من الحصن. يعني كتاب أهل الطاعون وأموالهم وكذلك إن استدخل فيه قاتل النفس أو استدخل فيه

247 - من لم يصلح غرفته أو تهاون في إصلاح سقف مخزنه في ذلك الأجل ليرد الماء عن أهريّة الناس يُلزم بتأدية كل ما خلفه ذلك الماء من خسائر ويصلح ما طال به العمال من قبل.

248 - حكم متعلق بمن تسبب في جرد الفساد إلى وسط الحصن، يغرّم الخسائر المترتبة عن ذلك.

العدو ويعير²⁴⁹ صفات الحصن، فعليه الخدمة وحد الحصن، فمن الأول في ذلك²⁵⁰.

137. وعقدوا أن من فعل وعمل أو صنع شيئا وقال وكَلَمَ شيئا، أو وجد شيئا من الفساد الحصن، فإن الأعمال ينظر فيما ذكرت مطلقا غير مقيد إن كان لم يذكر نهاية عقوبته في هادا اللوح فيما ظهر لهم أن يعقبه²⁵¹ فغرمه للأعمال-أعني ما اتفقوا عليه الأعمال إن لزمه في ذلك فغرمه للأعمال²⁵².

138. وعقدوا أيضا أن من دله خبار أن السارقين يدرن الحصن بل أن يأكل الحصن أو تريده الغيزة، فأخفى ذلك ولم يخبر الأعمال ولا أهل الحصن، فعليه اثنا عشر دينارا ونصف دينار الثقيل والخدمة، وأما إن اتهمه بذلك، فعليه عشرة يمينا فيير²⁵³.

139. وعقدوا أن من طلب صاحبه عند الأعمال، فكلما خدمه الأعمال من الخدمة والتكيفة وغير ذلك يرجع على صاحبه يغرمه له إن كان ثبت عليه الحق على صاحبه، وإن لم يثبت عليه الحق، فيير²⁵⁴.

249 - يعير: أو يعيب، ويقصد هنا التقليل من قيمة اللوح أو الحصن.

250 - حكم يتعلق بمن أدخل بنظام الحصن أو أدخل إليه القاتل أو العدو فقد أساء إليه ولزمه في ذلك ما ذكر.

251 - أي يعاقبونه به ويغرمه للعمال.

252 - كل شخص مسؤول أمام مجلس الأمناء عن الأعمال التي يقرم بها وعليه أن يمثل للحد الذي قرره في نازلة لم ترد بشأنها أحكام في اللوح.

253 - حكم متعلق بمن لم يخبر أهل الحصن بخبر ترصد اللصوص بالحصن أو عن نية جهة أخرى الغارة عليه.

254 - من استدعى أحدا أمام إنفلاس يغرم ما اتهم به إن ثبت عليه وإن لم يتم اثبات ذلك ييرأ.

140. وعقدوا أن من قرأ²⁵⁵ بين يدي بشيء، فليس عليه أن يرجع عن ذلك أبداً، لأن الأعمال إذا حضر كلهم لحاجة فإن كلهم كلم البواب حينئذ، وإن كان قر عند ثلثين الأعمال فليس له الرجوع عند ذلك الإقرار وليس عليه...

[الصفحة 23]

... فيما دون ثلث أن الأعمال إن نكر إلى أن يحلف بخمسة يمينا من أوليائه فيقرأ²⁵⁶.

141. وعقدوا أن من تكلم على سوام²⁵⁷ أحد في جميع الأسعار والسلع إذا لم يخرجوه الصوم²⁵⁸ الأول، فعليه الخدمة إلا إن كانت حاجة لليتم أو الوارثين والحصن-يعنى شركة الحصن كله للدولة والسلام. بعد أن يطلبوه الأعمال بذلك بالتكليف حين كسر [ثل]أئة تكليف. وأما أن يحضروا في الحصن وعلموه أنهم يريدون أن يفتحوا هراءه أو كسر التكليف، فإن لم يحضر بعد ذلك كله، يريدون الأعمال من أهل الحصن ثلاثة رجال من خيار أهل الحصن ففتحوا له الأعمال ويحضر البواب لذلك وليس عليهم شيء في فتحه ذلك فافهم والسلام.

142. وعقدوا العوامل أنهم إذا كلفوا تغطية الهراية والزراب للحصن، أو شغل الحصن وعمل ذلك التاجيل. فمن لم يعمل ذلك ولم يأتي أو

255 - أي أقر، ويقصد به من اعترف بشيء ما وأذعن به.

256 - لا رجوع عن الأقوال المعترف بها أمام ثلثي العمال. أما دون الثلثين فيمكن ذلك بيمين يعينه فيه خمسة رجال من أقرائه.

257 - يقصد من ناقش أحد وكان بينهما حديث بشأن ثمن بيعها.

258 - يقصد الثمن المقترح.

كسر التكليف ويغرم الخدمة ويود نُكراء ويعمل شغله إن تقرد به على الناس²⁵⁹.

143. وعقدوا أن من تهمه الأعمال أن السرقة في هراءه فطلبوه أن يفتشوه فأبأ أن يفتحوه لهما²⁶⁰، كلف عليه ثلاثة أيام ويغلق الأعمال [هـ] ذا البيت حينئذ، فإن كسر التكليف فأبأ أن يحضر لفتح هراءه فيزيد الأعمال ثلاثة من خيار أهل الحصن، ويحضر البواب ويفتحوها حتى يفتشوا. ولا يلزمهم في ذلك شيئا، ولا يلتفت إلى دعوى رب الهراء، وإلى قوله إن أراد التوصل أبداً وأبداً والسلام²⁶¹.

144. وعقدوا أن المطر إذا أكثر حتى جاز فوق ثلاثة أيام وليالهم²⁶² ويهود لاهرية الماء، ليس على الأعلأ لصاحب السفلى ما فسد الماء. و أما دون ما ذكرنا، فيلزمه غرمه أبداً والسلام²⁶³.

145. وعقدوا أن جميع ما اشتركه الأعمال من مناته من شركة الحصن فكل ذلك نفذ ومضى أبداً إذا التفقوا عليه جميع الأعمال أو ثلثيهم، وليس لمن دخل من الأعمال بعدهم أن يُعَيَّرُوا عليهم ذلك أبداً والسلام. متاعكم في الحصن إن شرتم أن تنتقل متاعي من الحصن، أو قال إن الناس أرادوا أن ينتقل متاعهم من الحصن، أو قال إن هذا الحصن . . .

259 - من امتنع أو تخلف إذا أراد أهل الحصن تغطية الاهرية أو زرب الحصن أو للقيام يشغل من أشغاله، يؤدي الغرامة وينجز ما لزمه القيام به.

260 - يقصد من أبى أن يفتح البيت للعمال ليفتشوه.

261 - حكم متعلق بالإجراءات والمساطر المتخذة في حق من من اتهمه العمال بوجود السرقة في بيته ورفضه السماح لهم بالتفتيش.

262 - يقصد: ثلاثة أيام متتالية.

263 - حكم متعلق بعدم مسؤولية أصحاب البيوت العليا عن الخسائر الناتجة عن الأمطار الغزيرة التي تجاوز هطولها مدة ثلاثة أيام متتالية.

[الصفحة 24]

... لا يكون فيه شيء، أو قال هذا حصن الصبيين. فمن قال ذلك، يلزمه خمسة ديناراً الثقيل والخدمة. وإذا كانت عليه البينة وإن نكر، فتحلف بعشرة من أوليائه، أنه ما ذكر وما قال ذلك.

146. وعقدوا أن من قرر عليه ظن الأعمال أنه اشتغل بالتلبس من الحصن وظهروا لهم فيه ذلك إذا درس الحمار من بيته في الحصن أكثر من قدرة العولة والبدر في وقته، فعليه الخدمة وسبعة دينار الثقيل وإن نكر يحلف بعشرة من ورثته، إذا لم يكن عليه بينا²⁶⁴. ومن ردد الزرع أن للبيع قليم عليه شيء في ذلك، وإن كان انتقى جميع ما في بيته لم يلزمه شيء إذا كان للبيع والسلام²⁶⁵.

147. عقدوا أن المتهم إذا حلف سقطت عنه الإنصاف ويرجع الإنصاف على من حلفه وعلى من يلزمه الغرم أيضاً الإنصاف أعنى التهمة والسرقه إذا ذهب مال²⁶⁶.

148. وعقدوا أن الكذاب إذا ثبت عليه الكذاب فهو كالسرق، يلزمه خمسين ديناراً²⁶⁷.

149. وعقدوا أن من كذب عن الأعمال، فإنه بمنزلة من كذب [على] الله، لأن الأعمال كاللوح الا ترا وأن كل مسئلة في اللوح أو ليست

264 - لم تكن عليه بينه.

265 - أحكام متعلقة بمن يشك الأمناء في سلامة تصرفاته وتنقلاته في الحصن.

266 - حكم متعلقه بسقوط التهمة في حالة أداء اليمين وتحصيل الغرامة والإنصاف على من كان وراء إتهامه.

267 - حكم يقول أن الكذب هو بمنزلة السرقة، ومن ثبت عليه ذلك، يغرم ما يغرمه السارق.

في اللوح ، كانت في رأس الأعمال من جملة اللوح الحصن من كذب
عنهم يلزمه خمسين دينارا .

150. وعقدوا من كذب عن البواب فكأنه كذب عن الأعمال بجميعهم الا تر
ان البواب أمين بجميع ما في الحصن من الأموال-، فعليه خمسون
دينارا وكلام البواب حينئذ مصدق وكذلك كلام الاعمال بجميعهم او
ثلاثهم حينئذ مصدقا وإن نكر على نصف الأعمال ، يلزمه خمسة يمينا
أنه ما كذب عنهم ، وكذلك إن لم يطلبه الأعمال والبواب في الحين
حتى تطول الوقت ، والوقت في ذلك اليوم كله لزمه أيضا- [لف]
خمس أنه ما كذب عنهم . وأما من كذب عن العامة في مسائل الذي
يتكلم فيه من عمال الحصن وتبينت عليه بينة ، ينصف بسبعة دينار
والخدمة ، وإن لم تثبت عليه البينة ليس عليه إلا أن يحلف له برأسه
خاصة أنه ما كذب عنهم ذلك الكذب . وكذلك إن اشتكت العامة
حينئذ ولم يكن بيان عليه ، ...

[الصفحة 25]

... ليس عليه إلا أن يحلف له كما ذكرنا .

151- وعقدوا أن السلع والأسعار الواضعة عند البواب للبيع أو البذل ، فإن
فصل في ذلك في الناس أكثر ما أمره له به صاحب ذلك الحاجة ،
فعليه الخدمة والسلام .

152. وعقدوا أن من وجده الناس على الضحن بالرحى²⁶⁸ ، فما كسره
عليه يغرمه لربه إذا أششه وثبت أنه سرقه يغرمه وينصف بما ينصف
السارقين ، وإن اتهم أنه سرقه يحلف بنفسه خاصة أنه وما سرقه
ويغرم ما كسر عليه²⁶⁹ .

268 - يقصد : من وجد يطحن برحى الحصن .

269 - من وجد أحدا يطحن برحى الحصن ما سرق ، يوقف المعني ويمنعه من ذلك فيغرم
له المعني ما طحنه من المسروق ويؤدي الجزاء المقرر في هذا الصدد . هذا وفي حالة
غياب الإثبات يؤدي المتهم يمينا واحدا بنفسه لتفي تلك التهمة .

153. وعقدوا أن من دخل هراية الناس من الأعمال أو غيرهم كان هراء البواب أو هراء عامل أو عمة، لزمه كلما لحق له وصله رب الهراء أن يغرمه وعليه الإنصاف، وكذلك من دخل من أعمال الحصن لزمهم ذلك. وأما إن فتح الأعمال الهراء في حق الحصن من الإنصاف والشرط الحصن أو تقار و الزرب والشغل فليس عليهم شيء في ذلك²⁷⁰.

154. وعقدوا أن الأعمال إذا خبطوا غرموا-يعني إذا زاد فوق حق أو نقصوا عن حق في جميع الأشياء لم يلزمهم سوى يغرم التخطب خاصة، وكذلك إن استغرموا أنه يكون حقا لم يلزمه إلا أن يردوه لربه خاصة وليس عليهم في جميع ذلك عقوبة كان عاملا أو وحد أو اثني أو ثلاثة أو كلهم سواء في ذلك والسلام²⁷¹.

155. وعقدوا أن الإنصاف لا يغرم حتى يثبتته يردوه لهم. وأما قبل ثبوته لم يجب عليه²⁷².

156. وعقدوا أن الأعمال إذ أكلوا طعاما أو غيره فجاز عنهم رجل وناديه واحد منهم ثم يأكل معهم، لزمه أن يغرم جميع ذلك الطعام إلا إن يتفقوا كلهم بجميعهم فيناد له فليس عليه شيء.

157. وعقدوا [أن من] قال للعمال إنكم لم تشتغلتم بشيء في هذا الحصن ولم تشتغلوا بالحق، وقال اشتغلتم بالباطل أو اشتغلتم بالظلم، وقال اشتغلتم بالجور، وقال اشتغلتم بالوجوه، وقال أخذتم بالرشوات على هذا، فعليه الخدمة في ذلك كله. وأما إن قاله عامل للأعمال، فليس عليه شيء في ذلك أبدا. وأما إن قال للأعمال احكموني بالحق

270 - لا يجوز أبدا أن تفتح بيوت الناس ومن طرف أي كان، إلا إذا كان ذلك ضروريا لاستخلاص الواجبات وما إلى ذلك، وبقرار من عمال الحصن.

271 - حكم متعلق بأخطاء العمال في تقديرهم لبعض الغرامات والأحكام التي يصدرونها.

272 - حكم ينص على أن الانصاف لا يغرم إلا بعد إثباته.

لا تحكموني بالباطل، وقال: لا تحكموني بالجور ونحو ذلك الجور والكلام الجور، كمثل ذلك يلزمه شيئاً في ذلك²⁷³.

158- وعقدوا أن من كسر إناء الحصن وموعنه، أو إناء أو مواعن الرجل...

[الصفحة 26]

... الذي أُخْرِجَ لهم ليعدموا به أهل الحصن، فمن كسره يغرّمه حينئذ وإلا إن لم يوجد حينئذ فيعمل مع الأعمال التجيل يدبر فيه لذلك، فإن لم يدبر حتى تمضي التاجل²⁷⁴، فعليه الخدمة حتى يغرّم ذلك²⁷⁵.

159. وعقدوا أن من وضع فأسه أو مجروفته²⁷⁶، أو سطل، أو برمة²⁷⁷، أو إناء، أو مهمل²⁷⁸، أو يصير²⁷⁹، ودلوا، أو قربة²⁸⁰، أو قفة، أو دافته²⁸¹، أو ترابه، أو حجراته، أو حفر ترابه، أو مائه، أو نحو ذلك، فمن عمل يده فيها واستخدمه واشتغل به بغير إذن ربه، فعليه

273- حكم متعلق بمن صدر عنه قول مغل بالاحترام الواجب للعمال أو انهمهم بعدم النزاهة والعدل أو الارتشاء يؤدي ما عليه من غرامات.

274- الأجل المحدد.

275- حكم متعلق بمن قام بكسر الأواني الخاصة بالحصن والتي قام أحد الأشخاص بوضعها رهن إشارة الحصن.

276- مجرفته، وهي الآلة المعروفة بـ«تماديرت» أو «تافراط»، تستعمل لحفر التراب.

277- هي القدر والإناء المستعمل في الطبخ عموماً.

278- يستعمل لحمل الأحجار أو الأشياء الثقيلة.

279- يعني ربما بوصيور ويستعمل لتنقية التراب.

280- القربة: أو القدر، هو الإناء الذي يستعمل للاحتفاظ بالسوائل من لبن ويسمونه «تاكشولت»، أو المياه والزيت «أيديد» أو «أبو قال».

281- يقصد: الباب.

الخدمة وعليه الكراء من ماله الكراء، فعليه غرم صوابه القدم وعليه قيمة ما كان صوابه [و] القيمة والسلام²⁸².

160. وعقدوا الأعمال أنهم إذا تواعدوا الأعمال ولينصف عقوبة الحصن، فلا بد أن يوصل الأخبار لكل عامل منهم و فهموا له يوم الميعاد، فيأتيهم وإلا فَبَعَثَ لهم وكيل من أوليائه أو رجل صالح الحال مرضي فعلى بركات الله، ولا يدخل أحد من الناس مكانه بغير إذنٍ أبداً. ومن دخله وسكتوا حتى يأكل معهم، فعليهم أن يقبضوه حتى يغرم جميع ما أكله حين أكل معهم - إذا أكل معهم - فقال: أنا وكيل فلان بغير إذن فلان المذكور. وإن لم يبعث لهم وكيله وإلا أتاهم بنفسه، فإن له عذر فليس عليه شيء في ذلك، فيغرم له الأعمال نصيبه من الإنصاف والعقبة إذا قسموا ذلك، وإن خلف ذلك العامل من غير عذر، فعليه الخدمة وليس له نصيب في ذلك الإنصاف أبداً. وأما الإنصاف ليس له في من فضله من الأعمال، فليس له في ذلك بأس فيحفظه حتى يقسمون الأعمال فإن أكل الخدمة على ذلك حين قبضه أو أكل الأعمال بعضهم دون بعض، فليس في ذلك بأس. وأما الإنصاف فلا بد أن يُقَسَّم أبداً، والثالثة الخدمة للسنة إن أكله²⁸³ الأعمال دون بعض، فعلى بركات الله وأن ما طلع فوق ذلك، فمن أكله يغرم للآخرين نصيبهم من الخدمة، يعني إن كان لم يعلمهم²⁸⁴ بذلك، فإن علمهم فييرا والسلام.

282 - حكم مرتبط بعدم استعمال واستغلال ممتلكات الغير إلا بالإذن السابق من صاحبها.

283 - يقصد: إن أكل العمال الأطعمة تغرم عقوبات بعض المخالفات.

284 - يعني: إن لم يخبرهم.

161. وعقدوا الأعمال [لا] يتكلمون في حاجة حتى يتشاوروا عليها أو يجعلوا كلامهم في ذلك كلام واحد ولحقوها لصاحب المسئلة ، فمن قال منهم كلام قبل ذلك فعليه الخدمة لأن ذلك سفاهة على الأعمال . . .

[الصفحة 27]

. . . ومن أبى من الأعمال أن يخدم فيه أخبر وإلا غرم ذلك الخدمة²⁸⁵.

162. وعقدوا إن لم يعرفوا الستريرم له اللوح -يعنى يأخذ بما في اللوح من العقوبة حب أم كرها إن كان لم يعرف الحق .

163. وعقدوا أن²⁸⁶ الأعمال ينظرون لينظرون مصالح من صدعة ، وشقوة²⁸⁷ ، وتغطية ، وزرب ، وبنيان ، حيث ظهر ذلك كلفوا صلحه²⁸⁸ كان شركة الحصن أو غيره يكلفه الأعمال لربه فعليه . ومن خلا تغطيه تَزَوُّرَتْ²⁸⁹ على هراءه حتى يدخلوا ولم يعطيها ، لزمه الخدمة وما فسد الماء الهراء ندة²⁹⁰ من ذلك في الهراية الحصن يعني من الزرع وغيره والسلام .

285 - بفصل العمال في أمور الناس بعد التداول والإجماع عليها ثم يبلغون الحكم بشأنها ، ومن خالف منهم تلك المسطرة يعاقب على ذلك .

286 - الأمناء يراقبون ويفصلون في جميع أمور الحصن ومصلحه خاصة ومشتركة كانت . ومن طلبوا منه أن يصلح ما لحق جدران أو سقف بيته ، أو أمروه بشغل من الأشغال العامة بنفذ ذلك ، وإلا غرم ما لحق جيرانه من أضرار بسبب ذلك .

287 - المقصود: الشقوق التي تحدث في جدران بناية الحصن .

288 - كلفوا المسؤول عنه يصلحه ويرممه .

289 - كتبها بثلاثة نقط فوق الواو وقد تكتب أيضا ب تَزَكُرَتْ وتعني الطين الذي يوضع فوق الأخشاب المستعملة في السقف .

290 - ربما يقصد به آثار المياه وتسربها إلى غرف الناس في بناية الحصن .

164. وعقدوا أيضا أن من لم يعرف الستر لربه له باللوح لأن في اللوح جميع أحكام المسائل. ومن عرف الحق وأعطاه فلا يحتاج اللوح والله أعلم.

165. وعقدوا أن من سب الأعمال بذكر الاقات²⁹¹ فعليه الخدمة. ومن لعنهم كذلك. ومن قال لا صيهم²⁹² كذلك. ومن قال فك هذا الأعمال حاكم أو سلطان أو بنى حمرا، وقال فك هذا كل ما قالوا بصحيح أو قال فك هذا كل ما قالوا تحكمون به الله إن لم يعجبني ما نظرهم نصل حصن آخر وعمل آخر الحصن كثيرة، والأعمال كثيرة، فعليه الخدمة. وكذلك من قال للأعمال أني لا أدري المدة اشتغلت بها وقال للأعمال لم تدخلوني، أو قال لهم أسلكوا فدادين²⁹³ المحصودة، أو قال لهم أسلكوا هديكم القطع²⁹⁴ أو نحو ذلك. وكذلك من قال للأعمال ما تفقون عليه قال لا أنه عيّرهم به أو سبهم به، فعليه ما أخذه فيه العمال- أعني العمال أعني الخدمة خاصة²⁹⁵.

166. وعقدوا أن من قال للعمال إن الهراء تهتمكم، أو قال لهم إتهمتكم بذلك، أو قال اتهمتكم أنكم أكلتم هذا الهراء، أو سرقتموها، أو قال لهم: إنكم شركتم السرقات²⁹⁶ على الناس على متاعهم، فإن نكر

291 - يقصد: «القت» وهو الأحاديث والوشاية الكاذبة بغرض الإساءة لشخص.

292 - لم نندارك المقصود ومعنى هذه الكلمة.

293 - الفدادين: جمع «فدان»، وهي الحقول.

294 - كناية على التصرف في الأمور على غير بصيرة ولا معرفة، وتعبير أمازيفي تم تعريبه، يقال: «أغراس مور إيفوغن» أي المسلك الغير الصحيح.

295 - مجموعة من الأحكام المتعلقة بالاحترام الواجب للمجلس المسير من مثل تغريم اهانة أعضائه أو سبهم وشتيمهم والاستهزاء بقراراتهم باتفاقهم، أو التهديد باللجوء إلى لوح حصن آخر.

296 - سرقات: جمع لمفرد «تأسفرارت» تطلق على الكذب والخداع، تعرف ب «تأحرأيميات» وربما ذلك ما يقصد هنا.

يُحَلِّفُ الأَعْمَالُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ سَهْمَ خَاصَّةٍ لَا يَتَّبِعُهُمْ أَحَدٌ فِي الْيَمِينِ
وَيَحْلِفُ كُلُّ عَامِلٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَيَنْصَفُ مَنْ قَالَ لَهُمْ بِخَمْسِينَ دِينَارًا.
وَكَذَلِكَ مَنْ جَعَلَ الْأَعْمَالُ السَّارِقِينَ بِكَلَامِهِ لِأَنَّ الْعَمَالَ أَمْنَاءَ وَأَنَّ
الْعَمَالَ لَهُمُ الْحَصَنُ بِنَفْسِهِ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا لِلَّهِ فِي مَصَالِحِ النَّاسِ . . .

[الصفحة 28]

. . . وأما إن أتيتهم عامل عن ما ذكرنا أقوال لهم ما ذكر، فليس
عليه شيء في ذلك [إذ] [أ] حلف لهم لأنه يحلف العمال—يعني لا يحلف
العامل إلا العمال، فعليهم أن يحققوا في ما بينهم من سباب الحق
بالحلف أو غيره وليس على العامل شيء إذا حلف العامل على التهمة
أو غير فافهم والسلام²⁹⁷.

167. وعقدوا أيضا أن من قال العامل فلان كذب أو أمر في كذا، فإن أنكر
عليه العامل ذلك فعليه الخدمة المذكورة في اللوح. وكذلك إن قال:
قال لها لي إثنان من العمال أو ثلاثة أو كلهم، فعليه ذلك إذا أنكر
عليهم ذلك، ولا يلزمهم اليمين أن يحلف لهم أنهم ما قالوا له ذلك
ولا أمروا له أبدا²⁹⁸.

168. وعقدوا أن من أكل عشاء أو غذاه فمَرَّ عليه رجل فيناديه صاحب
الطعام فيأتي فأكل معهم ثم بعد ذلك يشتكي صاحب الطعام ولا لم أنادا
له، فعلى [ي] الذي يأتي صاحب الطعام الخدمة إذا أنكر عليه صاحب
الطعام أنه لم ينادنه. وإن اشتكى صاحب الطعام أنه ناد له ليأكل لقمة

297 - لا تجوز الإساءة للعمال بأي وجه كان، فالوشاية الكاذبة والأتهام الكاذب بالسرقا
تعرض صاحبها للغرامة المذكورة وذلك بعد أن يزيل العامل عنه تلك التهمة بأداء
اليمين.

298 - من [ت]هم عامل من العمال بالكذب أو بأمر ما ونفى العامل عنه ذلك، يعاقب بما ذكر
في اللوح. وكذلك إن [ت]هم أكثر من عامل وأنكروا عليه.

أو نعمتان أو ثلاثة فأكل معه حتى يأكلوا الطعام جميعا، فعلى الذي يأتي صاحب الطعام أن يغم نصف الطعام لصاحبها، وإن قال صاحب الطعام له يا فلان ويتقن²⁹⁹ فأكل حتى يتموا الطعام فعليه الخدمة وعليه غرم نصف الطعام.

169. وعقدوا أن من وجد التلس الرحا فكنتها إن لم يصدق لأن من أراد أن يطحن فيفتشوا الرحي، فوجد كنس فينادي البواب أو الشهود حتى رءاه فيغرم الذيء آخر الطحن إليه من الناس قبله والسلام³⁰⁰.

170. وعقدوا أن من وضع الثمر، أو زرع، أو إداما، عند البواب للبيع أو البذل، فأراد الغال لا يحجر الرخيص ولا يحجر الذين الجيد ولو سبق البواب الذين والغال لا يحجر أحد والناس لا يرفدوا الا من عجبهم.

171. وعقدوا أن الأعمال إذا أخذموا خدمة³⁰¹، ومن أبى من العمال أن يأكل ذلك الطعام فعليه أن يغرمه وله أن يعمل نابه في الطعام قبل أن يأكل منه شيء. وأما إن أكل ثم بدله فأراد أن يقوم ويأت نابه، فليس له ذلك فإن فعل فعليه غرم ذلك والسلام.

172. وعقدوا العمال في فتون حصنهم في هذا اللوح، أن العامل...

[الصفحة 29]

... إذا صابوا مشكلة في اللوح في ما بين العامل من الحاجج والمسائل التي شركوه الأمانء خصوم مع أحد منهم، فليس عليهم الخدمة لأن

299 - غير ظاهر المعنى، هكذا ورد في الوثيقة.

300 - من أراد استغلال رحي الحصن فلاحظ أنه نكس لا يباشر عمله الا بعد شهادة البواب والشهود، فيعاقب آخر من استعمل الرحي.

301 - يقصد: عاقبوا أحدا بالضيقاة وإطعامهم.

الأعمال مع العمال هما واحد، واللوح هو لوح الأعمال بجميعهم
قضت ينفذون وخذوا في اللوح من الكلام ولا يورخذ العمال خدمة من
المسائل لأنهم واحد.

173. وعقدوا أن من باع زرعاً أو إداماً أو غيره للرجال حتى يعقد البيع
بينهما، وجاءه رجل آخر وقال له كسرك هذا الرجل في هذا البيع،
وقال له إن هذا السعر لم تكن قيمة السعر في هذا الوقت هاداً أغلى
والأسعار رخيصة وهذا من أبواب الغيبة، وعليه الخدمة أشدأخله³⁰²
بينهما بالتمامة³⁰³.

174. وعقدوا أن من أخذ إجارة على شغال الناس في الحصن وأشغال
الحصن فعليه أن يعمل إن أخذ من الإجارة دراهم واحد فإن لم يعمل
فعليه الخدمة حتى يعمل ويورخذ تواليته بذلك إن مات أو قلس. وأما
إن ارتجع عن الشغل قبل أن يأخذ الإجارة شيئاً، فليس عليه شيء
في ذلك أبداً. وإن كان عمل شيئاً في الشغل يسلم في الإجارة قبل أن
يأخذ منه شيئاً فييرا والسلام³⁰⁴.

175. وعقدوا أن من أعطى هرايه يتغيظه بتركرت³⁰⁵ ولم يكررها التغطية
التي ترد الماء حتى تدخل الشتاء فعليه الخدمة ويغطي هرايه حينئذ
ويلزمه ما فسد الماء إن اشتكى من في أسفله بذلك الماء. وأما من غط

302 - تعبير دارجي يستعمل لمن تدخل في شأن بين الاثنين بالنميمة والوشاية.

303 - إذا اتفق رجلان على بيع ما برضى وقبول الطرفين، فمن تدخل بينهما بالوشاية
وطعن في ثمن ذلك البيع يعاقب بما ذكر.

304 - أحكام متعلقة بمن استأجر للعمل في الحصن سواء من قبل فرد أو أرباب الحصن
والاجراءات الواجب إتخاذها في حالة توصله بأجرته أو لا أو في حالة تركه العمل
دون إتمامه كيف ما كان السبب إرادى إقلاص أو ممات.

305 - يقصد تازأكورت.

هراءه حتى يرد الماء ونزل المطر الكثير الشديد وطلع على فوق ثلاثة أيام وليالهم، فليس عليه شيء مما فسد الماء في سفلهم، لأن ذلك حكم الله وقدره لا يطاق وأن يرد بالتراب مقدار الله وأما ما فسد الماء دون ثلاثة أيام وليالهم يلزمه غرمه، فافهم والسلام³⁰⁶.

176. وعقدوا أن الصدعة والشقوة إذا كانت في البيت إلى السفلى يخرّب جميع البيوت الذي كانت عليه حتى يصل الخراب تمام ذلك التفاتش ويبنى واحد من الناس ما خرب من بيته ويلزم الأعمال أن يكلفوا ذلك وينظرو الشقوة والصدوعة والتفاحيش حيث ظهر لهم ذلك في الحصن كلفوها ليلا يطيح الحصن...

[الصفحة 30]

... ويفسدوا أيضا أموال الناس ولا يعلمون ذلك والسلام³⁰⁷.

177. وعقدوا أن من أراد أن يخرج العمال من العاملة قبل تمام السنة من يوم داخل العاملة لزم الذي أراد ذلك أن ينصف بخمسين ديناراً للأعمال والخدمة. وأما إن أراد العامل أن يخرج العاملة برضائه قبل تمام السنة فيعطى للأعمال أقية خاصة فيخرج ويبرأ وجد العامل في مكانه من أحب، وكذلك إن أخذ لهم العامل المذكور نائبه من إخوانه إن كانوا من أولياته، فله ذلك وليس عليه شيء إذا أخذ لهم النائب

306 - من لم يتقن سقف بيته وتسربت منها مياه الأمطار يعاقب بما ذكر ويفرم ما ألتفته المياه في بيت الذي أسفله، وإذا أمطرت السماء لأكثر من ثلاثة أيام بلياليها، لا يلزمه شيء في ذلك.

307 - أحكام متعلقة بكيفية إصلاح الشقوق العميقة التي قد تؤدي في حالة عدم إتقان إصلاحها إلى خراب الحصن، حيث يتم هدم جميع البيوت من الأعلى إلى الأسفل ويعاد بناؤها من جديد.

فييرا. وكذلك النائب العامل إذا لم يحضر فأخوه وكيله حتى يرجع من سفره، وإن كان لم ينب به عن نفسه ناب عنه وجاز حتى يرجع³⁰⁸.

178. وعقدوا أن الصبيانات³⁰⁹ والنساء لا يؤخذون بالتولية على الرجال بالتولية في الحصن، وإنما التولية على الرجال الأحرار.

179. وعقدوا العمال أن المسائل التي يحلف فيه واحد بنفسه خاصة، ولا يتبعه أحد في اليمين ولا يلزمه تكرار اليمين إلا مرة واحدا منها أنه من اتهم بكنس الرحى في الحصن. ومنها من إتهم بسرقة مقدار ثلاثة أواق وثلاث الرقية الواحدة من سكة الخفيف. ومنها أنه من اتهم أنه خدم بخرميرة البواب. ومنها من ادعا أن التكليف إلى الحصن لم يطلبه خبره إذا لم يكن عليه بَيِّنًا. ومنها من ادعا من العاملة أن واحدا من العامة كذب عنه دون بيان. ومنها من طعن لرجل فكسر عليه فاتهم بسرقة ويغرم الكسران بعد الحلف. وكذلك كل ما دون ثلاثة أواق الخفيفة وثلاثة عشر دراهما أعنى قيمته³¹⁰.

180. وعقدوا أن من انتقل من الهراء أو انتقل من البيت إلى البيت، فليس عليه شيء في ذلك، وإن كان لم يحضر الأعمال.

181. وعقدوا أن من كَيَّلَ زرعًا وغيره للرجل من البيت فقال له هاد قد كَيْلَتَهُ فقال نعم، فرجعه بالكيل³¹¹ فوجده شحيحا فلا يلزمه شيء

308 - أحكام مرتبطة بتولي مهمة تانفلوست، منها مثلا أن كل فرد طلب إقالة عضو من العمال قبل سنة من توليه لمهامه يغرم ما ذكر، وبحق لكل عضو من العمال أن يقدم استقالته ويسقط عضويته في مجلس العمال بعد أن يخضع لمسطرة نص عليها اللوح في هذا الشأن (أن يأتيهم بمن ينوب عنه مؤقتا أو يحل محله بصفة نهائية من إخوانه أو ورثته)، وحدد كذلك مسطرة النيابة عن عضو أثناء سفر اضطراري.

309 - الصبيان.

310 - أحكام متعلقة بالحالات التي يؤدي فيها المتهم اليمين بنفسه ومرة واحدة، منها نكس رحي الحصن بعد استعماله/ سرقة ما قدره ثلاثة أواق أو استعمال خميرة البواب دون إذن/ التكرار لخبر من أخبار الحصن/ سرقة المطحون / الكذب على عامل مع غياب الحجة/ سرقة ما تقل قيمته على ثلاثة أواق الخفيفة وثلاثة عشر درهما.

311 - يقصد أعداد الكيل ثانية.

في ذلك غير أن يكمل له ما يشح به الكيل خاصة. وكذلك أو أكل السوس الزرع أو يخلطه بالتراب والحجر فينتقيها من أراد قبضه، فليس على الذي كيل له ذلك سوى أن يكمل له الكيل خاصة بعد نقر الزرع أو غيره مما يكيل وكذلك الدراهم وجميع ما يكيل ويوزن يجر على هذه الحالة أبداً موبداً قافهم.

182. وعقدوا أن من بال وغيط حيث يجوز البول والغائط ضرورة...

[الصفحة 31]

... بالشتم وغيره عمل عقوبته بالخدمة خاصة ويخبر الناس بذلك وحذروا.

183. وعقدوا هاذا مسئلة السلف والبيع أن من سلف في الحصن دون أن يكتب في ماله وذمته فان كان [ن] له حضر شيئاً هاداً³¹² واحد، يقبضه الأعمال حتى يؤدي له متاعه بعد أن يتبعه شاهده بالحلف يمين فواقية الثقيل. وأما إن حضر شاهدين لا يلزمه الحلف فيقبضه الأعمال بشهادتهما. وأما إن كان في ماله ودمه لا يأخذ [ه] الأعمال لأنه عقد وهو من مسائل الشرع لا يتكلم فيه الأعمال. وإن كان سلف له من الحصن وكتب عليه الحصن، لا يدخله الأعمال سوى إن سنده للحصن في الرسم فيقبضه له الأعمال بالخدمة حتى يؤدي. وأما إن سلف له من الحصن دون بيان فأنكر عليه، فعليه أن يسلف³¹³ بل أن يحلف له ما سلف منه شيئاً في الحصن قط.

184. وعقدوا أن الخدمة إذا كانت مقدار الحاجة أو أكثر منها، فإنه يقسم ثلاث بل إذا استوت مع الخدمة فترك الأعمال الثلث ويعطي الطالب

312 - شاهد واحد.

313 - هكذا ورد.

الثالث والثالث للمطلوب حتى يظهر الحق فيغرمه حين تبث عليه الحق كلها لأن أكثر البخل وتقلع لهم الخدمة حاجتهم وقالوا الأعمال تسقط الخدمة لم يلزمهم سقوطها أبداً أبداً، وقد تقدم الكلام في ذلك فاعلم بذلك بالقول الأول في هذا اللوح .

185. وعقدوا أن الخير إذا أسند إلى الحصن كان الهرجان³¹⁴ الفدادين أو الزرع الخضر واللوز والتين، فإن ذلك يجوز بأخذ هادا بمسئلة الخير إذا أسند الناس إلى الحصن الأعمال ما في الخير من العقوبة، وإن أبى أن يغرموا بعمل ما فيه الخدمة حتى يغرم العقوبة ويؤخذ في ذلك التولية وتضعف الأعمال واشتغلوا بالخدمة إن احتاجوها .

186. وعقدوا أن من سند [د]ين إلى الحصن من السلف، أو رهن، أو بيع وعد إلى الحصن فإنه يكون ويتولى الأعمال من ذلك إن لم يؤدي [أ] بالخدمة حتى يؤدي ويؤخذ فيه التولية واشتغلوا بالموخوذة وتضعف الأعمال إن احتاجوها والسلام .

187. وعقدوا أن السرقة ليس لها حد، من سرق درهما فهو كمثل من سرق مائة حتى من سرق النخالة فهو مارق والسرقة اسمها واحد قليلا كان أو كثيرا ففي كل خمسين دينارا إلا إن كان العامل عافو في عقوبة القليل فالله يعاقبهم أو عافوه بجاه النبي الكريم³¹⁵ .

188. وعقدوا أن من كذب فإنهم الكذاب كان كثيرا أو قليلا، ففي كل خمسين دينارا الثقيل إلا أن عفا الأعمال، وكذلك عليه الخدمة أيضا، وأعظم الكذب . . .

314 - الأركان .

315 - السرقات بجميع أنواعها وبغض النظر عن قيمة المسروق متساوية ويعاقب عليها بخمسين دينارا .

[الصفحة 32]

... من كَذَبَ البواب والعمال ، وأصغر الكذب من كَذَبَ العامة فافهم والسلام .

189. وعقدوا أن من حمل كلب عقورا وغدر إلى الحصن ولم يعلم الناس بذلك أن يحذروه منه ، فإن أكل عادمي أو بهيمة ، فعليه الخدمة ويعطي لمن أكله ما ييرا به أو جرحه جرحا موجعا . وكذلك من حمل إلى الحصن كلب المكروب ، فعليه خمسون دينارا والخدمة فييرا³¹⁶ .

190. وعقدوا أن من يأتي في تقاره رجل من غير أهل الحصن في التقار المذكورة طاحت فيه لم يجز أبدا³¹⁷ .

191. وعقدوا أن من باعت له المرات ، والصبي ، والعبد ، والأمة زرعًا أو إدامًا أو ثيابا أو غيرهم ، فإن اشتكى أنه غبنهم في ذلك فبين لهم الغبن أو السلعة إن أراد إذا تحققوا علم قدر قيمته وإن للأجير أن يرد الغبن وإن عرف قدر القيمة ، فعليه الخدمة لأنه غش منه البهائم إلا إن كانت المرات راشدة عرفت وجوه البيع وعرفت فيه ذلك في الوقت المذكور فييرا من الخدمة المذكورة .

192. وعقدوا أن من ثبت عليه أنه سمع شئ من أخبار الحصن أو كان عنده كسر ق الحصن أو غيرها من التهجوم ولم يخبر به الأعمال ولا أهل الحصن ، فعليه خمسون دينارا وإن لم يكن بيان وإن نكر ، حلف بعشرة من أوليائه فييرا .

193. وعقدوا أن كل من جر الفساد إلى الحصن أو دخل فيه السرقة أو جر حينئذ إلى الحصن فخر فيه شئ ، فكلما جر هاذا الفساد المذكور من

316 - حكم في من أدخل كلبا الى الحصن ، فإذا هاجم إنسانا أو حيوانا وعضه ، يعاقب صاحبه ويعطي الدراة للضحية .

317 - لا يسمح للحراس باستضافة الأجانب في وقت مداومة الحراسة .

أهل الحصن ، فإنه يُوخذ في ذلك وعليه خمسون دينارا إن استدخل السرقة في الحصن وخرجت عليه في الحصن والخدمة وغرم ما خسر الابنى المذكور ويُوخذ بالفساد الذي جرءه إلى الحصن قليلا كان أو كثيرا وكذلك كل قبيح أو كرية أو خشين فكل من جر ذلك إلى الحصن ، فهو فساد فيُوخذ الأعمال بذلك ومن جرءه إلى الحصن غرمه أبداً .

194. وعقدوا أن من خسرت أو كالت أو كسرت دابته شيء في الحصن ، فطليه غرمه إن تبنت ذلك على دابته إذا لم استخلف صاحبه ، وإن لم يكن بيانا أو نكر حلف برأسه خاصة عن دابته فييرا فيما دون أقية الثقيل . وأما جرحا تبعه أوليائه وكذلك كلما فعلته دابته³¹⁸ .

195. وعقدوا أن من قال للعمال من جميع العامة لو اشتغلتم بشيء أو تكلم معهم فقال أخ ، أو قال أمه ، أو قال أب ، ...

[الصفحة 33]

... أو نحوه في كلام ، فهو سب فعليه الخدمة خاصة³¹⁹ .

196. وعقدوا أن كل فعل أو قال ينظره العمال في جميع أقوال وأفعال العامة هل كان صدقا أو كذب . إن كاذب فعليه خمسون دينارا أو عشرة يمينا إن أنكروا . وإن لم يكن بيان وأمضى ينظر في صدقه ، أيرفدو له هل كان يَلزمه شيئا صدقه؟ أم هو ييرا وينظر في الفعل أيضا كما ينظر في القول حتى يحلف ما يجب عليه في ذلك العقوبة

318 - كل واحد مسؤول على دوابه ويفرم كل ما لحقته من فساد أو إن أصابت أحدا . ومن إتهم ، ينفي على نفسه وبهيمته ذلك يمين واحد يؤديه بنفسه .

319 - من ذكر من العامة أقرباء أحد من العمال بسوء ، تحسب أقواله سب وشم يعاقب عليها اللوح .

باللوح؟ أم هو يبرأ دون أن يلزمه شيء وكذلك كله في ما يقال اللسان
ويفعله اليد كان قليلا أو كثيرا³²⁰.

197. وعقدوا أن من حدوا وخدم بحطب البواب وغيره بخميرته أو شرب
مائه أو خدم بهم بغير إذن فعلية الخدمة المذكورة في اللوح³²¹.

198. وعقدوا أن تقار الهرية إذا اتين تبهن العمال لحوزته³²² يكون كذلك
ولا بيت أحد في [ليلة] آخر، ولا يجوز ولا يمضي إلا دوليته.
ومن جلات تقاره³²³ لا بيت بعد ذلك في التقار حتى أندرو عليه
عقوبة التقار أو لم يبيت له أحد فيها، وإن بات له يعطي الكراء المذكور
في هذا اللوح ولم يكن له أراد اتهايته بات في التقار ليمضها، فافهم
ذلك سوى من بدا ليلة تقاره للآخر بيت له في هذا الليل وبيت له آخر
في ليلة تقار الأول فذلك جائز³²⁴.

199. وعقدوا أن المرات لا تكون حارسا ولا بوابة وكذلك الصبي
والعبد المكسوب³²⁵ وكذلك صاحب مرض لفزرق والجنون فأ من
استخرصهم³²⁶ يغرم ما ذهب من الحصن من جميع أموال الناس،
يعني يغرم الأعمال الذين استخرصهم لأنهم غر الناس بهم. المرات

320 - للعمال الحق في النظر في أفعال وأقوال العموم وتبين مدى صدقها وكذبها لتطبيق
غرامة الكذب عن كل مخالفة.

321 - لا يحق لأحد أخذ حاجيات البواب من خميرة أو حطب، وكل تجاوز يعاقب عليه
بعقوبة سبق أن حددها هذا اللوح في دينارين اثنين

322 - ويقصد من ثبت العمال نوبته في الدائمة الليلية.

323 يقصد: من اختلط عليه برنامج الدائمة ولم يتبع دورة النوبة.

324 - أحكام بضرورة احترام النوبة وبرنامج الحراسة الليلية حين وضعه وكيفية التعامل
مع من أخل بذلك سواء تعلق الأمر بالاتفاق مع شخص آخر للتناوب أو الغرامة.

325 - يقصد العبد الذي ما يزال تحت طاعة عائلة ما.

326 - يقصد: من كلفهم تلك المهام .

ليس تولية لها ولا تؤخذ بتا، والباقي مما ذكرنا غرور عمدا. [ومن] استخطرهم يغرم عنهم أبداً. ولا يلزم غرم تولية المذكورين فافهم والسلام³²⁷.

200. وعقدوا أن من حمل دابة التي تضرب تتضح حبها وتتهس بفمها إن لم يخبر صاحبها الناس بعلمها لينحدروا منها، فإن فعلت شيء ولم يخبرهم، فعليه الخدمة وإن أخبرهم فييرا.

201. وعقدوا أن نهاية المدعى إلى ما يصدق، ومن الدعا أن الشعير ذهب ولم يكن حرث، ولا خزانت، ولا شاريا والسمن ولم يكن كاسبا ولا شاريا والعسل ولم يكن كاسب النحل ولا شريا وغير ذلك فلا يصدق، وكذلك النقرة³²⁸ الخدمة ولم تكن له عنده خدمة ولا عرفت له...

[الصفحة 34]

... ولا عملها وغير ذلك، فكل ذلك لا يصدق وفيه لبى الدعوى إلى ما يصدق فيه الطالب. وأما إن عرف عنده ما الدعالة بالكمب والشراء، فهو مصدق فيما الدعالة ويوصله، وإن لم يكن معروف عنده كما ذكرنا، فلا يصدق وأبدا في دعوا أبداً أبداً. فإنه كذب فافهم والسلام³²⁹.

327 - النساء والصبيان والمرضى والمختلين عقليا لا يقومون بأعمال الحراسة والبواب، ويعفون من كل التكاليف التي تكون عامة على الجميع، ويعاقب من أمرهم أو كلفهم بذلك كما ذكر.

328 - يقصد: الفضة والحلي ونحوها.

329 - أحكام تتعلق ببعض الشروط في حالة المطالبة بالتعويض عن السرقة من مثل أنه من لا يملك شيئاً كسبه أو اشتراه، لا يدعي أنه سرق منه في أوراق القلة والفراغ.

202. وعقدوا أن من عمل طعاما إذا ما خدمو هو وشريكه إن كانوا دخلوا به جوف الحصن أو في الهراء في جوف الحصن لأنهم تشوش البواب تلزمهم الخدمة بذلك³³⁰.

203. وعقدوا أن من دخل هراءه ويعقد فيه مدة طويلا ولم يكن يقرأ عقود ولا كتب ولا يكيل زرعاً ولا غيره فإنه تشوش البواب تلزمه الخدمة بذلك³³¹.

204. وعقدوا أن من فعل أو قال أو منع أو عمل أو رفق أو وضع أو خسر أو كسر أو هر [س] شيئا، فقال له العمال لما فعلت ذلك؟ فقال: أمره فلان ففعلته ما مره فأتارك عليه فلان المذكور، فعليه الخدمة والإنصاف إذا أنكر عليه فلان المذكور. وكذلك إن قال رجل لرجل آخر إعطني هادا الحاجة، فقال له: هي متاع الناس، فقال أحطناها ولو كانت كذلك، فيبرأ من أعطى ويؤخذ الذي أعطيته ولم إذا ثبت ذلك كما قال له، وكذلك من قال لرجل بفعلا لي واعني بها ع[ط]اني اخلصها لربها أو نبدلها له أو نأتي بمثل ذلك المتاع فاوضعه في مواضعه فيبرأ المأمور في كل ذلك ويأخذ الأمور إذا ثبت ذلك كما قاله إلا إن نكر عليه الأمير دون البيان المأمور، فيحلف له الأمير في جميع مسائل المذكورة كلها برأسه خاصة فيبرأ ولا يكرر اليمين.

205. وعقدوا أيضا أن بول الدابة وزبلها إذا طرحت في مكان يكون فيه ضرورة جميع ذلك لصاحبها، فإن لم يشته، فعليه الخدمة يعني إن عادت دابته وبعد أن علمه الأعمال بالمتع، فعليه أن ينكس ما طرحت دابته.

330 - حكم في منع إعداد الطعام داخل الحصن أو البيت أثناء العمل لأنه فيه تشويش على البواب.

331 - حكم بقضي منع المكوث في البيت لمدة طويلة بدون مبرر مقبول كقراءة العقود أو كيل الزرع.

206. وعقدوا أن من وضع شيئا في أحوال طريق الحصن يضيق به الطريق أو علق شيئا خشب البيوت³³²، فإن كان ذلك الشيء³³³ ضرورة الطريق وللبيوت³³⁴ يكلف الأعمال لصاحبها ويرفدوا³³⁴، فإن لم يرفدوا حتى تمضي التأجل، فعليه الخدمة حتى يرفدوا وإن كسر حاجته خسية في البيوت يغرماها ويصنعه³³⁵.

207. وعقدوا أن من رفع ملح البواب أو غيره أو حطبه أو مائه أو قفقه وليأسره³³⁶...



الصفحتين 34 و35 من المخطوط

332 - يقصد: من يعلق أمتعته على الأخشاب التي تكون ظاهرة في الجدران حتى يضيق الأمر الفاصل بين البيوت.

333 - يقصد: إن كان ذلك الفعل يحدث ضرا بالطريق أو البيوت.

334 - يرفدوا: يحمل ويزيل.

335 - أحكام متعلق بوضع الأشياء على الأخشاب أو في طريق الحصن التي قد تضيق المرور إليه أو تلحق ضررا ما.

336 - لم نستطع الإمساك بمعنى هذه الكلمة.

[الصفحة 35]

... صلاحه وثبته ونخاله وزرعه وإناءه وقويهم وغيره بغير إذنه،
فعليه الخدمة ويغرم ذلك³³⁷.

208. وعقدوا أن من خلط دقيقه مع دقيق الأعمال أو غيره وكذلك زرعه
مع زرعه، ودمنه، وإدامه مع متاعهم، فعليه الخدمة. وكذا
من الدعا أنه لم يراها وظن أن ما كان هناك شيئا حتى أن خلطت
لم يصدق، تلزمه ويغرم ما وصله له الأعمال في التخليط المذكور.
وسقطت عنه لأجل التفريض حين لم تقطب وينظر حتى اختلط³³⁸.

209. وعقدوا أنهم إذا قالوا جاءت فيك يا فيك إن كانت فيك، فليس عليهم
عن ذلك إن كانوا ما قالوا صحيحا وإن كان واحد من العمال يجوز
ذلك كان صحيح، وإن أرادوا الأعمال أن يترك عمة ذلك الحق
سوى واحد منهم يلزمه أن يغرمه له قرعته من ذلك ولا يسقط
العامل حقه العامل إلا يرضيه خاصة فافهم.

210. وعقدوا أن من طلع سطح هراءه في جوف الحصن بالجماع أو يلعب
الشكوت أو بالأكل، فعليه الخدمة ويلزم الأعمال أن يحذرهم عن
ذلك الباطل ويخبر بالخدمة³³⁹.

211. وعقدوا أن الأعمال لا يكلف الأعمال التكليف لأحد ولا عليه أن
يأتيهم بأحد، ولا يوخذ الأعمال عامل بالتولية لا عن أحد من الناس
في اللوازم الاهرية أهل الحصن العامل أبدا. وليس على العامل إلا

337 - قرار بمنع أخذ حاجيات البواب.

338 - قرار خاص بمن قام بمزج دمنه أو زرع أو أية مادة أخرى مع ممتلكات العمال
داخل الحصن ولو عن وجه الغلط.

339 - قرار بمنع استعمال أسقف البيوت دون مبرر مقبول.

أن يكتب معهم في الرسوم³⁴⁰ التكاليفات وغيره. وليس عليه إلا أن يفعل ما عمل العمل لأهل حوزته وغيرهم، من فتح بيوتهم، أو بيع متاعهم فافهم ذلك.

212. وعقدوا أن الديون الثابتة على المورث بحكم الشرعى تؤدي من رأس مال الموروث بعد زوال خدمة الأعمال من ذلك، ومن منع ماله للمتوادة أرادوا أن يخذ في مصالح هذا الحصن، فيغرم أربعة عشر ديناراً سكة كهوكة موزونة خمسة وثلاثين درهماً الثقيل. فإن نكر، يحلف بخمسة من ورثته ما اشترك الأمناء. ومن تشح من الأمناء مع الآخرين إذا اجتمعوا على مصالحهم ذلك الحصن حتى يتضمن³⁴¹، يغرم كل واحد منهم عشرين دراهم الثقيل، وكذلك إذا تشتموا سواء أو قبيح، وكذلك من تشح مع الآخرين من هؤلاء في لقاءهم إذا أرادوا أن يترى رأيهم على مصالح ذلك الحصن. ومن يأت في هذا الحصن فذهب منه أموال الناس، فيحلف للأمناء بعشرة الرجال من أوليائه ما عرفوا فيه ولا جليلاً، فييرا من ذلك في الأولى...

[الصفحة 36]

... والأخرى. ومن الدعا أن ماله ذهب من هراءه فيحلف للأمناء بعشرة رجال من أوليائه ويجعل نهاية ماله عند الحلف وقبله³⁴².

340 - يقصد: الإشراف على كتابة العقود.

341 - يقصد الجدل والخلاف إلى حد الاصطدام بين الناس.

342 - أحكام حول الديون بجواز تحصيلها من رأس مال الموروث بعد خصم لوازم العمال والحصن، من امتنع من الورثة على تسديد ما لزم المترقى من أمواله التي خلفها، ويتضمن أحكاماً أخرى حول الجدل والنزاع بين الأمناء في حالة إبداء الرأي حول مصالح الحصن وحكما يقضي بأداء اليمين للتبرأة من تهمة السرقة ومن الإدعاء بضياع ممتلكات داخل البيت.

213. وعقدوا العمال أن من لم يعمل شيئا إذا كلفه العمال لأهل الحصن لأهريتهم كالزرب والبنيان والرفاد بنصف بأقية، ويعمل ذلك³⁴³. وكذلك إذا صلح العمال شيئا³⁴⁴ لمن صلحه وعلى من صلح له من أهل الحصن فمن رجع عن الصلح منهما بعد ذلك، يغرم مثل ما صلح له به العمال إذا نزعوا من بين الخصمين اليمين وأصلحوا بينهما إذا رضوا بذلك الصلح لم يكن لهما الرجوع بعد ذلك. ومن رجع منهما يغرم ما صلح له به العمال فاقهم والسلام³⁴⁵.

214. وعقدوا³⁴⁶ أن الورثة أن يقيموا لرب الدين بدينه إذا ثبت عليه ذلك بحكم من مال مورثهم فإن بقولهم شيء بعد القيمة يقسم الورثة بينهم³⁴⁷.

215. وعقدوا العمال أن من أراد أن يوصل ما ذهب له من المال من بيته، يوصله بيمين واحد لكل أقية الثقيل وهذا كما كان في الألواح المتقدمين.

216. وعقدوا أن من ضمن البواب، فإن ذهب مال من الحصن يقف مال الضامن لمال البواب حتى يغرم منه للعمال جميع ما ذهب من الحصن، فإن فني مال البواب قبل أن يستوفي الحق فيغرم الضامن من ماله حتى يستوفي الحق، فحينئذ يرجع على تولية البواب فيأخذه العمال حتى يغرمون للضامن ما غرم عن أخيه البواب. وكذلك،

343 - من لم ينجز ما كلف به من أشغال الحصن التي تلزم أرباب البيوت، يغرم ما ذكر.

344 - يقصد التدخل من أجل الصلح بين طرفي النزاع.

345 - يقصد أن من لم يحترم الصلح بعد أن حكم به العمال في نزاع ما، يعاقب بقدر الأجرة التي أخذها العمال في إبرام ذلك الصلح.

346 - على الورثة أداء ما على مورثهم من ديون، ثم يقسمون ما تبقى من التركة.

347 - من أراد أن يبلغ بما سرق منه، يؤدي اليمين على ذلك وفق ما ذكر هنا (كل أقية بيمين واحد).

إن لم يكن مال للبواب يغرم أيضا من ماله ويرجع على تولية البواب كما ذكرت. وإن برّحوا تولية البواب على العمال حين يدخل الحصن أنهم تبرأ منه، فمن بقي منهم لم يبرحوا على العمال يؤخذ بالتولية وإن كان واحد وإن حضروا كلهم لتبريح فيبرءون ويكون تولية البواب من استحرصه - يعني العمال وكذلك على أن الضامن على البواب لا يطلب أولياء البواب إلا أن يغرم عن البواب فحينئذ يرجع على الأولياء لأن الحصن بالتولية حالا ومالا والسلام أعني الأموال الذي يلزمهم للبواب عزهم فافهم³⁴⁸.

[الصفحة 37]

217. وعقدوا أن من طلب اللوح أن يخرج يعطي الخدمة للعمال وهو صاعين الدقيق وطاسة السمن³⁴⁹.

218. وعقدوا أن من غلق هراء ولو بعامل واحد فهو مغلق، تلزمه الخدمة لجميع العمال - أعني إذا عمل عليه علامة أو سند ولا يلفت إلى قوله أنه لم يرد به الغلق إذا حضر له واحد من العمال، إلا وجعل عليه ذلك واحد من غير أن يحضر له واحد من العمال فيبرأ.

219. وعقدوا أن من غلق هراء بغير حضور العمال ينصف بخمسين دينارا.

220. وعقدوا أن من أراد أن يتكلم له العمال في حاجته، فلا يكلموا له حتى يعطي الخدمة.

348 - أحكام تتعلق بضمان وتولية البواب لتحديد المسؤوليات المترتبة عن من يضمن في كل ما لحق الحصن من سرقات.

349 - يمكن لكل عضو من الجماعة أن يطالب باستخراج اللوح والإحالة إليه بعد أن يكون أدى مقابلا عن تلك الخدمة وهو صاعين من الدقيق وطاسة السمن.

221. وعقدوا أن البواب إذا لم يعط ضامنا يضمن له توليته إلا إن برحوا أو استرعوا أو تبرءوا كلهم بحضورتهم فيبرون وتكون التولية على من استدخله في الحصن يعني أهل الحصن³⁵⁰.

222. وعقدوا أنهم أمروا للبواب أن يستدخل الناس في الحصن بقدر ما يطبق من رقبة وينظرهم وإذا قضا حاجتهم خرجوا ودخل الآخريين هكذا³⁵¹.

223. وعقدوا أن أرباب المسئلة إذا كثروا فواحد يعمل منهم وكيل أو يعملان من غيرهم يكلم بين يدي العمال بحاجتهم، وكذلك المرات والصبي والصبية والعبد والأمة والمجنون والفرزدق، يعمل لهم الوكيل الرشيد الناصح يتكلم بين يدي العمال بحاجتهم فافهم³⁵².

224. وعقدوا أن لا يتكلم بين يدي العمال إلا واحد خاصة رب المسئلة أو وكيله، ومن دخل بين العمال بكلام إذا تتكلم مع صاحب المسئلة أو وكيله، ينصف بخمسين دينارا إلا إن أمر له العمال فيبر³⁵³.

225. وعقدوا أن لا يوصل ما ذهب من الأهرية إلا من دخلها وعرف ما فيها من الأشياء والأجناس والأنواع والأصواف ومقدارا أكان حبوبا أو غيرهم. وكذلك من كانت عنده وصية من ورثة فشاهدوا حد يتبعه عند التوسيل إن ذهب شيء من البيت مما ذكرت الوصية بيمين واحد

350 - البواب الذي ليس له ضامن، يضمنه من كلفه تلك المهمة.

351 - حكم خاص بالبواب يقضي بأن لا يسمح بالدخول إلى الحصن إلا للعدد الذي يستطيع مراقبته وضبطه، وبعد خروجهم يشرف على مجموعة أخرى، هكذا دواليك.

352 يكلف وكيل للمرافعة أمام العمال بالنيابة عن دويه إن كانوا جماعة أو نيابة عن المرأة والصبي والعبد والأمة والعليل.

353 - في حالة تعدد أصحاب الدعوى، لا يحق أن يتدخل أثناء الدائرة مع العمال إلا واحد، رب المسئلة أو الوكيل المعين.

لوقية ثقيلة وإن كان عنده شاهدين يتبعهم بيمين واحد لأربعة أواق
ثقيلة إلا دون عند... .

[الصفحة 38]

... الموت أمين لا يكذب ومن لم يعرف ما في الهراء لدخوله فيه
بوصية موروثة لا يوصله أبداً أبداً والسلام³⁵⁴.

226. وعقدوا أن الجماعة في ذلك الحصن لا يأمر العامل من أبى أن
يخرج إذا قال لهم البواب أخرجوا الجماعة من الحصن ينصف من
أبى أن يخرج بأقية.

227. وعقدوا أيضاً أن للمال خدمة عند فتح الهراء المغلوق بالعمل في
الحصن ويكون فيه الصلح إن سمحوا العمال بنحو نصفها وإن كان
فتحها غير الذي غلقها تلزمه أيضاً الخدمة.

228. وعقدوا أن من أعطى للبواب تمرا أو زرعاً أو تياباً أو دهناً أو إداماً أو
غير ذلك، فيبيعه له أو يكون عنده بأمانة أو ودعة لا يدخله العمال
بقليل ولا كثير، فقد رما بماله في البحر العميق، إلا إن أمروا له
العمال أن يعطيه ذلك يتبع به العمال إذا فات وإن لم يأمر له ليس له
عليهم شيء والسلام³⁵⁵.

229. وعقدوا أن من اشترى بلده رجل وتجعلوا وثيقة البلاد والأموال
والرباع والعقار حيث كان فقد كان فيها الهرة في الحصن سوى إن
استثناهم في الوثيقة إن كان في الوثيقة -سوى الأهلية في الحصن-،

354 - حكم يتعلق بتحديد صفة من له الحق بالتبليغ بالسرقات في البيوت، كالوصي عن
الإرث أو العارف المطلق على ما بداخل البيت من متاع وممتلكات.

355 - العمال غير مسؤولين عن الأمانات التي توضع عند البواب سواء كودعة أو من
أجل بيعها إلا إذا تم إحضارهم كشهود أثناء الإيداع.

أو يقول -دون الأهرية في الحصن-، فييراً. وإلا لم يكن إن لم يستثنى في الوثيقة الأهرية من الحصن وليس له إذا جملة الوثيقة أن ييراً من الأهرية من الحصن خاصة أيلزمه أن ييراً من جميع الوثيقة جملة إن يقبها جملت مع أهرية الحصن والسلام³⁵⁶.

230. وعقدوا أن وثيقة أهرية الحصن إذا انفردت فلا باع أن يتبرأ أثمان وثيقة للبيع ولورثته ولأولائه فييراً المبتع من الهراء حين كتب التبرية وعرز الوثيقة في عتبة باب الهراء ييراً وليعمل الوثيقة والمفتاح في تكفرت البيت فيسقط حينئذ ويلزم رب الأصل حباً أم كرهاً.

231. وعقدوا أن مسألة لم تكن في اللوح كانت في رأس العمال، فافهم والسلام³⁵⁷.

232. وعقدوا أنهم إذا تكلموا مع صاحب العقوبة والإنصاف، فإن نادى لواحد من العمال أو إثنان ليناجيهما فمن جابه من ذلك العمال، يغرم ذلك العامل الخدمة للعمال حب أم كرهاً..

[الصفحة 39]

... لأن ذلك سفاهة وهانة واستخفاف سوى إن أمر العمال لذلك العامل أن يجيبه فييراً، فإن أراد صاحب العقوبة والإنصاف أن يطلب شيئاً يطلبه فبين يدي العمال كلهم ولا يناجى واحد منهم والسلام³⁵⁸.

356 - حكم يتعلق بوثيقة بيع الأملاك في البلاد، لا تستثنى فيها الأهرية إلا إذا كانت عبارة عدم شمولها في العقد واضحة.

357 - تبقى عملية التشريع مقترحة لاجتهادات ايتفلاص عبر مواكبة كل النوازل والحكم في النزاعات التي لم ترد بشأنها أحكام في هذا اللوح.

358 - لا بحق لأي فرد أن يستعطف أحد العمال في قضيته ويغرم كل عامل حاول الإنصات إليه، ومن أراد تقديم طلب أن يمثل أمام جماعتهم.

233. وعقدوا أن من ذهب له مال من هرايه وكان من تولية البواب أن يحاسب نفسه من جملة الزكوة بالحساب .

234. وعقدوا أن من كسى رحي في الحصن يعني اسلس بالعجمية وغسوله بالنخالة ينصف بخمس وعشرين دراهيم ويعمل أيضا نصف رباعية الشعير في عين الرحي³⁵⁹ إذا ثبت أنه آخر طاحن إليه . من الدعا أن الشعير طاحت به في قعر الرحي ورفدها وعملها في عين والدعا أن من ذلك فقال النخال في عين الرحي ، يحلف بنفسه بيمين واحد أنه ما تعد طحن النخال بالرحى وغسل الرحي بالنخال ، وأن النخال بقية من الشعير الذي طحن في الدقيق في قعر الرحي فيبرأ ويعلم الناس أن اللعنة تكون عند كنس الرحي . يعنى أن من أعدائك من ينظرك حتى تطحن بالرحى فيعزم فينكس الرحي ليستهلكه فذلك للعمال فافهم ذلك³⁶⁰ . وأما بعض العمال يجب على من نكس الرحي الخدمة وذلك جائز .

235. وعقدوا أن من تبع³⁶¹ لرجل سلفا مما يوكل أو يوزن فدخل هرايه وكيل له ووزن له منه متاعه ، وقال له : هاذا متاعك وإني قد كيلته أو وزنته ، فإن أصابه رب السلف شحيح لم يلزم من كيل ذلك إلا أن يزيد بشحبة حتى يستوفي رب السلف حقه خاصة ولا تلزمه العقوبة أبدا أبدا فافهم والسلام³⁶² .

359 - صيغة معربة ل « نيطن - و زرك » وهي فتحة الرحي تفرغ منها الحبوب وغيرها للطحن .

360 - أحكام تتعلق بجمع ما تبقى من الأشياء بعد الإفراغ من استعمال الرحي ، ويمنع على كل شخص لم يثبت أنه هو من استعمالها في الأخير القيام بذلك لأن ما تبقى فيها يعود للعمال .

361 - تبع : صيغة معربة لتعبير أمازيغي ، يقال « ضفرت عورطال » أي على ذمته سلف .

362 - حكم متعلق بمن حاز من رجل آخر قدرا من المواد التي تكيل أو توزن على وجه السلف في حالة ما إذا نقص من مقدارها وقت التسديد ، عليه أن يعطي المقدار الناقص ولا تلزمه أية غرامة .

236. وعقدوا أن من عمر³⁶³ إناء أو برمة أو قصعة أو غيرهم بعشائه أو غذائه من الطعام وغطه، فمن رفع عن ذلك الإناء غطاءه من غير إذن ربه، تلزمه الخدمة إن اشتكى وقال له: من أمر لك هذا الفعل؟ وإن سمح له العمال، ينصف بأقية إن الدعا إلى الحصن أو يصدقو فإن اشتكى بما لا يصدق، فليس له شيء. كمن الدعا أن الزرع ذهب من هراؤه ولم يكن عنده ولا رآه عنده أهل الحصن، وما أشبه ذلك مما لا يصدقون فيه من الادعاء.

237. وعقدوا أن من قال نأت الحصن نأكله أو قال نصل إليه الحركة³⁶⁴ أو قال لم نأت إلى الحصن إلا إن حملت إليه الحركة، فعليه في ذلك خمسون ديناراً إن كان عليه بيئة وإن لم تكن بيئة وأنكر، يحلف بأربعة عشر من أوليائه أنه ما قال ذلك قطيراً...

[الصفحة 40]

... وإن قال بالمزاحة، يلزمه جميع ما ذكرنا والسلام³⁶⁵.

238. وعقدوا العمال أن الحصن بالتولية -يعنى، يؤخذ العمال من عمر في الحصن في إخوانه وأوليائه وأولاده وفي أوليائه إلى أكثر من عشرين نسباً، ويؤخذ أولاد في أوليد³⁶⁶، واخلف في اخلف، حتى يؤخذ أهل

363 - يقصد: وضع الطعام في الإناء.

364 - الجركة: بفتح الكاف وسكون الباقي، وتنطق كذلك بسكون كل حروفها هكذا «لحزكت». تعني حملة عسكرية، ويقصد بها هنا تنظيم حملة لمهاجمة أكادير لنهيه..

365 - أحكام تتعلق بمنع كل تهديد للإغارة على الحصن ولوعلى وجه المزاح. ومن اتهم بذلك يغرم ما ذكر أو يؤدي اليمين بأربعة عشر رجلاً من أوليائه وينفي عن نفسه تلك التهمة.

366 - ربما يقصد: أولاد الأولاد.

عنق الفدان³⁶⁷ في أهل بني عمر³⁶⁸، ويؤخذ أهل ختارة³⁶⁹، في بني نَفْ³⁷⁰، ويؤخذ أهل مَزَار³⁷¹ في أهل رجل الماء³⁷². وتلك التولية في جميع اللوازم الحصن وجميع المارقة من الحصن سوى من استرعى على العمال ويرح عليهم أن إذا اللواتي تبرته منه ومن توليته ولا دخله فيما خسره في الحصن أو ثبت عليه والأخذ في بذلك، فإذا برح على العمال يبرأ ويختار العمال إن شاء ترك ذلك في الحصن، وإن شاء أخرجوه منه إذا ما أصبوه من يضمنه فافهم ذلك والسلام³⁷³.

239. وعقدوا أن من أكل غلاقين القدرة والكسكة كان البواب والعمال وغيرهم ينصف بواقية، ويعمل نصف ربعة دقيق في الخمير وذلك كله يلزمه ويلزم مثل ذلك أيضا من خدم بخميرة البواب والعمال كان عسكر³⁷⁴ ساء خبز أو حسي.

240. وعقدوا أن من كيل له البواب شيء من هرائه فأصابه صاحبه شحيح، فعلى البواب أن يكيل له وأن يزيد الشحيح خاصة ولا يلزمه سوى ذلك والسلام.

367 - تعريب لاسم مكان يسمى «أكرض» ن بيكر.

368 - «ءايت غمز» هكذا، بدون الألف وسكون الثلاثة، اسم مجموعة بشرية تنتشر في النوسط الغربي من المجال الجبلي الذي تستقر به مجموعة أيكطاي.

369 - لم نجد أي مكان يسمى بهذا الاسم في أسماء المجموعات الحالية، ربما تم تبديل اسمها.

370 - «ءايت تافا» اسم فرقة.

371 - تعريب «إيميزان»، اسم قرية قديمة كانت تقع ما بين «أكرض» و«تيليو» حاليا.

372 - تعريب اسم يعرف ب «أضارن-ومان».

373 - أحكام تتعلق بتحديد التولية في الحصن حسب التسلسل القرابي لذوي الحقوق وتراتبها حسب فرق القبيلة، وبعض الاعتبارات التي يمكن الاستئناس بها في حالة ما إذا صدرت رغبة من إحدى الجهات التنازل عن حقها في تولي المهام، ويتضح من أسماء المجموعات ك ءايت عمر وءايت تافا وءايت ءوضارن وءامن أن المعنيين بالأمر هم بعض الفرق القبلية لأيكطاي.

374 - غير ظاهر.

241. وعقدوا أن من نكس انحصار³⁷⁵ الرحي حتى ينوض فيه التراب، ينصف بأقية للعمال لأنه حك الرحي خربه³⁷⁶، فيلزمه ذلك.

242. وعقدوا أن من قال للعمال أن إبنني وأخي وزوجتي وسماهم بأسمائهم إن كانوا جاء بالفتاح لا يدخلونه ما أمترته لهم. فمن جاء منهم المفتاح ودخل الهراء فعليه من الإنصاف أربعة عشر دينارا والخدمة ويلز [م] العمال أن يخبرهم أنه قال إن جاء بالفتاح لا يدخلون البيت فاخبرهم ودخلوه بعد الخبر يلزمهم الإنصاف المذكور والخدمة وما فوته من البيت من المال. وإن كان أبعثهم إليه الذي قال للعمال إن جاء بالفتاح لا يدخلون البيت ولم يخبرهم العمال بعد قوله لا يدخلون البيت، أنه أمرهم الدخول إلا وينصف بأربعة عشر دينارا للعمال والخدمة³⁷⁷.

243. وعقدوا العمال أن من ذهب...

[الصفحة 41]

... له ماله من بيته فيوصل بأوليائه وزكواته، فإن أبوا أن يتبعه وزعموا أنه ما ذهب له شيء في ذلك فكلامه باطل ولا يوصل بشيء بغير أوليائه أبداً أبداً والسلام³⁷⁸.

375 - أنحصار: جوانب الرحي.

376 - يقصد، أن حك الرحي يلحق به الضرر، وهذا الحكم الذي يمنع بعض الطرق الغير المسلمية في صيانة الرحي يستهدف بالأساس الحفاظ على الممتلكات المشتركة.

377 - من بلغ العمال بأنه منع على أفراد عائلته - بعد أن سماهم - ولوج بيته في الحصن، ومن فعل من هؤلاء بعد أن أعلموه بقرار وليهم يفرم بما ذكر، وعليه في حالة رفع المنع على أفراد عائلته أن يبلغ العمال بذلك وإلا عوقب بما ذكر.

378 - حكم يقضي بأن إثبات السرقة لا بلاغها للعمال لا تتم إلا بتزكية من أقرباء صاحب الدعوى وشهادتهم.

244. وعقدوا أن الحصن بالتولا بالفزاعة ومن لم يتبعه أوليائه ليس له شيء أبداً أبداً فافهم.

245. وعقدوا العمال إذا التفقوا الثلثان منهم أن يغرموا [أ] للبواب الشرط من رءوسهم ويتبعونه الحوز بذلك يكووا³⁷⁹ البواب الثلث الباقية ولا يلتفت لقلوها ولا مسموع. ومن كانت عقدة من الحوازة يشرك العمال تكليفه بوجه حتى يغرم لمن غرم عنه³⁸⁰.

246. وعقدوا أن من استكلف واحد من أهل الحصن إلى حصن آخر بغير إذن العمال، ينصف بالخدمة للعمال ويعود معه الكلام بصاحبه بين يدي العمال حصنهم ذلك والسلام³⁸¹.

247. وعقدوا أن من اشترى نصف دمه رجل، أو ربع، [أو] خمس، أو غيره ويشترى الآخر الباقي من الدمة وكل الوثائق بجملة لم يستتنا الأهلية في الحصن، فعليهم أن يغرم ذلك بحساب وثائقهم صاحب الربع يغرم ربع اللوازم، وصاحب النصف يغرم النصف، وصاحب الثلث يغرم الثلث، وصاحب العشر يغرم العشر، وصاحب الحبة يغرم ما لزم الحبة من اللوزم وصاحب الحقلة يقيم العمال الدمنة ويغرم ما لزمه بقيمة حقلته وحقايل وفدادين بالقيمة. ومن استثنى من الوثائق هراية الحصن يبرأ. وهذا كله كيلا يضيع الحصن لأنه من مصالح الناس ومنافعهم. ومن اشترى عند المرات إرثها من زوجها، لم يلزمه أن يغرم شيئاً من اللوازم لأن النساء لا تؤخذ بالتولية في الحصن بسبب إرثها من زوجها أو غير زوجها ممن إرثها من الميراث أبداً فافهم ذلك.

379 - غير ظاهر.

380 - يمكن لثلاثي العمال أن يقرروا أداء أجره البواب.

381 - من رفع نزاعه مع أحد من أهل الحصن إلى عمال حصن آخر، يعاقب بما ذكر ويمتثل أمام عمال حصنه.

248. وعقدوا أن من قرَّ بالسرقه الهراية في الحصن فأخرجت منه، ينصف بعشرة أواق والخدمة و جبد وأجر الإضاد إلى الحصن بسبب ذلك ينصف بما ذكرنا أيضا فافهم والسلام³⁸².

249. وعقدوا أن [تليم] الفزاعة يأتي بها إلى الحصن عند إرادته أن يعطى حقا ويقبضه فعلى من فعل ذلك خمسين دينارا، وتلزم الخدمة حتى يترك ذلك الفزاعة من الحصن وأحوالها أبدا والسلام.

250. وعقدوا أن من جعل ماله أو متاعه عند رجل...

[الصفحة 42]

... في بيته في الحصن ثم اشتكى صاحب المال أن ما عمل فيه اليد فله أن يلحفها³⁸³ من كانت المفتاح [ح] مرتين: مرة يحلف أنه ما أكله ولا عمل فيه اليد، ومرة آخر يوصله البواب وبعد أن يجعل رب المال نهاية ماله أيضا بالحلف ليوصله من كانت المفتاح بيده. وإن عرف صاحب المفتاح قدر ذلك، لا يلزم رب المال أن يجعل ذلك نهاية المال بالحلف فافهم والسلام³⁸⁴.

251. وعقدوا أن كل ما فسد من الأموال في الحصن، والودائع، والأمانة، والرهن، والمتاع، يتكلم فيه العمال ويح [ك]م فيه يفصل فيه باللوح³⁸⁵.

382 - من اعترف بالسرقه في بيوت الناس يغرم السرقات و يعاقب على إخلاله بالنظام العام للحصن.

383 - يريد كتابة يحلفه، والهاء يعود على صاحب المال، أي يفرض على من كانت مفاتيح البيت الذي تخزن فيها الأمانة والوديعة بيده أن يؤدي اليمين.

384 - حكم يتعلق بإيداع حاجيات في بيت الغير ومسطرة العمل في حالة تقديمه شكاية بفقدان شيء.

385 - يتولى العمال مسؤولية الفصل في جميع النزاعات المتعلقة بالأموال والأمانات والودائع، ويصدرون الأحكام في كل المعاملات طبقا لما ورد في اللوح.

252. وعقدوا أن منتعت الناس] وامتاعهم وأموالهم في ما رد الباب- يعني الحصن الأول، فعليه العقوبة اللازمة، ذلك أو يرد ما رفعه من المتاع إلى مواضعه حب أم كره، وعليه ما خذوه العمال حتى يرجعه إلى موضعه الذي رفعه منه³⁸⁶.

253. وعقدوا أن كل يد قبضت أموال الناس ومتاعهم فلا يبرأه من ذلك إلا أن يرده كما قبضه منه إذا عرف الناس قبضه وثبتت عليه ذلك أنه كان عنده فلا يبريه إلا الغرام، فإن لم يكن بيان وأنكر له ذلك والدعا أنه رده له، يحلف رب المال أنه باق عنده حتى الآن ويوصله له ويجعله نهاية بالحلف، وإن كان بينهم رسم يضمن نهاية المال يعمل به العمال كان عنده حدهم وكلهم ومن نكر ذلك الرسم منهم يلتفت إلى مولاه أبداً³⁸⁷.

254. وعقدوا أن من عمل العقود بوجه الأمانة والوديعة عند رجل، أو كتوب، أو بروات بذلك من مسائل المجهولة القدر والنهائية، وليس لربه إلا ما دفع له الأمين خاصة وإن أصاب فيهم عقودا غيره، والدعا أن عقوده رفعه وبذلت بهاذا الذي ليس له شيء ليمر به فليس على الأمين إلا أن يحلف برأسه خاصة أنه ماخبته³⁸⁸ في ذلك، وأن هاذا كله متاعك كما قبضته منه بأمانت الله فيبرأ الأمين وأمانة الأمين فورثته بمنزلته يحلفون بعدادهم خاصة وورثة رب المال بمنزلة رب المال وأما إن قبض بالداد والنهائية أو عقد تضمن نهاية لزمه ذلك كما ذكره البيان فافهم والسلام³⁸⁹.

386- من الراجح أن يقصد أن من أخذ أمتعة الآخرين في ما رد باب الحصن، وعليه إرجاعه إلى مكانه وغرامة ما يطلبه العمال.

387- أحكام في من تسلم أمانات وودائع الناس لا براءة إلا بعد إرجاع الأمانات لأهلها وإذا تنكر للأمانة، يؤدي صاحب المال اليمين أو يثبت ذلك برسم يقدمه للعمال.

388- أنه ما خانته في ذلك، أو فتنش أمانته.

389- أحكام تتعلق خاصة بإبرام العقود حول الأمانات دون تحديد مقدارهما وأن القول في ذلك قول من ودعت عنده بعد تأديته اليمين.

255. وعقدوا أن كل مسألة تكون نكران أو تهمة، ففي ذلك كله من اليمين
يمينا واحد الوقية الثقيل بلغت ما بلغت ...

[الصفحة 43]

... وإن كان ذلك مما يجهل قدره مثل العقود والكتوب والبروات
ونحو ذلك، يحلف وحده بيمين واحد إن كان ذلك قليلا وإن كان
وسطا يحلف بثلاثة يمينا وإن كان كثيرا، يحلف بخمسة يمينا³⁹⁰.

256. وعقدوا أيضا العمال أنهم يستخرجون الأمانة والوديعة والرهون
والسلوف الثابتة بحكم شرعي من الأهلية في الحصن ويغلق فيه
العمال البيت، فيبوت الذي كانت فيه ذلك المتاع ويفتحوه العمال
بثلاثة شهود من أخيار أهل الحصن ويحضر البواب حتى يخرج
منها ذلك إن أربابها أن يحضر لفتحها وكسر التكلفة وإن كانت
مات ربها وبقية الورثة وأبو أن يحضر بفتحها أو أبى بعضهم، ومن
أبا منهم وكسر التكلفة على ذلك يفتحها العمال بخير أن يحضر
الشهود والبواب كما ذكرنا، لا يلزمهم في ذلك شيء أبدا أبدا فافهم
والسلام³⁹¹.

257. وعقدوا أن من خسر شيئا في الحصن أو فسد، غرمه ولربه ويعمل
فيه العمال الخدمة حتى يفرمه ويرده كان متاع الناس أو متاع
الحصن.

258. وعقدوا أن الحصن كلها أمانة، ومكانة وديعة أو الأمانة عنده لرجل
يفصل فيه العمال فينظر فإن سبقت موت الأمين وتأخر عنه المأمون

390 - يقصد أن مسائل نفي التهم، أو الحالات التي يكون فيها نكران الفرد لمعلومة أو
أمانة ما، تستوجب أداء اليمين (كل أوقية بيمين واحد).

391 - أحكام تتعلق بمسطرة إخراج واستخلاص الأمانات والودائع والديون من أهلية
الحصن تحت إشراف العمال والبواب والشهود.

ودخلوا ورثة الأمين البيت من غير حضور المأمون، فإن اشتكى أن متاعه ويجعل فيه اليد فله أن يصلهم ما ذهب له بيمين لكل أقية الثقيل فيغرم له متاعه وإن كان عند الورثة رسمهم³⁹² وبيان تضمن قدر نهاية قدر الأمانة فليس لربه إلا ما ذكر في الرسم خاصة وإن كان ذلك بيد الأمين لزم ذلك الورثة أيضا. وأما إن مات رب الأمانة فلورثته إلا ما دفع لهم الأمين خاصة، وإن كان عندهم بيان ثابت يحكم به العمال على الأمين ما أوصى رب الأمانة ورثته أن الأمانت كذا وأنكر الأمين عليه ذلك، يحلف الأمين بخمسة يمينا فيبرأ. وإن أقر بشيء بعد الحلف، يدفعه لورثة رب الأمانة خاصة لا غير. وإن كان عند أحد بيان يتضمن ذلك يحكم العمال بالبيان³⁹³.

259. وعقدوا أن الأمين أمين يغرم أمانته إن فسدت عليه، وأن البواب أمين على هراية أهل الحصن يغرم ما فسد عليه، والعمال أمانة الحصن يقبضهم...

[الصفحة 44]

... أهل الحصن فيما ذهب من الحصن حتى يستغرمه لمن ذهب له ذلك المال، وأن الحصن وكلما فيه من أمانة ووديعة، ليس الحصن بمسئلة الشرع. وإن كانت الشرع تكلمت في الحصن، لا يغرم فيها حق أبدا أبدا. بل إنما هو من مسئلة اللوح والعمال. فأما وجدت القضايا الحصن لا يصلح أن تكلم فيه الشرع الحصن تركه الوقت على عادت أحكام اللوح والعمالة، وكذلك السلطان لما ظهر له ذلك على عادة لوجه، وكذلك المرابطين لما تبنت عندهم حال الحصن وعداته هربوا

392 - يقصد وثيقة تثبت تلك الأمانة أو السلف.

393 - أحكام تقضي بأحقية العمال ومسؤولية تدخلهم للفصل في النزاعات المرتبطة بالودائع والأمانات مع امكانية أخذهم بعين الاعتبار الوثائق العدلية في حالة وجودها.

منه ولم يتكلمو فيه وأجلسوه على عادة اللوح والعمال أبداً أبداً، فافهم ذلك والله الموافق للصواب³⁹⁴.

260. وعقدوا أيضاً يغلقه العمال ويفتحه في حقوق الحصن كالشرط الحصن ومنافعه ومصالحه وإنصاف الحصن وقد ذكرتها في هاذا اللوح قبل هذا فانظروه، وكذلك يغلقه العمال بأمر الشرع وكذلك يفتح العمال بأمر الشرع كإن غلقه العمال أو غلقه الورثة أو أرباب الديون الثابتة بحكم الشرعي والأمانة والوديعة وإذا أمر القاضي أن يفتح بفتح العامل إذا قال القاضي للعمال تغلق هاذا البيت في هاذا وليس يتكلم في شيء من الحصن سوى البيت خاصة أما أن يأمر غلقه أو يأمر فتحها فيعمل العمال ولا يخالفو فيه³⁹⁵.

261. وعقدوا أن من كان عنده هراء في اللوح يعني أن يكتب له الذي سار منه البيت الذي سارت إليه بالبيع، أو الصدقة، أو الهبة، أو العطية أن فلان جعل لفلان في اللوح في الهراء الذي صار منه إليه بوجهه وحدوده كذا وكذا، وجعل له أصلا في هاذا اللوح بجميع كافة حقوقه أبداً مؤبداً فيبرأ منه ويلزم الذي إليه اللوح أبداً أبداً، فيلزم ذريته الذكور وأولياهم وانقرضوا طبقة بعد طبقة إلى يوم القيمة³⁹⁶.

394 - أحكام تقضي بأن كل واحد مسؤول بقدر مسؤولياته، فالأمين مسؤول عن الأمانات، والبواب مسؤول عن بيوت الناس، و العمال مسؤولون عن حسن سير الحصن وعن استرداد حقوق الغير، وأن الحصن لا يمكن له أن يدخل في مجال جهاز قضائي آخر شرعي أو مخزني لأن مسأله خاصة لا ينظر فيها إلا العمال في ضوء ما جاء به اللوح.

395 - يقصد أن للعمال حق إغلاق بيت الشخص وسط المخزن الجماعي في حالة عدم تسديد واجبات الاشتراك المستحقة على البيوت والوفاء بالتزامات وبكل ما يخص الحصن وكذا إذا تعلق الأمر بنزاع قضائي متعلق بالإرث يتدخل فيه القضاء الشرعي ولكن تحت إشرافهم.

396 - من انتقلت إليه بيت بشرائها من ربها الأصلي أو بهبة أو صدقة، يتولى تسديد كل الكلف التي تلزمها ويرثها عنه خلفه من أبنائه جيلا عن جيل، هكذا إلى ما لا نهاية.

262. وعقدوا أن من كانت عنده ودیعة وأمانة فتقى أحدهما وإن مات منهما رب الأمانة ليس لورثته إلا ما أعطى لهم الأمين خاصة يغرم كلام، وإن قال لهم رب الأمانة أن عنده كذا وكذا لا يلزم الأمين إلا أن يحلف...

[الصفحة 45]

... بخمسة يمينا أنه ما خنهم³⁹⁷ في الأمانة فيبرأ. وإن كان الأمين سبق رب المال إلى الموت فيلزم ورثة الأمين أن يستكلف رب الأمانة أن يأتي للحصن يرفع متاعه قبل دخولهم في البيت، فإن لم يفعلوا ذلك ودخلو البيت وإن اشتكى رب الأمانة أن ماله جعل فيه اليد وإن هذ الورثة ليست بأمان فشي جعل فيه اليد إلا هادا الورثة وأن مورثهم أمين ما خننى بشئ وأنهم دخل البيت ولم يقلها بالعمال قبل أن يدخلها حين مات مورثهم حتى رفع متاعه ولا كفوني لرفعه، فرب المال أن يجعل نهاية ماله بيمين واحد لوقية الثقيل بأوليائه فيغرم لورثة متاع إن كان عند الورثة رسم يتضمن قدر الأمانة يحكم العمال بذلك البیان خاصة لا غير بلا كلام. وكذلك إن عندهم شهود والسلام³⁹⁸.

263. وعقدوا أنهم إذا أرادوا أن يلمون البرود الحصن ويعلموه له بذلك يقسم على ستة دراهيم لكل بيت في الحصن وإن احتاجوا أن يزيدوا إن أرادوا أكثر من ذلك حتى يكفيكم وكذلك الرصاص³⁹⁹.

264. وعقدوا أنهم إذ عملوا تقار الحصن فإن لم يأت الحصن إلى كان الشمس برءوس الجبال عند اصفراوها لم يحرص شيء. يعني إن عطل حتى

397 - المقصد: أنه ما خنهم في الأمانة.

398 - أحكام تتعلق بمسطرة استرداد الأمانات في أحد الأهريّة في حالة موت أحد الأطراف إذا لم يوجد دليل مادي أو شاهد على مضمونها ومقدارها.

399 - يتولى أرباب البيوت بالتساوي تسديد ما يشتركون به ما يحتاجون له من مادة البارود أو الرصاص لحراسة الحصن.

يجوز المغرب وغلق البواب الحصن فليرجع وإنما يمش بذلك الوقت سراق وليس على البواب أن يحل الباب بعد غلاقه لأحد إلا من خيار أهل الحصن عنق القدان وغيرهم من أهل الحصن خاصة فإن حل البواب غير ما ذكرنا ينصف بوقية يعنى البواب . وأما من يأتي من غير أهل الحصن بعد غلق البواب الحصن فيبرأ الحارص وإنما هو السارق وهذا إلا لفاض مضاف على حصن بنيرن⁴⁰⁰ في وسط بني تيكرت⁴⁰¹ كما كتبت على حصن تولل⁴⁰² طاحت فيه الثقار سوى أن أمر أهل الحصن الأخيار منهم للبواب أن يحل له البواب، فليس على البواب شئ ولا عن من حله البواب باب الحصن فافهم ذلك والسلام⁴⁰³ . وأما أهل مواضع أهل الحصن يحل البواب مواضع أهل تكرت بينهم تلجديان وأهل الجبل وأهل دات الخيول واعلاء الدرع⁴⁰⁴ وكثرت أعلاه الدف⁴⁰⁵ الأخيار والأمناء منهم وبعض أبناء بلد الأخيار منهم العامل حيث طلب في الليل ولو كان طلب وله ذلك في وسط الليل . . .

400 - التلق الصحيح هو «بونران» ينظر ما ورد في التقديم .

401 - الصحيح هو « أيت تيكرت »، اسم يطلق على سكان منطقة تتواجد بها مجموعة قرى لم يبق منها اليوم سوى قرية « أزورن - وفردو » .

402 - يراجع ما جاء في التقديم .

403 - من عليه مسؤولية الحراسة الليلية يحضر إلى الحصن قبل غروب الشمس ، ومن تأخر حتى يغلق البواب الحصن لا يدخل إليه ولا يفتح له إن طلب ذلك وإلا غرم سوى إذا حضر خيار أهل الحصن الموجودون في بلدة «أكرض ن بيكر» وهذا الحكم يقول النص بند مضاف في لوح حصن بونران على النسخة الملتقطة من لوح تيوايلا .

404 - تلجديان وأهل الجبل وأهل دات الخيول واعلاء الدرع ، أسماء لأماكن تم تعريبها جزئيا أو كليا لا نجد لها أثرا في أسماء مدائير أو الفرق الحصية في النصف الأول من القرن العشرين في المونوغرافيات أو في الجرد الضريبي المعروف محليا بالضابط التي قامت بها مصالح الشؤون الأهلية الفرنسية بدائرة تارودانت إبان الحماية، فحسب عزيزياسين الذي قام بتحقيق النص توجد أطلال مناطق مهجورة بالمنطقة تحمل هذه الأسماء، ويمكن أيضا أن نحيل على أسماء قرية من مثل تينوكوتن القريبة معنا من الجديان إذا سلمنا بأن تلجديان معربة نسبيا، وعاسرحان القريبة من ذات الحصان وفرقة «يغيران التي قد تعني أهل الجبل» .

405 - غير ظاهر .

[الصفحة 46]

... ليس عليه شيء من الحصن لرجل كان ذلك طعاما، أو حبوا، أو إداما، أو دراهما وإن عمل فيه من حملها يغرم ما نقص من ذلك وعليه الخدمة والإنصاف في ذلك. من أرسل له شيء أن يوصله إلى الحصن للبراب أو عمال أو غيرهم يجري كما ذكرنا وإلا الإنصاف في ذلك متقال والخدمة، ويغرم ما نقص من ذلك والسلام.

265. وعقدوا أن من قبض خراج النحل⁴⁰⁶ أجباح الناس في الحصن، فإن شكا به رب الأجباح ولم يعلم بذلك ربه، فعليه الخدمة يغرم ذلك لربه. وإن نكر، يحلف لربه خاصة بنفسه وهو من مسائل أيضا الذي يحلف فيه أحد برأسه. ومن رقد عود أجباح⁴⁰⁷ إذ أجباح الناس الذي ليس فيهم النحل، فعليه الخدمة إن ثبتت عليه الخدمة إن ثبتت عليه ذلك، وإن لم يثبت أو أنكر يحلف برأسه خاصة أنما آتهم به من الأعواد هما دون قيمة ثلاثة أواق الخفيفة وثلاثة عشر دراهم وثلاث. وإن كان ما فوق ذلك، يحلف بيمين لوقية الثقيل من أوليائه، وكذلك من رفع الخشوب الناس ومصارع الأهريه وغير ذلك من الحصن يجري كما ذكرنا وكذلك التراب والحجر يجر كما ذكرنا.

266. وعقدوا أن الصبي غير البالغ، والمرات، والعبد، والأمة، والمجنون، وليس عليهم إلا ما فسدوه أن يغرمه وليس عليهم شيء من العقوبة أبدا أبدا، أو الكذب فافهم والسلام.

406 - خراج النحل هو الفوج الذي يغادر الخلية الأصل بتكاثره وأثناء تزايدده وهو ترجمة للكلمة الأمازيغية ءاسوقع.

407 - يقصد ما يوضع كمجمع للنحل، ويصنع من القصب خاصة.

267. وعقدوا أن جبود وجر مجنون إلى الحصن الذي يمسّه مس الشيطان أو صاحب فرزدق فيغرم من جرهم للحصن الخدمة ويغرم ذلك الفساد إن جرحوا أحدا من الناس. وإن جاء للحصن من غير أن يخرجهم فيه أحد فيه قليس عليهم ذلك ويخرجوهم من كان في الحصن حين يراهم دخلوا فيه⁴⁰⁸.

268. وعقدوا أن الأجنبي إن خسر شيئ في الحصن يغرم عنه من جبده وجروه للحصن، وإن لم يجره أحد إن كان عندما يغرم به ما فسد يغرمه ويغرم الخدمة والإنصاف إن ثبتت عليه بعد غرم الإفساد وإن لم يكن عنده إلا قدر غرم الفساد غرمه وسقطت عنده الخدمة والإنصاف وأخرجه أهل الحصن من الحصن. وإن لم يكن عنده شيء -إذا أبو العمال- إذا أبا هو جرها وخرجه من الحصن، وإن كان سرق ثلاثة دراهم الثقيل وما فوقها من الحوز.

269. وعقدوا ما يغرم به غرم ذلك...

[الصفحة 47]

... وإن لم يكن عنده وتثبت عليه السرقة بالشهود، قطع الماء يده ويحرق قطران ويجعله فيه ويطلقوه من الحصن⁴⁰⁹.

408 - من تسبب في إدخال من هو مختل عقليا إلى الحصن، يكون هو المسؤول عن كل ما ارتكبه من مخالفات في حق الناس وفي حق منافعهم أما إذا دخل المجنون أو المختل عقليا بنفسه إلى الحصن، يخرج من رآه.

409 - أحكام متعلقة بمسطرة التعامل مع أجنبي ثبت في حقه ارتكاب مخالفة أو سرقة داخل الحصن، إن كان مع أحد من أهل الحصن يكون هذا الأخير مسؤولا عن الغرامة والانصاف، أما إن كان وحده يملك لغرم العقوبة والانصاف وإن لم يكسب تتم معاقبته بدنيا.

270. وعقدوا⁴¹⁰ أن من طلق لمسجون من الحصن الذي تشجن فيه على حق واجب عليه أي مسجون كان، يغرم عنه من طل [ق]ـه جميع ما وجب عليه من الحق.

271. وعقدوا أن عمال الحصن لم يوجبوا أن يتكلم في الأمانة، والوديع، والرهان، والعقود، والديون، والسلاف، والرسائل، إلا برضاء العمال خاصة، فإن لم يريد أن يتكلم في ذلك فليتركه وليصل صاحب ذلك الشرع أو ما أراد والسلام⁴¹¹.

272. وعقدوا أنهم إذا عملوا تقار الرمات ليلا ونهارا من وقت إلى وقت، فمن لم يحرص بمدفعه فعليه الخدمة وعليه وقية للعمال، وإن كان عدم المدم المدفاع ساعتان لزمه ذلك، وكذلك من خلف عن وقت داخل التقار لم يكن حريص وعليه الكراء لمن بات له في التقار إن شاء هو بات في الحصن وإن شاء لم يبت فالكراء لزمه⁴¹².

273. وعقدوا أن الجنبي⁴¹³ الذي يبرأ من أهل الحصن لا يتكلمه العمال في مسئلة حتى يوضع الرهن وأوفى عن حق ما خذه به اللوح، لأنه وإن خرج من الحصن بغير ذلك، لم يغرم. وإن أخذه الحق إذا ضـ[هـ]ـر له، وإنما الادعاء لم يصح.

274. وعقدوا أن من كان مفتاح بيده ووهب من ذلك البيت أمتعة الناس وسكت حتى طلبه من اشتكى معه والبيت بذهاب مالهم فقال

410 - من أراد أن يطلق سراح السجين فيغرم ما ارتكبه من مخالفات وفساد.

411 - يمكن للعمال أن ينظروا في النزاعات والخلافات المترتبة عن الأمانات، والسلف، والقروض، والرهون، والعقود بعد أن يلجأ إليهم المعني بالأمر، كما يحق لهم أن يحكموا بعدم قبول النظر فيها، ويبت فيها أهل الشرع والفقهاء.

412 - من تخلف عن حراسته في الحصن إذا أعلنوا مداومة الرماة بالمداقع طيلة اليوم، يلزم بعقوبة قدرها ما ذكر للعمال ويؤدي أجرة الذي تولى الحراسة الليلية نيابة عنه في غيابه أو تأخره.

413 - الأجنبي.

إن وصلتموها لي فأنا وصله أنا ما عرفت أنه ذهب لكم شيء، فهو كاذب لا يلتفت إلى قوله ويلزمه ما وصلوه له وعليه الخدمة وخمسين ديناراً⁴¹⁴.

275. وعقدوا أن الأمين إذا مات ويأتي رب الأمانة لقبض ماله والدعا أن له عنده أكثر مما خرج له والورثة يحلف رب المال وصار لهم ما يقاله بيمين لوقية الثقيل والدعا في ذلك إلى ما يصدق وكما ذكر في هادا اللوح وكذلك ورثة صاحب الأمانة يجز كما ذكرنا في رب الأمانة بعد وفاة رب الأمانة بعد وفات رب المال المذكور وبعد علمه لهم فالقدر والنهائية وبعد أن طلب ذلك. وأما رب الأمانة المذكورة قبل قبضها فهناك يجرو ورثته في موضعه والسلام⁴¹⁵.

276. وعقدوا أن من وجد ولية السرقة وعمل فيه اليد فليرجع لورايه⁴¹⁶ حتى يأتي بالشهود...

[الصفحة 48]

والبواب يفتح لهم البيت ويذكرهم بذلك ويحضر لهم ويشنكي بكذا وكذا، أو يذكر في شكايته ما ذهب له من بيته ويفتش حتى يعرف ما ذهب⁴¹⁷ من ماله فهكذا شكاية صحيحة قلوا إن يوصل كلما ذهب الدعا أنه ذهب من ماله والدعا في ذلك إلى ما يصدق وكما ذكر في هادا اللوح. وما فتح هراية ودخله وخرج منه وربطه وحله وجيء منه مرارا بعد مرارا وكان في بيته ودبعة وأمانة وماله ومال غيره ورهانة ثم أراد بعد ذلك

414 - لا يحق لأحد أن يتصرف في أمتعة غيره التي تحت وصايته بدون إذنه، ومن خالف ذلك يعاقب بما ذكر.

415 - أحكام في الأمانة سبق وأن أشير إلى بعض منها في ما سبق من الأحكام.

416 - يقصد فليرجع إلى الوراء.

417 - يقصد ما ذهب له من بيته ويفتش حتى يعرف ما ذهب.

أن يقول ذهب في كذا منه أو كذا أيام بماضيه، أو ذهب له من يوم الماضي فأنا وصله للبواب أو الحصن، فهو كذب ليس يتنى في ذلك من سكة حتى طلب الناس فيما كان عنده من أموالهم بأي وجه من الوجوه فلما طلب ذلك قال لهم ذهب ذلك منذ يوم الماضي أو منذ أياما الماضية فاصبر حتى وصله للبواب أو للحصن فهو كذب أيضا كما ذكرنا ويلزم أن يقر للأرباب الأموال ما يوصله له أبدا أبدا والسلام، وعليه الخدمة وخمسين دينارا⁴¹⁸.

277. وعقدوا أن من كان عنده أمانة ووديعة ثم مات الأمين قبل رب المال، أو مات أيضا رب الأمانة بعده فأرادو ورثته وقيضها من ورثة الأمين ووقع النزاع بينهم في قدر الأمانة فعليهم أن يتحالفا جميعا⁴¹⁹ ويقسمانه ما فضل بينهم إنصافا أعني من القدر وأعني ما اختلفا عليه. ومن كاف منهم عن الحلف، لزمه ما قاله الآخرين واليمين في ذلك يمينا لوقية الثقيل⁴²⁰.

278. وعقدوا أن من دخل الماء من هراية من حائط أو لساس فكلما خسره من أموال الناس الماء يغرم، وعليه أن يرد ذلك الماء بأي حيلة وجد بالجبر أو غيره. وكذلك إن أكل الماء البرود حيط البيت⁴²¹ أو لساسه يكلفه العمال لربه خوف أن يطيح ذلك فإن لم يعمله حتى يجوز التكليف فعليهم الخدمة حتى يعمله.

418 - أحكام تحديد شروط قبول ادعاء وجود سرقة؛ تقول أنه من وجد آثار تعرض ببنه لعملية السرقة لا يفتح إلا بحضور الشهود والبواب ويقدر المال الذي اختلف منه. ومن وجد ذلك ولم يهتم بالأمر ولم يبلغ به العمال في وقته حتى يطالبه ذوي الأمانات بأماناتهم، حينها لا يقبل منه كل ما ادعاء من تبريرات، وعليه أن يغرم الأمانات وعليه دعيرة ما ذكر.

419 - يقصد: أداء اليمين بين طرفي النزاع.

420 - في حالة وفاة رب الأمانة والأمين ولم يخلها ما يثبت قدر الأمانة التي اختلف عليها ورثة الاثنين ويقسم ذلك مناصفة بينهما. ومن رفض أداء اليمين يلزم بما ذكر الطرف الثاني.

421 - يقصد: الأثر البالغ الذي تحدثه مكونات البارود في الجدران بعد أن تصلها المياه.

279. وعقدوا أن من كان عنده أموال الناس في بيته ولم يشترك إن ذهب ذلك حتى يوصله به رب المال فأراد رب البيت أن يوصله فهو كذب يلزمه أن يغرم لرب المال ما وصله وعليه خمسين ديناراً والخدمة.
280. وعقدوا أن من مواعن الحصن...

[الصفحة 49]

- ... من فخار، أو صفار⁴²² إن احتجهم الحصن يستغرم ذلك بثلاثة دراهيم للبيت. وكذلك إن أراد أن يعطى للبواب الصلح الدهن، وكذلك إن احتاجوا البرود للحصن، والرصاص والمدافع والطبل يستغرم ذلك كله على عدد هراية الحصن بحسب ما جاء عليهم ذلك حب أهل الحصن أم كرهوا. من عكس فيه فعليه الخدمة حتى يغرم ويأخذون في ذلك المأخوذة والتولية والسلام⁴²³.
281. وعقدوا أن العمال يتكلم في كل ما جرى في الحصن من المسائل كانت صدقة، أو دبيعة، أو أمانة ورسالة ورهن، أو سلف ودينا وبنيان وتقضية وصدقة وعطية وهبة وصلاح وفساد وجب وجرار وزربا وترابا وحجر وجرح وسب ومدح وقول وفعل وحسن وقبيح وقتل وطرد وضرب وأكل وشرب والشغل، وقراغ ووحش وطير وصيد ونحل وشاة وبهيمة وغير مما لم يتذكره يتكلمون في جميع ذلك العمال ويفصل فيه بما في هادا اللوح وإن لم يكن ثابت ذلك في

422 - يقصد به الأواني النحاسية.

423 - إذا أراد أهل الحصن أن يشتروا أواني الحصن أو البارود أو الرصاص أو الطبل أو غيرها من الأواني والأدوات، يؤدون ثمن ذلك مناصفة بين أرباب البيوت في الحصن ويقدر ما احتاجوا له. ومن خالف الجماعة في ذلك يغرم نصيبه ويعاقب على معارضته.

اللوح فهو ثابت في رؤوس العمال بالفصل في ذلك فصلهم، والحكم حكمهم، حب فاكُن ذلك أم كروه⁴²⁴.

282. وعقدوا أن السطح الأعلى فوقاني بصاحب البيوت الأعلى والسقف الثاني، الثاني والثالث، الثالث والرابع كل واحد يصلح السقف الذي فوقه، فإن فسد منه شيء من أموال الناس لزمه أن يغرمه⁴²⁵.

283. وعقدوا أن ليس للحصن نصيب فيما قبضوه العمال من عقوبة التقار والزراب وكنوسة اسلس الرحا الحصن والسب والنشم والتحارب والتكليف والخدمة، ليس للحصن في ذلك حظ ولا نصيب أبداً أبداً. وإن ماله حق فيما قبضه العوامل من أسباب السرقة الأهريّة وسبب السرقة من زقاقة الحصن خاصة لا غيره فهذا قانون اللوح فافهم والسلام⁴²⁶.

284. وعقدوا أن العمال يلزمهم أن يقولوا لصاحب المسئلة الواقعة أننا أشدنا غنا فبك بالخدمة في فعل كذا وكذا خاصة، فإن قام حينئذ إليهم وقال لهم إني رفعت الحق فيها كذا رهن ما أخذني في الحق واللوح، سقطت عنه الخدمة أبداً أبداً وإن لم يكن ذلك، فليشتغل بواباً لخدمة فليلزمه خدموه حتى يرفع الحق وينزل إليه ويوضع الرهن في الحق. وأن خبطوا العمال⁴²⁷ وخدموا بعد أن يرفع الحق، غرموا العمال ذلك الخدمة...

424 - مجلس العمال يختص بالنظر في جميع أمور الحصن وكل المنازعات والدعاوي والواجبات والحقوق المرتبطة به، ويعمل دائماً في إطار العرف وبناءاً على مبادئه وانسجاماً مع مصالح الناس ومناقضهم في الحصن ويمكن له أن يلجأ إلى الاجتهاد التشريعي في النوازل التي لا يرد فيها نص صريح في اللوح.

425 - أصحاب بيوت الطابق العلوي يتحملون مسؤولية السقف الأعلى في بناية الحصن، وكل بيت يتحمل ربه مسؤولية سقفه وإصلاحه.

426 - أحكام لتحديد نصيب الأمانة ونصيب الحصن من مستخلصات العقوبات والغرامات بحسب أوصافها المميز بين ما يودع كمالية عامة وما يقتسمه العمال بينهم كمستحققات عن المهام التي يقومون بها.

427 - يقصد أن العمال كانوا على خطأ، أو جانبوا الصواب.

[الصفحة 50]

... فإنهم خيطوا في ذلك ، يلزمهم غرمه فاعلم أن هاذا رفع الحق ، وأنزل إليه قليس للعمال ، إلا وأن يقبض منه الحق بنفسه خاصة دون الخدمة والسلام .

285. وعقدوا أن من كان عنده والدايع أو أمانة أو رهن فلما قبضه منه ربه ، الدعا أن اليد يعمل في ذلك المال وذهب منه كذا ، فيوصله له صاحب المال بيمين لوقية الثقيل ويغرم الأمين متاعه . وإن قال الأمين لا أدري بذهابه إلى أن نواصلها للحصن كما وصله لي فهو كاذب ، فعليه الخدمة وخمسين دينارا ، فإن قوله حينئذ جد إلا الحق يرد أن حظه بذلك فذلك كذب⁴²⁸ .

286. وعقدوا أن من وجد علامة أو سبمة بيته غيرت في نادي الشهود والبواب إن كان في الحصن حينئذ ويقول لهم أو هاذا العلامة غيرت ، وكذلك أسنول⁴²⁹ متاع البيت ، وكذلك إن وجد تحريك في الزرع وغيره في داخل البيت وظهر له عمل اليد ، فإنه يرجع وراءه يأتي بالشهود والبواب حتى يُقْتَش ، فإن أصاب شيء ذهب ، فهذا هو الصادق فله وجب له أن يوصل جميع ما ذهب له من بيته أبدا أبدا والسلام⁴³⁰ .

287. وعقدوا أن الأمين إذا مات ومات المومون⁴³¹ يتبعه ورثته بيمين لكل وقية الثقيل ، وإن له منهما جميعا يحالف ورثتهما وتقاسما إنصافا ما بين الوصيتين من القدر .

428 - عند استرداد الأمانات والودائع يحق لصاحبها إن لاحظ نوعا من السرقة مطالبة الأمين بها بعد أداء اليمين .

429 - أسنول : كلمة أمازيغية ، ربما يقصد بها العلامة .

430 - يقصد أنه من وجد تغييرا لحق العلامة التي يضعها على باب البيت أو تصرفا في ممتلكاته يأتي بالبواب والشهود للتأكد من تعرضه للسرقة .

431 - يقصد ومات المأمون .

288. وعقدوا⁴³² أن من فعل أمانة ووديعة وغير ذلك من الأموال عند آخر بسغير⁴³³ حضور العمال بينهم لا يلزم العمال أن يتكلم في ذلك أبداً أبداً فإنه أمنيته قليصل معه حيث شاء من شريعة أو غيره والسلام.

289. وعقدوا العمال لا يواد عن حوازته، شيء من اللوزم إلا برضائه خاصة وكذلك الإنصاف والتكليفات فيجب على أن يكلفه ذلك الحوزة ويودي ما عليه من الحق وكذلك لا يكلفه العمال للعامل أن يأتي بالحوزة فيجب ذلك على العمال كلهم ليس على واحد منهم فافهم والسلام.

290. وعقدوا أن من هرب من الحصن من حوز قلم يطرح فيه الحق، قطيعه خمسون دينارا وعليه ما خدموه العمال من الخدمة وعلى العمال أن يكلفوه حيث وجدوه حتى يدخله في الحصن لأن الهارب من حق الحصن كالسرقة يعني هو السارق بنفسه. وأن السارق يكلفه العمال...

[الصفحة 51]

... حيث وجدوه⁴³⁴.

291. وعقدوا أن من عمر في الحصن موزعا فإن عند الحق وهرب من الحصن ومتنع أن يأتي فيحكم عليه العمال باللوح بين يدي العمال ويأخذونه بالتولية من اخـ[وانه]⁴³⁵.

432 - ييث العمال في المعاملات المالية التي تتم بشهادتهم وتحت إشرافهم.

433 - ويقصد، بدون حضورهم.

434 - الهارب من الحصن وأحوازه يعتبر سارقا، يقبض عليه وينقل إلى الحصن ويعاقب بما ذكر.

435 - من كان يستغل الحصن إلى فترة أداء الواجبات وامتنع عن ذلك وفر من الحصن، يجبر العمال إخوانه بذلك.

292. وعقدوا أن الشرط المجهولة لا تجوز ولا تليق ولا تكون ذلك من العمال أبداً ولا يغرم ذلك الشرط أبداً قافهم والسلام⁴³⁶.

293. وعقدوا العمال أن حضار⁴³⁷ الحصن على عدد هراية الحصن المبنية التي له خشوبة تمّصلو⁴³⁸ بالعجمية خاصة، وليس على السطح وعلى سمن⁴³⁹ حضار أبداً أبداً. وكذلك من بنى بيته ولم يجل له تمّصلو لا يلزمها حضار حتى يكون له ذلك، ولا يلزم سوى الهراية التي لها تمّصلو، وإن كان له يعمر ولا يكون لها باب ولا قفل فوجب عليه قافهم ذلك والسلام، كما نقلنا أيضاً باللوح بالميزان إحضار على عدد بيوت الحصن، ولم يُذكر أن الحضار لزم السطح واسمنان بشيء قافهم والسلام⁴⁴⁰.

294. وعقدوا العمال أن كل عامل جحدوا من هاذا اللوح أو حرف أو أنكر ذلك أو كذبه، فعليه الخدمة وعشرة [أو] إن تبث ذلك وصحيحه من عدول غير عدول العمال. وأن ال[عمال] قاضت الحصن لا تجوز شهادة الحكيم على الخاصيم أب[دا]. وكذلك إن غيّر منهم حرفاً واحداً أو مسألة واحدة، وكذا إن الدعاة عمال ولا يشهد أيضاً

436 لا يحق طرح تكاليف مالية وواجبات تجهل طبيعتها على العامة، ولا يفرضها العمال ولا تلزم أحداً لیسدها.

437 - إحضار مرادفة للشرط وتعني أجره حارس الحصن التي يتعهد أربابه على تبديدها مقابل الخدمة التي يؤديها. والمصطلح يدل على أنهم يشارطون الحارس كموظف مثل الفقيه.

438 - تقرأ ب تيمو ضليوين والصاد الذي فرقه ثلاث نقط زاي مفخمة. وتطلق أساساً على الأعمدة الخشبية الفوقية التي تشكل إطار الباب المقابل للعتبة.

439 - يراد بها إيسمني التي تجمع على إيسمنان، وهي التقنية المستعملة لصرف مياه الأمطار من السطح.

440 - حكم يقضي بأن أجره الحراسة تقسم على عدد بيوت الحصن مع وضع الإطار الخشبي كشرط ضروري لإحصاء عددها.

العمال الذي خرج من الحصن أن هاذا المسئلة لم تكن في اللوح أبداً
أبداً فافهم والله الموفق للصواب⁴⁴¹.

295. وعقدوا أن تفسير الشرط بفساد الد لانجوز، مثل أن يشترط العمال
أن يكون العمال على السطوح أو إسمنان، ومثل أن يلزم العامل
أو يوده عن الحوازة لوازم أو إنصافاً، ومثل أن يلزم [العامل أن
يكلف له أن يأتي بأحد من أهل حوزته، وذلك كله لا يكون ولا يجوز
أبداً أبداً فافهم والسلام.

296. وعقدوا أن نهاية الحصن إنصاف الحصن خمسين ديناراً. ومن سقط
منه من العمال دراهم من نصاب الحصن يغرمه أبداً أبداً للحصن ولا
سبيل لأحد أن يسقط منه شيء⁴⁴².

297. وعقدوا أن قيمة الحلف وصفته حين التوصيل أن يحلف هكذا: « بالله
الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمان الرحيم... »

[الصفحة 52]

... أن كل ما وصلت الذي قدره كذا وكذا، حق ما ظلمت فيه شيء
ما قصدوه فيه استهلاك أحد كاذب كعنت الله ظالم يخرب الله، فإذا
حلف كذا لك يتبعه وزكاته تقولون: « بالله الذي لا إله إلا الله هو عالم
الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم أنني زكيت على ما حلف عليه

441 - أحكام تتعلق بمعاينة من حرف القانون أو زاع عن أحكامه أو قال عيباً في العمال
وكيفية إثبات ذلك عليه.

442 - حكم يقضي بأن الانصاف خمسون ديناراً ولا يجوز أي تحايل أو تساهل في
استخلاص غرامات الحصن وواجباته، وكل عامل قام بالتقليص يغرم ما نقص
من مقداره.

الذي نهايته كذا وكذا أني صدقته وما ظلم بشيء ما قدر استهلاك أحد بذلك» بمن زكى كاذب لمن يستره اللهم من عرّ [ي] ظالم خرب الله داره من زكى الكذب لعنه الله انتهى صفة اليمين وكيفيته واليمين يدفع في مسجد الحق ط يلول⁴⁴³ في جميع الحقوق المتعلقة للحصن الجديد كان الحق قليلا أو كثيرا والسلام⁴⁴⁴.

298. وعقدوا أن كل من تكلم له العمال في مسألة فاحكموا عليه الحق من هاذا اللوح فمعدوا، قال: إني ذاهب للوح حصن كذا، فكل ما يخذوني به فعله، وقال: نمشي عند الشرع، أو نحو ذلك، فكذلك عاند الحق يشغل فيه العمال بالخدمة حتى يرجع عن قوله ويتوب، ويكون أهل اللوح، ويعطي، وينزل إلى الحق. فيد العمال من الخدمة حينئذ، لأن العمال ليس عليهم إدعاء ولا وجب عليهم أن تأخذهم التكليف للحصن الآخر، أبدا أبدا. ولا يلزمهم سوى أن يحكم بما في لوحهم خاصة، أبدا أبدا فافهم والسلام⁴⁴⁵.

299. وعقدوا العمال أن من سب اللوح فعليه خمسون دينارا والخدمة. ومن يعند يلزم ذلك⁴⁴⁶ أيضا. ومن كان اللوح في يده وطرحه

443 - هكذا في الأصل.

444 - اتفقوا على أن اليمين الذي يؤديه من أراد أن يبلغ العمال ويرفع دعوة ضد مجهول في السرقات كما يلي: «بإله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمان الرحيم أن كل ما وصلت الذي قدره كذا وكذا»، وصيغة اليمين لمن يزكيه من أقرائه في ما إدعاء ب: «بإله الذي لا إله إلا الله هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم أني زكيت على ما حلف عليه الذي نهايته كذا وكذا أني صدقته وما ظلم بشيء ما قدر استهلاك أحد بذلك».

445 - حكم يقضي بسمو اللوح ومجلس الحصن في المنظر في جميع قضايا الحصن وكل من حاول أن يمتأنف حكما إلى عمال حصن آخر، أو أهل الشريعة لا يقبل منه ذلك ويعاقبه العمال حتى يمتثل لما حكموا به العمال وباللوح وينضبط أمام القانون.

446 - يقصد من يعاند أحكام اللوح.

عامد⁴⁴⁷، يلزمه ذلك أيضا، وكذلك من رفع على الأرض وجلد⁴⁴⁸ به الأرض يلزمه ذلك أيضا يعني العقوبة. ومن قال أخير هادا اللوح أكان هو اللوح المحفوظ فعليه العقوبة. ومن قال أخرجونا هادا اللوح من الحصن من يده سلمنا منه فعليه العقوبة. ومن قال غرقنا هادا اللوح فعليه العقوبة. ومن قال: اللوح من يأخذ كلام اللويحه فعليه العقوبة. ومن قال لصاحبه لسان لم يعجبني ما قال اللوح ما نفعله فعليه الخدمة. ومن قال: لا صيد كذوبة اللوح ماذا أكل قالت، فعليه العقوبة، وكذلك إن قال: لم يكن أجي من تمام كذوبة اللوح فعليه خمسون دينارا والخدمة فافهم هكذا وأمثالها والله الموفق للصواب⁴⁴⁹.

300. وعقدوا أن من ظر ما الما للحصن⁴⁵⁰ ليدخل منه...

[الصفحة 53]

... إذا كان الحصن مربوط دونه، وكذلك من لم يجد مفتاح الحصن، أو لم يجد من يفتح له. والحصن إن كان يريد أن يخرج من الحصن، أو يريد أن يدخل فيه فإن خرج فم الحصن، أو ضرب فيه هبطا وتلما أو طلعها بالملوم أو غير الملوم⁴⁵¹، فعليه في ذلك كله الخدمة وسبعة عشر دينارا⁴⁵².

447- يقصد: تعمد رمي اللوح على الأرض.

448- كناية على من رفع اللوح وضرب به الأرض ثانية.

449- مجموعة من الأقوال والأفعال التي لا تجب في حق اللوح وتلزمها عقوبات وإنصاف.

450- هكذا في الأصل.

451- يمنع منعاً كلياً الصعود إلى الحصن بأية وسيلة.

452- من أراد الدخول إلى، أو الخروج من الحصن يسلك بابه. ومن خالف ذلك يتولى ضيافة العمال (الخدمة) ويغرم ما ذكر.

301. وعقدوا أن من [ر]فع اللوازم عن بيت آخر في وقت الذي تغلى فيه الأسعار⁴⁵³ وءآخر قبضه من ما غرم عليه حتى ترخيص الأسعار فعليه أن يقبضه بقيمة السعر حين غرم عنه في وقت الأغلى فافهم ذلك والسلام⁴⁵⁴.

302. وعقدوا أن العمال إذا خدمو خدمة و[أ]بى عمال أو عمال أن يأكلهم ويلزمهم غرم ذلك الخدمة. وإن كان من أبا أن يأكل منهم الدعا أن ذلك الخدمة لم تجب على من خدمه فيه، لا يصدق ويلزم الغرم فإن العمال لا يخالف بعضهم بعضا في شئ، فإن خبطو غرم ذلك خاصة فافهم والله الموفق للصواب⁴⁵⁵.

303. وعقدوا أن من الدعا من العمال أن أحدا كذب عنه، فإن نكر ذلك عن العمال يعطي للعمال خمسة يمينا. وكذلك من كذب عن البواب وأنكر عليه، يعطي عشرة يمينا. وأما إن تبث عليه ذلك الكذب بالبيان، ينصف على العامل بعشرة ديناراً، وعلى البواب بعشرين ديناراً، والقول قول البواب في ذلك كله حينئذ. لأن الكذاب سارق والكاذب عليه لعنه الله والملئكة والناس أجمعين وإن كذب من الكبائر⁴⁵⁶.

304. وعقدوا أن كل من الدعا أن له عند رجل أمانة ووديعة أو رهن ولم يكن له عليه بيان، يجعله بثلاثة يمينا أنه ما كان له عليه شيء فيبرأ. وكذلك ورثتهما تجرى مثل ذلك.

453 - يقصد: وقت ارتفاع الأسعار.

454 - من صدرت في حقه غرامة ما وقت الغلاء وتأخر عن تسديدها إلى أن يعود الرخاء، عليه أداء قيمتها وقت غلاء السعر.

455 - لا يجوز لعامل أن يخالف قرار العمال في ضيافتهم على أحد ورفض أن يشاركهم ذلك، أو قال أن ذلك حكم جائز على المضيف، يفرم تلك الضيافة.

456 - أحكام متعلقة بمن كذب عن أحد العمال أو البواب وضرورة إزالة التهمة عليه باليمين أو الغرامة.

305. وعقدوا أن كل تهمة وظنة فليس على المتهم إذا لم يكن عليه بيان ،
سوى أن يحلف على ذلك بحساب وقية الثقل بيمين واحد فييرا أبداً
والسلام .

306. وعقدوا العمال أن العقوبة يسامحون فيها إلى أن يأخذوا منه الخمس
والعشور فلا يقبضون . . .

[الصفحة 54]

. . . من عشورها شيء إذا سمحوا حتى يصلون عُشر ما في العقوبة
وقفوا هناك ووقفوا على الخموس حسن وليس عليهم إن سمحوا
وأخذوا العشر من الإنصاف والخمس شيء - أعني ليس عليهم في أحد
العشور من الإنصاف والخمس شيء . أعني ليس عليهم في ذلك كلام
ولا يعرض في أحد العشور من الإنصاف الخمس شيء أعني ليس
عليهم في ذلك كلام ولا يعرض لهم فيه عرضاً أبداً فافهم ذلك والله
الموفق للصواب .



الصفحة الأخيرة من اللوح

كمل اللوح بحمد الله وحسن عونه كما نقله من حصن بعد الناظر في حروف من أول اللوح إلى آخره بغير زيادة ولا نقصان ، نقلها هادا اللوح لأرباب الحصن الجديد توويل لمصالحهم ومنافعهم أبداً . التفقوا هم وأولادهم ودرياتهم من الذكور إلى يوم القيامة . وكان الفراغ من هذا اللوح شهر الله دو حجة عام عشرين وألف 457 بخط سيد أحمد بن أبوبكر الكتوي . ويجعل نهاية بعد ذلك نقص من ذلك أو ظهر ما الدعا تلفه أنه رهن عند جاء أخرته ميتا وأخرج ذلك وبعضه من عند رجل أو هراية ءاخر فإنه كاذب في جميع ما ذكرنا جملة ولا يلتفت إلى قوله ولا يلزم العامل توصله ولا دعويه أبداً أبداً لأنه كاذب ، والكذاب لا يكون صادقا أبداً أبداً . ومن لم يعرف ما في البيوت

457 - تاريخه: دو الحجة 1020هـ [فبراير 1612]

لا يوصله . ومن نقص من نهاية أو زاد فوقها فهو كاذب . ومن ظهر ما الدعاة أنه عند آخر لم يصدق وأبدأ أبدأ فافهم ذلك والسلام .

وعقدوا عمال الحصن جميع ما ذكر هاذا اللوح أن يكون مباركا إن شاء الله نقلوه من تووال كما وجدنا [هـ] حرفا بحرف من لوح تو[ب] لل لأرباب الحصن الجديد مبني على ربوة ابوينرر⁴⁵⁸ مشهور عليهم في وسطهم منه أهل تلجديان وأهل الجبال وأهل دات الخيول .

انتهى ما في الأصل بلا زياد ولا نقصان ونق[ل]ته من لوح بني ملل⁴⁵⁹ إلى لوح الحصن الجديد بني اغرم بالله يوفق الجميع لما يحبه ويوصيه ويحفظهم من الآفات الدنيا والآخرة ، بجاه سيد الأولين والآخرين ، بتاريخ شوال عام ثمانية وخمسين ومائة وألف⁴⁶⁰ عبد ربه سبحانه محمد بن أبي بكر محمد الكنسوسي من وليجة بني ملل أمانة الله مسلما بمنه ولطفه ءامين .

458- بونرار: يراجع ما جاء في التقديم .

459- أيت مالال: اسم قرية بفرقة ءايت وانزال بقبيلة إيداركنسوس .

460- بتاريخ ، شهر شوال 1158هـ [1745]



Ce travail constitue une modeste contribution à la découverte et à l'édition des documents juridiques écrits des communautés législatrices de l'Anti-Atlas. Remontant à une date antérieure au début du XVII^e siècle, ce document est la loi organique relative à la création et à la gestion de l'agadir, grenier collectif en amazighe. Attribuée à Tamaloukt, localité non identifiée par nos investigations, elle a été par la suite adoptée par les assemblées de nombreux greniers de deux tribus de l'Anti-Atlas central, Igwtay et Idawkensus. Outre l'édition du texte, la présentation s'est efforcée de le situer dans son contexte de production et d'usage et les problématiques que l'étude de ce genre de documents soulève comme la question des attributions, l'introduction de l'écrit et la spécificité de la langue dans laquelle ils ont été rédigés.

[illegible]